أثر الإستثمار الأجنبي في النمو الإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
1442هـ - 2021م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2019/10/5231)

332,673225691
جعفر، سرى موفق
اثر الاستثمار الأجنبي في النمو الإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ سرى موفق جعفر:- عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019
() ص .
ر.إ.:2019/10/5231
الواصفات:/الاستثمارات الأجنبية//التنمية الاقتصادية//الإمارات العربية المتحدة/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

ISBN :978-9923-27-043-1

All right reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508 / جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

أثر الإستثمار الأجنبي في النمو الإقتصادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

تأليف

الدكتورة سرى موفق جعفر مقصود

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى : (ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ {14/10})

صدق اللـه العظيم

سورة يونس _ الآية: 14

الإهـــــداء:

إلى

الباحثين

عن

مستقبل

العراق؛

فلتجمعنا

غاية

واحدة.

الشكر و الامتنان :

ولو أني احمد اللـه دهراً ما أوفيته جزءً من النعم، الحمد والمجد لله لو لا فضله عليَ لما تمكنت من إتمام هذه الرسالة،فالحمد لله والشكر له وحده كما يستحقه.

بداية أود أن أقدم وافر الشكر والثناء وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور (هيثم كريم صيوان) لقبول الإشراف على الرسالة والذي أرى فيه مثالاً طيباً للبذل والعطاء ،إذ لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة، وانتقاداته الهادفة التي أدت إلى إتمام هذه الرسالة في صورتها وشكلها النهائي أرجو له كل الموفقية والنجاح الدائم ، وجزاه اللـه عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتي الذين أناروا لي طريق المستقبل وأخص منهم: رئيس القسم الدكتور (احمد الحمداني) ،والى أساتذة القسم كافة ، وكذلك الدكتور (جمال ناجي صالح)، والدكتور (نذير عباس إبراهيم) .

كما تراني مدينة بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة والعون من قريب أو من بعيد، لاسيما إخوتي وزملائي في الدراسة ،واخص منهم : (زين العابدين محمد) و(ياسر صبري) اللذان كانا نعم السند في الشدة والرخاء، واعتذر لكل من لم يرد ذكره، مع تمنياتي للجميع بالموفقية والنجاح.

وفي الختام يُشرفني أن أنوهُ بفضل أفراد أسرتي الكريمة كافة، لا سيما إلى جنتي في هذه الأرض (والدتي) والى (والدي العزيز) والى إخوتي والى رفيق دربي، و اسأل اللـه أن يجزي عني الجميع خير جزاء.

ولله الفضل من قبل ومن بعد

المقدمـــــة:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام منذ مدة طويلة ،إذ شهد العالم في العقـود الأخـيرة زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتعود تلك الزيادة في حجم التدفقات الاسـتثمارية المبـاشرة في جزء كبير منها إلى حقيقة مُفادها: أن العديد من بلدان العالم أصبحت تدرك أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها الكبير بالتأثير في التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وفي تمويل الاقتصاد بصـفة خاصـة في معظـم دول العالم ولا سيما في الدول النامية ،إذ تعاني الدول النامية من تزايـد العجـز في ميـزان المـدفوعات والـنقص في العملات الصعبة، وكـذلك نقـص في الإنفـاق الاسـتثماري، مـما دفعهـا إلى اسـتقطاب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة، لما لها من أثار إيجابية في البلد المضيف فيما إذا تم توجيهها إلى القطاعـات السـلعية، واسـتخدامها في تصحيح الاختلالات البنيوية المادية وغير المادية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعُد وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثـة، مـما يـؤدي ذلـك إلى تحسـين الإنتاجية ، وزيادة تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المـال الـبشري، وزيـادة قدراتـه الإداريـة والتنظيميـة، وتقليل معدل البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة ، وذلك يتطلب توفير بيئة ملائمـة لجـذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق توفير سياسات رصينة تعمـل عـلى تـوفير منـاخ اسـتثماري جـاذب للاسـتثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بوضع قوانين وأنظمة محفزة للمستثمر الأجنبي ، ووجود بيئـة اقتصـادية مسـتقرة، فالمستثمر الأجنبي يفضل البيئة الاقتصـادية القابلـة للتنبـؤ ، وكـذلك العمـل عـلى تـوفير الأمـن والاسـتقرار السياسي من أجل توفير منظومة الاستقرار الكلي التي ينشدها المستثمر الأجنبي.

و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة مهمة لمسيرة التكامل العالمي؛ وذلك من خـلال المسـاهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل؛ وكذلك زيادة الأجور والإنتاجية في الدولة المضيفة له ، ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية المتقدمة ، فإنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم في حل مشكلات المجتمـع الـدولي في العصر الحديث عن طريق محاولة تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة ،والـدول الناميـة، وتعجيـل النمـو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الصادرات للدولة المضيفة.

كما يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي؛ لذلك عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير البيئة الاقتصادية المستقرة والمناخ القانوني السليم والنظام السياسي المستقر من أجل الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في زيادة تحسين الدخل القومي للبلد وتقدمه اقتصاديا فالمزيد من التدفقات الاستثمارية للبلد تزيد من المنافع الاقتصادية ،ومع كل ذلك فأن مدى استفادة البلد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على مدى توفر أنظمة وقوانين وسياسات اقتصادية مستقرة ومشجعة على الاستثمار الأجنبي؛ لذلك عملت الدولة على وضع قوانين جاذبة ومحفزة للمستثمر الأجنبي من أجل كسب ثقة المستثمر في منظومة الاستقرار الكلي لدولة الإمارات .

ومن هذا المنطلق ، فأنه لابد من معرفة أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف على أهم المرتكزات التي يمكن عن طريقها توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع توضيح بنية الاقتصاد الإماراتي، ومدى قدرته على جذب تلك الاستثمارات، ومدى إمكانية توفير بيئة ملائمة للمستثمر الأجنبي فضلا عن توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدولة خلال مدة الدراسة (2000_2014)، و الإشكاليات التي تعانيها البيئة الاستثمارية العراقية مع الإشارة إلى المناخ الاستثماري في العراق ،ومدى إمكانية استفادة العراق من تجربة دولة الإمارات، ومحاولة اتخاذ نهج مشابه لها في القوانين والتشريعات التي أصدرتها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير الاستقرارين السياسي والأمني، والعمل على وضع خطط اقتصادية لاستقرار وتعزيز منظومة الاستقرار الكلي للبلد .

أولا: أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من ضرورة التعريف بأهمية الاستثمار الأجنبي وكيف أسهم في رفع الاقتصاد الاقتصادي الإماراتي كعامل من عوامل تطوره ، وتقدم الدراسة نموذج ناجح يمكن للعراق الاستفادة منه مستقبلاً في كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبي خاصة أن العراق يمتلك مقومات الجذب الاستثماري.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

هناك من ينظر للاستثمار الأجنبي نظرة سلبية وانه يحقق مصالح الدول الأم أكثر من الدول المضيفة له في حين يذهب البعض إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي بأنه عامل محفز وداعم للنمو الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، وعليه، فأن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال المركزي للدراسة وهو هل أن الاستثمار الأجنبي (المتغير المستقل) له تأثير على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (المتغير التابع)؟

وهنا نطرح الأسئلة الفرعية الآتية في محاولة الحصول على إجابة للسؤال المركزي للدراسة:

- ما هو الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأشكاله؟
- ما حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما القطاعات التي استحوذت على قدر اكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ماذا فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- إعطاء رؤية واضحة لمفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته ومكوناته في إطاره النظري والمفاهيمي.

- بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة،و من ثم اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

- بيان علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق توظيف نموذج قياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كمياً.

- مدى إمكانية انعكاس التجربة الإماراتية على الواقع العراقي واستفادته منها.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة إثبات فرضية مفادها أن للاستثمارات الأجنبية تأثيراً إيجابي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي احتلالها مكانة متميزة على الساحة التجارية العالمية.

خامساً: منهجية الدراسة:

تعددت المناهج المستخدمة في هذا الموضوع، إذ تفرقت في سبل شتى، ولكنه يمكن حصرها بالمناهج الآتية:

- **المنهج التحليلي:** إذ اعتمدنا الأسلوب الوصفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة وتوضيح الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- **المنهج الكمي:** إذ اعتمدنا الأسلوب الكمي في التحليل عن طريق بناء نموذج قياسي لقياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2014_2000).

- **المنهج التاريخي:** إذ اعتمدنا المنهج التاريخي لتوضيح تاريخ الإمارات العربية المتحدة ونشأتها وتاريخ العلاقة بين العراق والاستثمارات الأجنبية.

- **المنهج الاستقرائي:** أي الانطلاق من الأمثلة كحالة جزئية إلى التعريف، أي من الجزء إلى الكل.

- **المنهج الاستنباطي:** أي الانطلاق من التعريف إلى الأمثلة: أي من الكل إلى الجزء، وذلك لمقتضيات الضرورة في الموضوع نفسه.

سادساً: البُعدين الزماني والمكاني للدراسة:

زمانياً: تم اختيار السنوات (2000-2014) نظراً لارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية الألفية الثانية.

مكانياً: تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها أكثر البلدان جذباً للاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط.

سابعاً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الكتب والبحوث الدراسات التي تناولت دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه موضوع ذو أهمية للبلدان المتقدمة والنامية، وضرورة من ضرورات التنمية والنمو الاقتصادي للبلد، وفيما يلي استعراض أهم تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا:

1. أطروحة دكتوراه للباحثة "هناء عبد الغفار السامرائي" ،والموسومة بـ " العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وأثاره الاقتصادية على البلدان النامية "عام 1999،و قد أثبتت تلك الدراسة تأثر الاستثمار الأجنبي في التجارة الخارجية للدولة ، ومدى انعكاس ذلك على مسيرة التنمية الاقتصادية ، مع التأكيد على الروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. رسالة ماجستير للباحث"رفيق نزاري"، و الموسومة بـ"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب" للفترة (1991_2005)، والتي أثبت تأنّ تأثير الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي بتونس كان سالباً ،وعدم استفادة هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الجزائر فتبين أنها كانت متوافقة مع النظرية ،أما المغرب فكان التأثير ايجابياً، لكن في مدة محدودة.
3. دراسة قام بها "MarounAlaya"و الموسومة بـ"-Investment Direct Etranger et Croissance Economique"، في العام 2004 ، والتي أثبتتأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بتونس خلال الفترة (1973_2000) ،كان سالباُ، ويعود ذلك إلى ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت

السبب في عدم استفادة تونس من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً على تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية .

4. رسالة ماجستير للباحثة "كريمة قويدري، والموسومة بـ "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر " للمدة ما بين العامي (1991_2008) عام 2011،والتي أثبت تأن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أشارت إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال مدة الدراسة ، مما يدل ذلك على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري.

وقد جاءت دراستنا لتوضح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحد خلال المدة ما بين العامي (2000_2014) فضلاً عن تناول الدور الذي قام به الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات، و الأثر الإيجابي الذي مارسه في الاقتصاد الإماراتي ككل.

ثامناً: هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات ومن ثم قائمة المصادر.

و قد تم تخصيص الفصل الأول من الدراسة ليكون إطاراً نظرياً للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛ وذلك عن طريق ثلاثة مباحث:

حيث تضمن المبحث الأول: مفهوم الاستثمار والنظرية الاقتصادية، في حين تطرقت الدراسة في المبحث الثاني إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه أهميته، أما المبحث الثالث، فقد تضمن علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي.

فيما انصرفت الدراسة في الفصل الثاني إلى تناول الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ايضاً، تضمن المبحث الأول : تاريخ ونشأة الإمارات العربية المتحدة والجغرافيا والمجتمع ، أما المبحث الثاني فقد ركزت فيه الباحثة على مناخ الاستثمار بالإمارات من خلال ما

تضمنته من رؤية في المرتكزات الجاذبة : (السياسي والاقتصادي والقانوني)، أما المبحث الثالث: فقد تناولت فيه الباحثة دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وركزت في موقع دولة الإمارات بالمؤشرات التنافسية العالمية ، فضلاً على مؤشرات القوة للاقتصاد الإماراتي.

في حين اهتمت الدراسة في الفصل الثالث بقياس أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مع الإشارة إلى العراق) وقد قسمت الباحثة هذا الفصل إلى مبحثين: تناولنا في المبحث الأول التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ما بين العامي (2000_2014)، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه الباحثة العراق والاستثمارات الأجنبية والمناخ الاستثماري بالعراق، ومدى إمكانية استفادة العراق من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الأول

الاستثمار في إطار التحليل النظري والمفاهيمي

الفصل الأول

الاستثمار في إطار التحليل النظري والمفاهيمي

تمهيـــد :

يُعّد الاستثمار الأجنبي المباشر(Forgion Direct Investment) ظـاهرة اقتصـادية قديمـة، إذ تجلـت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، و قد برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مـما جعلهـا محـل اهـتمام الكثير من الاقتصاديين. ولعل السبب في انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كونه يمثل احـد العوامـل الرئيسـة التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني ،سواء كان ذلكمن حيث زيادة الإنتاجام من حيث جلـب التقنيـات وخلق الكوادر الفنية . وشهد العصر الحديث توسيع تلك الاستثمارات الدوليـة،إذ تعمـل تلـك الاسـتثمارات على رفع مستوى المعيشة للبلدان المضيفة، وذلك عـن طريـق نقـل رأس المـال والتكنولوجيـا، وكـذلك يُعّـد وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها ، وللاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في عملية النمو والتنمية للبلدان المضيفة،إذأصبحت الكفاءة الاقتصادية لبلد ما تقاس عـلى مدى قدرته في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ لذلك تسعى الدول لجذب الاستثمارات عن طريق خلق بيئة أو مناخ استثماري محفز أو يشجع على الاستثمار، وللتعرف إلى جوانب تلك الظاهرة الاقتصادية سنقسـم هـذا الفصل على وفق الآتي:

المبحث الأول : الاستثمار والنظرية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي (إطار نظري ومفاهيمي).

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول

الاستثمار والنظرية الاقتصادية

يُعّد الاستثمار نشاطاً اقتصادياً مهماً، وهو أحد الفعاليات الأساسية الأربع التي تتم في الحياة الاقتصادية، وهي: (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار)، وعليه سيتم تناول مفهوم الاستثمار وتطبيقاته ونظرياته على وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار

تعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد آراء الاقتصاديين والباحثين، وأهمها ما يأتي:

أولا: الاستثمار في اللغة: تستخدم كلمة (استثمار) في المعنى اللغوي، وهي: مصدر استثمر، للدلالة على " طلب الحصول على الثمر، والسعي للحصول عليه والانتفاع به"[1]، و استثمر (يستثمر)،أي استثمار الشيء، ثمره ونماه، استغله وانتفع به[2].

ثانياً: الاستثمار في القرآن الكريم[3]**:** لم يذكر لفظ الاستثمار في القرآن الكريم،

وأنّماذُكر لفظ ثمر، و قد أرُيد به أربعة معاني، وهي:

1. ذكر بمعنى: الفواكه المختلفة، ومنه قوله تعالى: (**وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ**) [4]
2. كثرة المال وزيادته، ومنه قوله تعالى: (**وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ**) [5] .
3. الأولاد والأحفاد، ومنه قوله تعالى: (**وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ**)[6]

[1] نقلاً عن: محمد الباشا ، الكافي ، معجم عربي حديث ، الطبعة الأولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992، ص75.

[2] جوزيف أليأس ، المجاني المصور معجم مدرسي ،الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المجاني ، 2000،ص50.

[3] احمد محمد لطفي احمد ، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ،القاهرة ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ،2013 ، ص12_13.

[4] سورة النحل ، الآية (67).

[5] سورة الكهف ، الآية (34).

[6] سورة البقرة، الآية (155).

4. الأزهاروالأنوار، ومنه قوله تعالى: (**ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ**)[1].

وكذلك قوله تعالى: (**وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ {141/6}**)[2]ومن تلك الآيات يتبين: أن مدلول (الاستثمار) في القرآن الكريم يتطابق مع مدلوله في اللغة وانّه يعني: إنتاج الزرع والأشجار،أو هو: عملية تشغيل المال واستغلاله لإنتاج العائد[3].

ثالثاً: الاستثمار في الفكرين المالي و الإداري: و يقصد به: المحافظة على رأس المال وتنميته بما يعوضه المستثمر عن الانتظار ومخاطرة التضخم[4].

رابعاً: الاستثمار في الاقتصاد: هنالك تعاريف مختلفة عدة لمفهوم الاستثمار للعديد من الاقتصاديين و الأكاديميين، ولا يمكن حصرها ، وسنتطرق لبعض منها على وفق الآتي:

- فقد عرفت أدبيات الأمم المتحدة مفهوم الاستثمار بأنه: مجموع النفقات على السلع الرأسمالية القائمة[5].

[1] سورة النحل، الآية (69).

[2] سورة الأنعام ، الآية (141).

_ للمزيد من التفصيل عن مفهوم الاستثمار ينظر: محمد علي إبراهيم العامري ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الإثراء للنشر والطباعة ،2013، ص25.

محمد مطر ، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، الطبعة الخامسة ، الأردن، دار وائل للنشر والطباعة، 2009،ص19.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك ، صناديق الاستثمار _ بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ، 2006، ص31.

[4] احمد فهمي سعيد البرزنجي ، مدخل في التمويل والاستثمار ،الطبعة الأولى ،بغداد ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 2014، ص45 .

[5] محمد زكي السيد ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،الطبعة الأولى ، القاهرة، دار النهضة العربية ، 1977 ،ص12.

- فقد عُرِّفَ بأنه: ذلك الجزء من الناتج القـومي الإجـمالي في مـدة زمنيـة، ويأخـذ بشـكل معـدات إنتاجية وإنشاءات جديدة وتغيير في المخزون[1].

- ويعرف أيضاً بأنه: ذلك الجـزء المسـتقطع مـن الـدخل لاسـتخدامه في العمليـة الإنتاجيـة بهـدف تكوين رأس المال [2].

- أو يُعرف الاستثمار: تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطـوير الوسـائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[3].

- أو يُعرف بأنه: تحويل لرأس المال مـن شـكله النقـدي إلى شـكله الإنتـاجي أو الخـدمي ،أي هـو: استبدال للنقود بتجهيزات مختلفة ، يتم تنظيمها في وحدات إنتاجية أو خدمية بغرض إنتاج السلع أو تأدية الخدمات[4].

- وبطرح آخر يُعرف الاستثمار على انه: التخلي عن أمـوال يمتلكهـا الفـرد في لحظـة زمنيـة معينـة، ولمدة معينة قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصـول التـي يحـتفظ بهـا لتلـك المـدة الزمنيـة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية [5].

- وعُرَفِ كذلك بأنه: توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكـثر في المستقبل (غير مؤكدة)[6].

- ويعرف أيضاً بأنه: استخدام الأموال في الإنتاج أو استخدامها لزيادة الدخل ، كما يحدث في اقتنـاء الأسهم والسندات [7].

[1] عبد السلام الإدريسي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،البصرة، جامعة البصرة، 1986،ص249.

[2] احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، الطبعة الثانية ، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003، ص17.

[3] هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الطبعـة الأولى، بغـداد ، بيـت الحكمـة، 2002 ،ص13.

[4] منذر خدام ،الأسس النظرية للاستثمار ، دمشق ، وزارة الثقافة ، 2004 ، ص9.

[5] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)،الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ،2007، ص13 .

[6] دريد كامل أل شبيب، الاستثمار والتحليل الاسـتثماري، الطبعـة الأولى، عـمان، دار اليـازوري العلميـة للـنشر والتوزيـع ،2009، ص15.

[7] محيي محمد مسعد ، الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية) ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2010، ص 15.

- كما يُعرف الاستثمار كذلك بأنه: الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال، ومن ثم فأن الاستثمار يهدف إلى زيادة في الثروة والمحافظة عليها [1].
- أو أنَّه: الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال مدة زمنية معينة [2].
- كما عرفه (جون مينارد كينز) بأنه: قيمة الإنتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية[3] .

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الاستثمار، إلَّا أنهَ يتصف بخصائص عدة نذكر منها:

1. إن عنصر الزمن في الاستثمار أمراً مهماً.
2. أن للاستثمار ربحاً أو عائداً ينبغي توقعه.
3. إن للاستثمار مخاطر ينبغي توقعها، ومن أهمها: المخاطر المادية والاقتصادية والمخاطر الفنية ومخاطر أخرى قد تكون سياسية واجتماعية [4].

وعن طريق مجموعة التعاريف السابقة يمكن وضع تعريفاً للاستثمار بشكل مبسط، إذ يُعرف حسب رأي الباحثة بأنه: توظيف أموال يمتلكها المستثمر فرداً كان أم مؤسسة في أصل معين أو مجموعة من الأصول لمدة زمنية معينة بهدف إشباع حاجة اقتصادية أو الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة والنقص المحتمل في قوتها الشرائية.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار ، الطبعة الأولى ، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة ، 2012، ص18.

[2] فاضل محمد العبيدي ، البيئة الاستثمارية ، الطبعة الأولى ،عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص15.

[3] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى ، بيروت، مكتبة السنهوري، 2012،ص 208.

[4] محيي محمد مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص 16.

المطلب الثاني

أصناف الاستثمار

هنالك أصناف كثيرة من الاستثمارات ، وذلك لاختلاف المعايير وأسس تقسيمها، اذ تصنف من عدة زوايا مختلفة، وأنّ تلك التصنيفات قد تتداخل فيما بينها أو مع بعضها البعض ، وسنحاول التطرق باختصار لأهم التصنيفات المتعارف عليها ، وهي كالآتي :

أولا: الاستثمار حسب المعيار النوعي[1]، ويشمل:

1. الاستثمار الحقيقي أو الاستثمار الاقتصادي:

هي الاستثمارات التي تتمثل بإنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو الشراء وتملك الأصول الرأسمالية ، وذلك النوع من الاستثمارات يؤدي إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي وتراكم رأس المال.

2. الاستثمار المالي:

تعني الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات)، ويتم عن طريق نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر.

ثانياً: الاستثمار حسب المعيار الزمني[2]، ويشمل:

1. الاستثمار القصير الأجل:

ويكون لمدة أقصاها عامين، وعلى المستثمر أن يوظف أمواله في أسهم أو في أوراق مالية يمكن بيعها خلال أو في نهاية تلك المدة، ومن ثم تكون إمكانية الاستثمار محدودة بأنواع معينة من الأوراق المالية.

[1] احمد محمد فهمي سعيد البرزنجي ،مصدر سبق ذكره ،ص47.

[2] جمال محمد إسماعيل، استراتيجيات الاستثمار في الأسهم وأسواق المال ،الطبعة أولى، طرابلس_، مطابع المكمل ، 2012،ص147.

2. الاستثمار المتوسط الأجل:

ويكون عادة من عامين حتى ست أعوام، وتكون إمكانية تنويع الاستثمار اكبر منها في حالة الاستثمار القصير الأجل.

3. الاستثمار الطويل الأجل:

وتبلغ مدته أكثر من ست أعوام، ويمكن للمستثمر لمدة طويلة الأمد أن يستثمر في كل أصناف الأوراق المالية تقريباً.

ثالثاً: الاستثمار حسب المعيار الجغرافي [1]:

يمكن تبويب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية، وعلى وفق الآتي:

1. الاستثمارات المحلية:

وتشمل مجالات الاستثمار المحلية: أي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، مثل: عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية، مشروعات تجارية... وغيرها.

2. الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

وتشمل مجالات الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: أي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، وتتم الاستثمارات الخارجية من الأفراد والمؤسسات المالية بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعاً: الاستثمار حسب القائم بالاستثمار ويكون على النحو الآتي:

1. الاستثمار غير المباشر:

هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر عادة على انتقال عنصر رأس المال فقط دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري، ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة أو السيطرة أو اتخاذ القرار[2].

[1] محمد مطر، مصدر سبق ذكره،ص76.

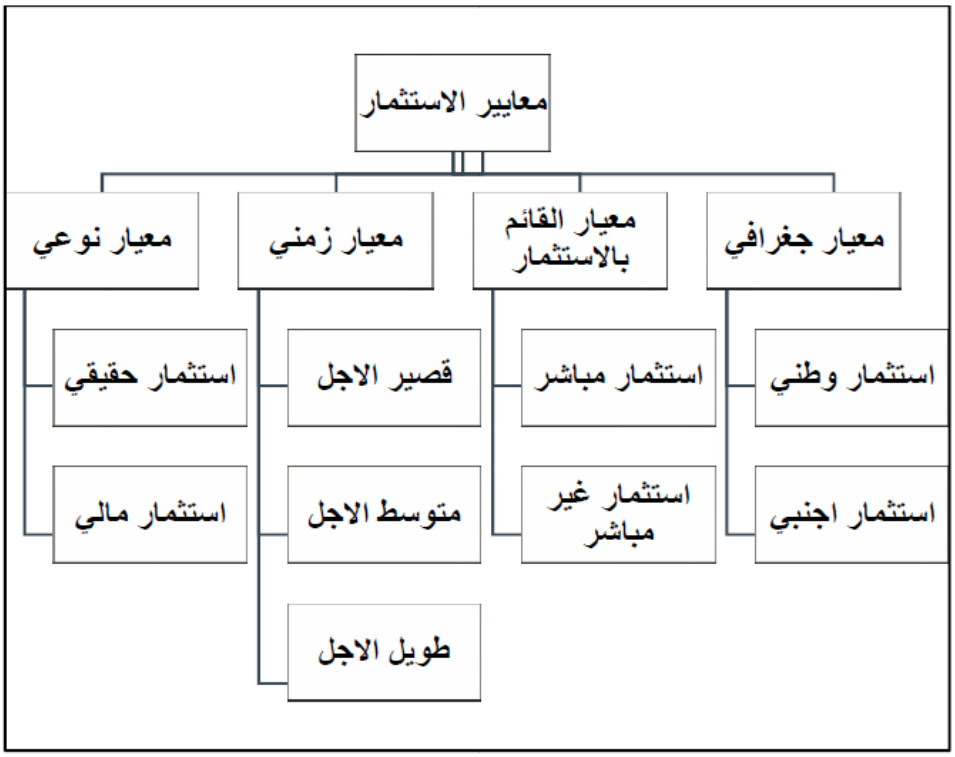
[2] عبد الله عبد الكريم ،ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، عمان ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2010 ، ص21.

2. الاستثمار المباشر:

إذ يعُرف الاستثمار المباشر على أنّه: امتلاك الأفراد أو المؤسسات لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة بإدارة ذلك المشروع أو السيطرة التامة على إدارته، وهو بذلك على خلاف الاستثمار غير المباشر[1].

شكل(1)

معايير الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثة

[1] عصام عمر مندور ، محددات الاستثمار الأجنبي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2010 ، ص11.

المطلب الثالث

نظريات الاستثمار

هنالك العديد من النظريات التي فسرت الاستثمار، وسنتناول فيما يلي النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية المفسرة للاستثمار، وكالآتي:

أولا: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية:

تعدّ النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة ثمناً للمدخر، والتزام للاستثمار، إذ يتحدد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب، و على أساس أن الطلب هو الطلب على الاستثمار، ويتوقف الطلب على الاستثمار على الإنتاجية المتوقعة من رأس المال. إما العرض فيتوقف على مدى الاستعداد لتأجيل الاستهلاك الحالي إلى المستقبل، وترتفع أو تنخفض الفائدة تبعاً لارتفاع وانخفاض كل من: الادخار والاستثمار.

تعمل الفائدة على إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار ، إذ هنالك علاقة طردية بين سعر الفائدة النقدي والادخار، وعلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، إذ كلما انخفض سعر الفائدة انخفض الادخار ، كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار إلى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار ، وهو ما يفسره قانون ساي[*](العرض يخلق الطلب عليه) ، حيث عّدت النظرية الكلاسيكية: أن سعر الفائدة هو: العامل الوحيد الذي يوازن بين الادخار والاستثمار ، وعلى الرغم من أن قرار الادخار ليس له ارتباط بسعر الفائدة، وانه مرتبط بصورة مباشرة بالدخل ، إلا أن مستوى الدخل يحدد نسبة الادخار، كما انهّ ليس من الضروري أن تدخر الأموال بدافع الاستثمار، بل قد تكون هناك دوافع أخرى، مثل: الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل أو بشكل سندات أو يقوم الفرد

[*]قانون ساي للأسواق : يُعّد قانون ساي احد أركان النظرية الكلاسيكية ، ويفترض قانون ساي: انّ الغاية من كل نشاط اقتصادي هو: الاستهلاك ، ولابد للادخار ان يتحول إلى استثمار،اذ افترض الكلاسيكيون: ان الإنسان العاقل لا يمكن ان يبقي جزءً من دخله ، والذي لم يصرف بشراء سلع وخدمات عاطلاً دون استثماره بما يدر عليه فائدة اذا كان سعر الفائدة أكثر من صفر ، أي انه لو أبقى جزءً من ادخاره عاطلاً سوف لن يحصل على فائدة نهائياً ،ومن ثم فهو يفضل استثماره في مجالات تدر عليه دخلاً إضافيا ،وكذلك يفترض قانونساي : ان للنقود وظيفة واحدة هي : المبادلة، أي ان النقود تقوم بتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بدلاً من المقايضة . للمزيد ينظر: عبد السلام ياسين الإدريسي ، الاقتصاد الكلي ، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، 1986، ص118.

بإقراض مدخراته مثلاً ، أو الادخار بدافع الاكتناز، اي انّ النظرية الكلاسيكية استبعدت الاحتفاظ بالنقود بدافع الاكتناز أي أن النظرية الكلاسيكية استبعدت الاحتفاظ بالأموال للطوارئ، حيث تعد النقود مجرد وسيلة للتبادل فقط ، كما أن النظرية الكلاسيكية لا تعطي أهمية لقدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان، إذ تقوم السلطات النقدية، مثل : البنك المركزي بتحديد كمية النقود عن طريق إصدار العملات المعدنية والورقية، كما تقوم أيضا بإصدار أذون الخزانة، وبذلك تكون الكمية النقدية عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة ، وتفترض النظرية الكلاسيكية: التساوي المستمر بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي ، وذلك يتنافى مع سعر الفائدة في إحداث التوازن ، ومما تقدم نتوصل إلى رفض بعض الاقتصاديين لسعر الفائدة طبقاً للتحليل الكلاسيكي ؛ وذلك لاحتوائه الكثير من الافتراضات الخاطئة [1].

فرضيات النظرية الكلاسيكية [2]:

هنالك بعض الافتراضات التي تقدمت بها النظرية الكلاسيكية ، ويمكن إجمالها بالآتي:

1. تفترض ثبات الدخل القومي، أي أن العلاقة بين الادخار والاستثمار لا تتأثر بالتغييرات في الدخل ، وإنّما تعتمد على سعر الفائدة .
2. تفترض عدم وجود الاكتناز، أي أن كل ما يدخر يستثمر.
3. تفترض التساوي المستمر بين الادخار والاستثمار، وهو ينفي دور سعر الفائدة في تحقيق التساوي، مما يمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
4. افتراض التوظيف التام.
5. الفائدة ثمن الادخار.
6. تفترض التساوي بين الادخار والاستثمار مما لا يعطي الجهاز المصرفي أي دور في خلق الائتمان، ومن ثم التأثير في الادخار والاستثمار.

[1] سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000، ص227و235و236 .

[2] المصدر نفسه ، ص237 .

ثانياً: الاستثمار في النظرية الكنزية:

الاستثمار حسب رأي كينز هو قيمة الإنتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية، أو هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع: كالمعدات والمباني والمخزون من السلع[1].

و قد رفض كينز ما جاء بشأن سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية ، إذ يرى: أن سعر الفائدة ليس هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار ، بل أن الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأموال في شكل سائل، وبين الكمية المتاحة من النقود ، أي الثمن يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود ويقصد كينز ان سعر الفائدة يتحدد عن طريق الطلب على النقود ، أو تفضيل السيولة المتمثل بـ كمية النقود المتاحة، أيان سعر الفائدة ثمن النقود، (أي ثمن التنازل عن السيولة)، وهي تتحدد عن طريق عرض وطلب النقود ، ويقصد بتفضيل السيولة : الرغبة بالاحتفاظ بجزء من الأصول المملوكة للأفراد في شكل سائل، أي بصورة نقدية، أما كمية النقود فيقصد بها: إجمالي الأرصدة النقدية الموجودة سواء كانت في شكل عملات معدنية أم ورقية أم ودائع .

إذ يركز كينز في ثلاثة أسباب رئيسة لاحتفاظ الأفراد بالنقود وهي تعد الدوافع المحددة للطلب على النقود ، والتي تتمثل بالآتي[2]:

1. دافع المعاملات: يرغب الأفراد والشركات عادة في الاحتفاظ أساسا لأغراض المعاملات ، إذ يحتاج الأفراد إلى النقود من أجل شراء الاحتياجات اليومية من السلع والخدمات ، كما يفضل الأفراد أو رجال الأعمال والقطاع الحكومي الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة إذا كان هناك مدة زمنية تسليم النقود وإنفاقها، فكلما زادت المدة بين تسليم الدخل النقدي وإنفاقه، زاد ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية .

[1] رفاه شهاب الحمداني ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر، 2014 ، ص150.

[2] احمد رفيق قاسم ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ابوظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،1981،ص 136.

2. دافع الاحتياط: يحتفظ الأفراد والشركات بالأرصدة النقدية لمواجهة الأحداث الطارئة التي قد تواجههم في حياتهم، ويعتمد بشكل أساس على مستوى الدخل، ويعّد دالة للدخل.

3. دافع المضاربة: ويُعّد من أهم الدوافع التي وضعها كينز، إذ يرى : إن بعض الأفراد أو رجال الأعمال يحتفظون بجزء من ثرواتهم في شكل رصيد نقدي حتى يمكنهم المضاربة في سوق الأوراق المالية، والحصول على أرباح، ويتأثر الطلب على النقود بدافع المضاربة، والذي يتأثر بسعر الفائدة ، فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة تتعاظم الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ، وعندما تنخفض أسعار الفائدة، فإنّها تساعد على المضاربة ، (أي كلما انخفض سعر الفائدة في المصارف كلما زادت الأرصدة المخصصة للمضاربة)، أيانّ هنالك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الطلب على النقد لأغراض المضاربة .

كما تُعّد النقود أعظم أنواع الثروة سيولة، فهي تختلف عن الأصول الأخرى، مثل: المباني والأرض أو حتى الأوراق المالية سواء كانت أسهم أم سندات، وحسب (كينز) يتوقف عرض النقد على البنك المركزي بوصفهِ المتحكم في الكمية المعروضة من النقود، ويتحدد سعر الفائدة عن طريق التقاء عرض النقود بالطلب عليها، إذ يُعّد عرض النقود مستقل عن سعر الفائدة. ولكن يؤثر فيها. أما الطلب على النقود، فهو يتحدد عن طريق سعر الفائدة، واعترف (كينز): بأن التوازن يتم عند مستوى اقل من التوظيف الكامل، لان الحالة العادية للنظام الاقتصادي هي نقص في التوظف التام، وقد اهتم (كينز) بالطلب الفعال ، وعدهُ متغيراً أساس مستقل يحدد مستوى الإنتاج والتشغيل والأسعار، ورفض قانون ساي للأسواق: (العرض يخلق الطلب عليه)، ورأى (كينز) : انّ حدوث زيادة في الدخل عن طريق الابتكارات الجديدة أو تخفيض حجم الضرائب، و زيادة الإنفاق الاستهلاكي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمار المولد من الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناتج عن الزيادة في الدخل، وبذلك فأن كل تلك العوامل تؤثر في المستثمرين المتفائلين، فيعملون على زيادة الاستثمار بهدف إشباع الطلب المتزايد ، ومن ثم يصل الاقتصاد إلى حالة الرواج والتوسع وهنا تظهر المشكلة، حيث تصبح الموارد الاقتصادية أقل من قبل ، ويزداد الطلب وترتفع الأسعار ويحدث التضخم وتزداد

التكاليف وتقل الأرباح ويقل التوزيع ويبدأ معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض وينخفض الدخل، ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار، ذلك الانخفاض يؤثر في رجال الأعمال فيسود التشاؤم، ومن ثم ينخفض الاستثمار أكثر فأكثر وينخفض الدخل تبعاً لذلك ويقل الإنفاق الاستهلاكي و تقل المبيعات ويزداد التراكم في المخزون، ويضطر المستثمرون إلى تخفيض الإنتاج وتزداد البطالة و يتعطل الجهاز الإنتاجي، وهنا يؤكد كينز على الطلب الفعال في الخروج من تلك الأزمة، و يؤكد على دور السياسة الحكومية في مثل تلك الأوضاع لخلق طلب جديد، وانخفاض الإنتاج إلى ادني صورة له يجعله يحقق التوازن مع الدخل القومي المنخفض، ويبدأ بعض المستثمرين في إحداث وإحلال وتجديد لبعض الأدوات الإنتاجية، ومع مرور الزمن يزداد الطلب بالتدريج، ويزداد التوظيف وينخفض المخزون و يزداد الإنتاج و يزداد الاستثمار ، ومن ثم يزداد الدخل والإنفاق الاستهلاكي ، وهكذا تأخذ الدورة شكلاً توسعياً جديداً، ولكي يتم ذلك فإنّه يحتاج إلى سنوات طويلة ومجهودات كبيرة من أجل أن يبدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش مرة أخرى ، فضلاً عن ذلك، فإنّه بالإمكان اللجوء إلى الخارج من أجل الحصول على طلب جديد يفعل الجهاز الإنتاجي، ومن ثم يصبح الإنتاج الدولي رافد جديد للإنتاج المحلي[1].

[1] احمد رفيق قاسم، مصدر سبق ذكره، ص181.

المطلب الرابع

الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

تتنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحددة ، إلاّ أنّ بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها ، لذلك يقوم المستثمرين أو المنشآت بترتيب المشاريع الاستثمارية حسب العائد المتوقع ، أي حسب معدل العائد المتوقع ، و حسب مقدار الكفاءة الحدية لرأس المال ، فمن الطبيعي أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تدر اعلي معدلات الربح ، وفيما يلي سنوضح العلاقة بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال بصورة أكثر تفصيلاً، وعلى وفق الآتي:

أولاً: مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال:

يتوقف القرار الاستثماري على ما يسمى بـ: (الكفاية الحدية لرأس المال)، والذي يعدّ سعر الفائدة جزءٍ منه، اذ ركزت النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة كعامل رئيس محدد للاستثمار، ومن ثم أتت النظرية الكنزية الحديثة لتبين: أن الاستثمار لا يتحدد بسعر الفائدة النقدي فقط، و إنّما ايضاً بالعائد على الاستثمار، إذ يبين سعر الفائدة تكلفة الاستثمار، في حين الكفاية الحدية لرأس المال تبين العائد المتوقع من ذلك الاستثمار[1].

إذ يقيس مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال معدل العائد المتوقع من استثمار حجم معين من رأس المال، أي يعبر عن معدل العائد المتوقع على تكلفة الأصل الرأسمالي ، اي الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي[2].

وقد عرف (كينز) الكفاية الحدية لرأس المال بأنّها: " معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الدفعات الدورية التي توفرها العوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي على مدار عمره مساوية لثمن الأصل (كلفة الإحلال) "، أي أن الكفاية الحدية لرأس المال توضح العلاقة بين الحصيلة المتوقعة من أصل رأسمالي جديد له دخل

[1] رفاه شهاب الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص163_ ص164.

[2] حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2006، ص111.

وثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد ، أي (كلفة الإحلال) [1]، وهنا نذكر المثال التوضيحي الآتي:

فعند شراء آلة جديدة، فإنّ المشتري يقوم بإنفاق مبلغ نقدي جاري متوقعاً الحصول على عائداً نقدياً في المستقبل، وذلك عن طريق بيع ناتج تلك الآلة مخصوماً منه كل النفقات الجارية اللازمة للحصول على هذا الناتج.

وقد سمى كينز (معدل الخصم) الذي يساوي بين تكلفة آلة جديدة و القيمة الحالية للتدفق النقدي من هذه الإضافة الرأسمالية الكفاية الحدية لرأس المال (MEC)(Marginal Efficiency of Capital)[2].

إنّ الحصيلة النقدية المتوقعة يجب أن تقدر كل من : الإيرادات التي يتوقع الحصول عليها من بيع ناتج الأصل الرأسمالي خلال المدة التي يتوقع أن يستثمرها ، والنفقات الجارية المتوقعة اللازمة للحصول على ناتج تشغيل الأصل الرأسمالي عن طريق خصم النفقات الجارية للحصول على الناتج من الإيرادات المتوقعة ، ويجب على المنظم أن يأخذ في نظر الاعتبار أيضاً عند شراء الأصل الرأسمالي ثمن عرض الأصل الرأسمالي لحساب الكفاية الحدية لرأس المال ، ويقصد بثمن عرض رأس المال : الثمن الذي يكفي لحمل المنتجين على إنتاج وحدة إضافية من رأس المال، إذ أن الاستثمار الذي يقصده (كينز) هو: الإنفاق الاستثماري المحدد للدخل القومي، أي الاستثمار الحقيقي الذي يتمثل بـ شراء أو تكوين أصول إنتاجية جديدة ، أي ان ثمن عرض أصل إنتاجي من نوع معين هو: نفقة إنتاج وحدة جديدة من ذلك الأصل وليس الثمن الذي يمكن للمشروع ان يدفعه في الحصول على أصل إنتاجي من ذلك النوع ، وكأن ذلك الأصل موجود فعلاً في السوق[3].

[1] نقلاً عن : جون ماينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، ترجمة : الهام عيدا روس ، الطبعة الأولى ، ابوظبي ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ، 2010، ص184.

[2] يوجين أ ديوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة : محمد رضا العدل و حمدي رضوان عبد العزيز ، بيروت، دار الرائد العربي ، د. ت ، ص88.

[3] جون ماينارد كينز ، مصدر سبق ذكره ، ص185_ ص186.

ثانياً: حساب الكفاية الحدية لرأس المال [1]:

لحساب قيمة الكفاية الحدية لرأس المال، فأنّه يجب الرجوع إلى الإقراض، و كيفية حساب الفائدة المركبة بالنسبة إلى قرض ما من النقود ، فلو فرضنا: إنّ الإيرادات السنوية لماكنة يتوقع أن تكون (3000) دينار ، و أنتلك الماكنة ستستخدم لمدة لسنوات فقط، أي ان مجموع الإيرادات النقدية الناتجة من استخدام الماكنة ستكون (9000) دينار ، فلو كان سعر الفائدة (5%) مثلاً، فإنّ القيمة الحالية للماكنة ستكون :

$$Vp = \frac{3000}{1.05} + \frac{3000}{(1.05)^2} + \frac{3000}{(1.05)^3}$$

وبحل تلك العلاقة تكون قيمة الماكنة الحالية (VP) تساوي:

vp= 2 ،857 + 2 ،721 + 2 = 8 ،597 ،175

إذن فإنّ، الإيراد المتوقع من تلك الماكنة (9000) دينار يساوي قيمة الماكنة الحالية (8175) دينارا، وإنّ فأن المنظم سيقوم بالاستثمار في شراء الماكنة إذا كانت كلفتها الحالية تساوي او اقل من (8175) دينار، ويمكن صياغة طريقة خصم العوائد المستقبلية للأصول الرأسمالية لمقارنتها بالقيمة الحالية للأصل الرأسمالي كما يلي:

$$Vp = \frac{R_1}{1+r} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \frac{R_3}{(1+r)^3} \dots . + \frac{R_n}{(1+r)^n}$$

إذ إنّ (VP) = القيمة الحالية للأصل الرأسمالي.

(R)= تمثل الإيراد المتوقع من الأصل الرأسمالي.

(R1) = الإيراد للسنة الأولى.

(Rn) = الإيراد للسنة (n).

(r) = سعر الفائدة.

[1] عبد السلام ياسين الإدريسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 251_252.

ولما كان مفهوم القيمة الحالية يشوبه نوعاً من الغموض، فيمكن استخدام مفهوم (السعر الحالي) الذي يجب دفعه من المنظم للحصول على الأصل الرأسمالي تكون الطريقة كما يلي :

$$Ks = \frac{R_1}{(1+e)} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذ أنّ(KS) = تمثل السعر المعروض به الأصل الرأسمالي.

(R) =الإيراد لكل سنة حسب حصول ذلك الإيراد.

(e) = تمثل الكفاية الحدية لرأس المال.

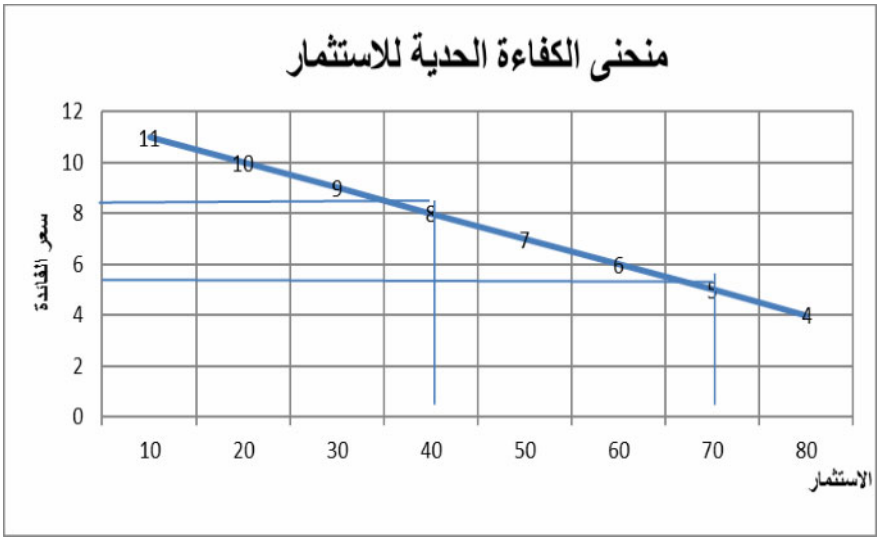
كما يتطلب قرار الاستثمار ان تكون العوائد المتوقعة اكبر من سعر الفائدة.

و يوضح منحنى الكفاية الحدية لرأس المال العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال و مستويات الاستثمار المختلفة ، حيث يكون هنالك لكل مستوى من الطلب الاستثماري قيمة محددة للكفاية الحدية لرأس المال ، و بمعرفة سعر الفائدة الذي يجب ان يدفعه المشروع مقابل الحصول على الأموال اللازمة لها ، يمكننا معرفة منحنى الطلب الاستثماري، و هو يتحقق عند التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار و سعر الفائدة ، اذ يتحدد الميل للاستثمار عند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، لان نقطة التعادل تلك هي التي تحقق اكبر ربح ممكن للمشروع ، ومن ثم فهي تحدد حجم الاستثمار ، وبشكل عام فإنّ أعلى كفاية حدية لرأس المال هي التي تحدد حجم الاستثمار، وتكون اكبر من سعر الفائدة .

وعليه، يعتمد القرار الاستثماري على الكفاية الحدية لرأس المال، وتتأثر الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة وأسعار مستلزمات الإنتاج، أي إنّ كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض العائد المتوقع من الاستثمار والعكس صحيح.

شكل (2)

منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار



المصدر: نقلاً عن: عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، ط1، بغداد، مطبعة جامعة البصرة، 1986، ص249.

ومن خلال الشكل (2) يتبين لنا: ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال ينحدر من اليسار إلى اليمين ، لأنّ زيادة الاستثمار تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في ظل ثبات الكفاية الحدية لرأس المال ، في حين تناقص الاستثمار يؤدي الى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ تعد الكفاية الحدية لرأس المال المتغير التابع و حجم الاستثمار المتغير المستقل ، و بذلك ينخفض منحنى الكفاية الحدية لرأس المال (MEC)بسبب زيادة عدد المشاريع التي تعطي معدلات مماثلة أو اعلي للعائد المتوقع من الاستثمار أو ينتقل منحنى الاستثمار بسبب الإجراءات الحكومية أو بسبب أي من العوامل التي تؤثر في توقعات المشاريع فيما يخص العائد المتوقع من الاستثمار[1]، إذ يمكن أن نلحظ من الشكل (2) : أنّه عندما كان سعر الفائدة (8%) ، فإنّ الإنفاق الاستثماري (40)، و لما انخفض سعر

[1] رفاه شهاب الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص165.

الفائدة إلى (5%) ازداد الاستثمار ليصل إلى (70)، ويفسر ذلك عن طريق ان المستثمرين عندما قاموا بحساب عوائد الاستثمارات تبين لهم إنّها اقل من (8%)، لذلك لم يقدموا عليها، و لكن عندما انخفض سعر الفائدة إلى (5%) أصبحت تلك الاستثمارات مربحة، وتوسعوا في إنفاقهم الاستثماري .

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي

(إطار نظري ومفاهيمي)

يُعّد الاستثمار الأجنبي حركة من حركات رؤوس الأموال الطويل الأجل، فضلاً عن أنّه يُعّد شكل من أشكال التمويل الدولي، إذ يُعرف التمويل الدولي بإنّه: " الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الأطراف ، الرسمية والخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ، ويشمل التمويل الدولي: (القروض ، والمنح، والمساعدات، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر)، وسنتناول فيما يلي مفهوم الاستثمار الأجنبي، ومن ثم نتطرق إلى المؤشرات العالمية للاستثمار الأجنبي ، والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي، ونتناول كذلك النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، وذلك على وفق مايلي:

المطلب الأول

الاستثمار الأجنبي

(مفهومه، أنواعه، أهميته)

يُعّد الاستثمار الأجنبي احد العوامل التي تساعد في تطوير نمو الاقتصاد الوطني ، ويؤدي دوراً كبيرا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ تفرق الأدبيات عموماً بين نوعين من الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومع إنّ هذه الدراسة تركز في النوع الأول من الاستثمارات الأجنبية، فلابد من تسليط الضوء على مفهوم وطبيعة كلا النوعين ، لان ذلك سيبسط عملية الإدراك للاستثمار الأجنبي المباشر لاحقاً، سنتناول فيما يلي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وأشكاله وأهميته، وكما يلي:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي ويتضمن:

1. المفهوم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرجع مصطلح الاستثمار الأجنبي عموماً دون تمييز إن كان مباشراً أو غير مباشر في أساسه إلى القاموس الاقتصادي ، لذلك كان محل اهتمام رجال الاقتصاد قبل فقهاء القانون بالبحث والتعريف والتحليل ، فلم تحظ فكرة الاستثمار الأجنبي بالعناية الكافية من القانونيين إلاّ في منتصف القرن العشرين ، فقد عرفت اللجنة التي ألفها اتحاد القانون الدولي (International Law Association) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه: (تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر)[1]، وتفاوتت القوانين الداخلية للدول فيما بينها ، واختلفت المعاهدات الدولية في تعريفها للاستثمار، و نصت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية على أن الاستثمار الأجنبي: "هو استخدام رأس المال العربي في إحدى مجالات التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق عائد

[1] دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ،الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006، ص50.

في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي، أو تحويله إليها للغرض نفسه وفقاً لأحكام تلك الاتفاقية"[1].

وقد انقسمت آراء الفقه القانوني بشأن ذلك التعريف بين مؤيد له ومعارض، وقد تعددت التعاريف الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر دون أن يتفقوا على تعريف محدد له لذلك سنذكر البعض منها[2]، وكما يلي:

- كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.
- الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم.
- توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.
- تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلة للمساهمة المباشرة وغير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي معين خلال مدة معقولة من الزمن.
- انتقال رءوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة.

2. المفهوم الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر:

هنالك تعاريف عدة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن سردها هنا ، ألاّ أننّا سنتناول أهمها وفق ما يلي:

- (هي تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يملكها غير الوطنين في الدولة ، ويقومون بإدارتها، سواء كانت هذه الملكية تامة أم بنصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع وتوجيهه)[3] .

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص19.

[2] نقلاً عن : صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، 2005 ،ص21.

[3] دريد محمود السامرائي ، مصدر سبق ذكره ، ص63 .

- المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي عن طريق تحرك مزيج مـن رأس المـال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية[1].

- استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقـيم في اقتصـاد مـا (متمـثلاً بالشركـة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر[2].

- قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود الوطن الأم؛ وذلك بهدف ممارسـة قدر من التأثير في عمليات تلك المشاريع[3].

- المشاريع التي يقيمها ويديرها المستثمر الأجنبي: أما بسبب ملكيته التامة للمشروع أو مساهمته في رأس المال بنصيب يسوغ له حق الإدارة لذلك المشروع، وذلـك النـوع يُعّـد الوسـيلة الأكـثر قبـولاً للـدول النامية ، والتي تسعى إلى اجتذابها [4].

وهنالك العديد من المنظمات عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها الآتي:

- تعرف منظمة التجارة العالمية فترى : إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عنـدما يمتلـك مسـتثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد اخر بقصد إدارته[5].

- ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتـاد) في العـام1999، "ان الاسـتثمار الأجنبـي المباشر هو: تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة ان يملـك المسـتثمر عـلى الأقـل(10%) مـن الأسـهم ذات الحق في التصويت بـالمشروع ، سواء كان المشروع جديداً أم عاملاً وقائماً بالفعل. أذن فشرطا الاسـتثمار الأجنبي المباشر ، هما [6]:

[1] اشرف السيد حامد إقبال، الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهـم ملامحـه واتجاهاتـه في الاقتصـاد العـالمي)، الطبعة الاولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ، 2013، ص19.

[2] هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا) ، مصدر سبق ذكره، ص14.

[3] حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المبـاشر _ تعـاريف وقضـايا، سلسـلة جسر التنميـة ، العـدد (33)، الكويـت ، المعهـد العربي للتخطيط ، 2004، ص3.

[4] فاضل محمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص33.

[5] هناء عبد الغفار السامرائي ، مصدر سبق ذكره ،ص14.

[6] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة حسن العصرية ، 2013 ، ص20.

1. ملكية المستثمر لـ (10%) على الأقل من أسهم المشروع.
2. مشاركته في الإدارة.

- و يعُرف ايضاً بأنه (نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة ، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة فضلاً عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة)[1].

- أما صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر فيعرفه بأنه: "حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة"[2] .

- فيما تُعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.E.D.)[*] الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات ، وذلك باستخدام الوسائل الآتية : إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع، أو المساهمة في مؤسسة كانت موجودة من قبل أو مؤسسة حديثة النشأة"[3].

ويمكننا من خلال توضيح مجموعة تعاريف للمنظمات الدولية بخصوص مفهوم الاستثمار ان نتوصل إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار ، التقرير السنوي 2013،الكويت ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013، ص 6.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي،2014، ص15.

[*] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(The Organization for Economic Coperation and Development)

[3] بلال لوعيل ، تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان(69_70) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015، ص127 .

في أصول إنتاجية لتحقيق الزيادة في رأس مال المستثمر ، ويقوم به: (شخص طبيعي او معنـوي) ، ويتميـز بخاصيتين :

1. وجود نشاط يزاوله المستثمر (طبيعيا أو معنويا) في الدولة المضيفة للاستثمار.
2. امـتلاك المسـتثمر الحـق في إدارة المشروع والرقابـة عليـه عـن طريـق ملكيتـه التامـة أو الجـزء للمشروع.

إذن مما تقدم يتضح لنا: إنّ الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر في الواقـع مفهومـاً متغـيراً ومتطـوراً ، يتغـير ويتطور مع الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي ، فالدول المضيفة غالباً ما تسعى لجـذب هـذا النـوع من الاستثمارات لما يحقق لها من مزايا ، منها: نقل التكنولوجيا والخبرة الفنيـة وطريقـة الإنتـاج وغيرهـا ، وكذلك المسـتثمر الأجنبـي يفضـل ذلـك النـوع مـن الاسـتثمارات ؛ وذلـك يعـود إلى أن ذلـك الـنمط مـن الاستثمار يخول له حق الرقابة والإشراف على أمواله وإدارتها؛ لذلك فهو مفهوم عـام قـد يضـيق أو يتسـع حسب ظروف البلد السياسية أو الاقتصادية .

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي):

وهو ذلك النـوع مـن الاسـتثمار الـذي يقـتصر عـلى انتقـال الأمـوال النقديـة فقـط، دون أن يكـون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء مـن المشروع الاسـتثماري، ولا يتمتـع المسـتثمر الأجنبـي بالرقابـة أو السيطرة واتخاذ القرار في ذلك الشكل من أشكال الاستثمارات[1].

وللاسـتثمار غـير المبـاشر صـور متعـددة، ولعـل أهمهـا: شراء السـندات الدوليـة، وشـهادات الإيـداع المصرفية الدولية، وشراء الذهب والمعادن النفيسة، وإعطاء قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتهـا العامـة أو الخاصة أو للأفراد سواء أكانت قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل أم طويلة الأجل[2].

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي و شوكت كاظم طالـب الطالقـاني ، الاسـتثمار في محافظـة النجـف الأشرف الواقـع والمستقبل، الطبعة الأولى ، بغداد، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014، ص31.

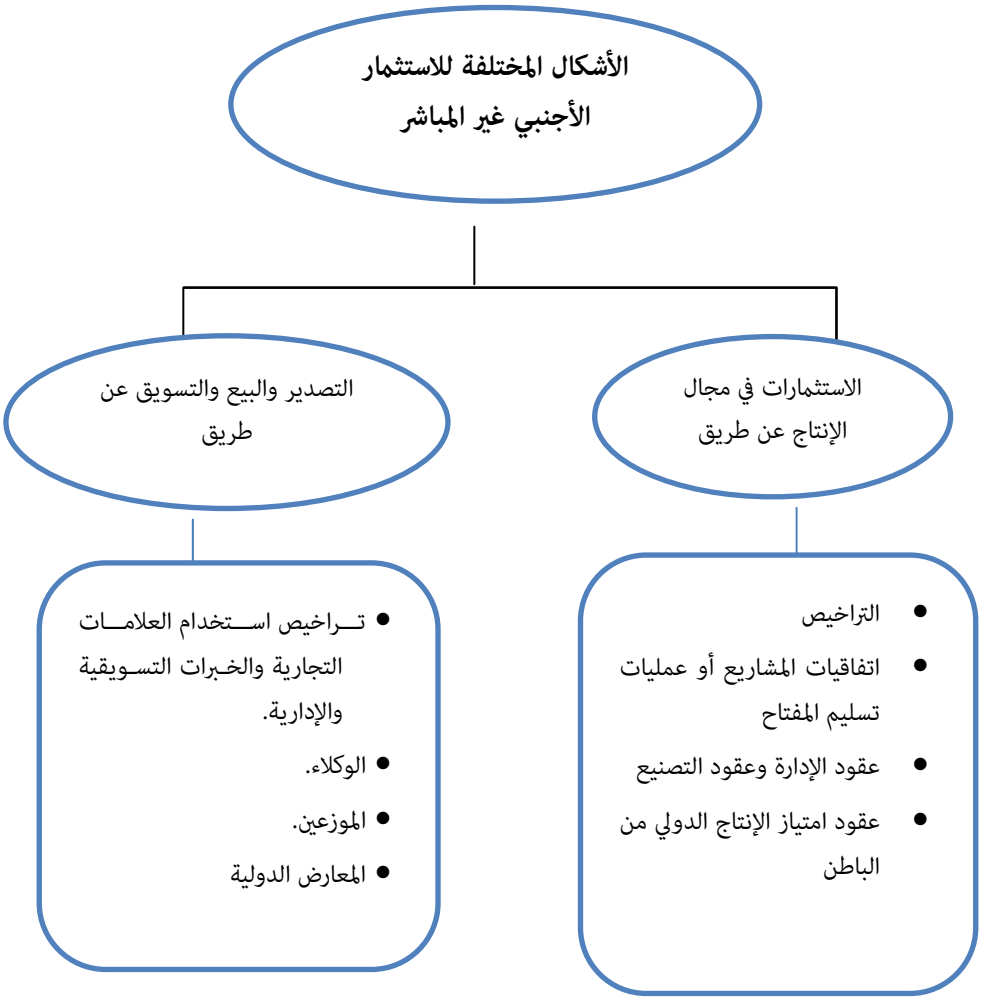
[2] عبدالـلـه عبد الكريم عبدالـلـه ، مصدر سبق ذكره ، ص21.

كما يسمى أيضا بـ (بالاستثمار المحفظي)، ويتضمن: المساهمة في رأس المال على شكل أسهم، وبنسبة لا تزيد عن (10%)، وتلك الأسهم قد تكون حكومية أو خاصة بقصد المضاربة في سوق الأوراق المالية، والاستفادة من فرق السعر أو أرباح الأسهم، وتتصف بالبعُد الزمني، أي تكون مدتها قصيرة الأجل لا تتجاوز أسابيع أو أشهر، وكذلك تتصف بالبعُد الإداري، أي ليس له الحق في الإدارة، وكذلك الاختلاف في طبيعة العمل كون المستثمرين المباشرين يعملون في شركات منتجة للسلع والخدمات .أما المستثمرين غير المباشرين فعملهم في المؤسسات المالية: كصناديق التقاعد وشركات التأمين وغيرها [1].

[1] صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية المسوغات والمخاطر ، الطبعة الأولى، بغداد ، بيت الحكمة، 1998، ص35.

شكل (3)

الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة



المصدر: نقلاً عن: عبد السلام أبو قحف ، الأشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003، ص26.

جدول (1)

الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر

FDI	FPI
1- نسبة رأس (10%) وقد تصل إلى التملك التام المال تتجاوز	1-نسبة رأس المال لا تتجاوز (10%)
2- استثمار طويل الأجل قد يمتد إلى أعوام	2- استثمار قصير الأجل قد لا يتجاوز بضعة أشهر
3- يحق للمستثمر المشاركة في إدارة المشروع والرقابة والإشراف عليه	3-لا يحق للمستثمر التدخل في إدارة المشروع أو الرقابة عليه
4- استثمار حقيقي إنتاجي في سوق السلع والخدمات	4- استثمار مالي في سوق الأوراق المالية
5- يكون أكثر توطناً في الدول النامية لحاجتها لرؤوس أموال أجنبيه	5-يكون أكثر توطناً في الدول المتقدمة لنضوج الأسواق المالية وتطورها
6-هدفه الحصول على أرباح عن طريق الوصول إلى الأسواق والمواد الأولية وزيادة قدرته التنافسية	6-هدفه الحصول على الأرباح من جراء مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم والمضاربة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على د. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص18_ص21.

ثالثاً: الشركات عابرة القومية وعلاقاتها بالاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك جهات عدة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمها هي الشركات عابرة القومية، إذ أنها تكون مسئولة عن (80%) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم كله، و تُعّد الشركات عابرة القومية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات العابرة القومية، وتبنى كل من العالم (Dunning) و المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفاً موسعاً لتلك الشركات، إذ عرفها بأنها: (تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها

وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أم المبيعات أم الخدمات في دولتين أو أكثر) [1]، وهي من أكثر التعبيرات حداثة في الأدبيات السياسية والاقتصادية، وبدأ استخدامه في عقد الستينيات من القرن العشرين[2]، أما (Vernon) فقد عرفها بأنها: (المنظمة التي يزيد رقم أعمالها او مبيعاتها السنوية عن (100) مليون دولار ، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبيه أو أكثر) [3]، وتتصف الشركات عابرة القومية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات، مثل الحجم الكبير ، والتفوق التكنولوجي، و درجة التنوع والتكامل والسيطرة ، وذلك يعود لملكيتها المالية الكبيرة ، وتركيز الإدارة العليا، مما يجعلها في حالة استثمار مستمر، ويعطيها المرونة في التوسع بأعمالها في الخارج، إضافة لمعرفتها بالأسواق واحتكارها التكنولوجي ، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، مما يخفض الكلفة الكلية للإنتاج [4].

ولقد ازدادت أهمية الشركات عابرة القومية في الأعوام الأخيرة، و أسهمت في تطوير وانتشار العولمة[*]، إذ تقوم بإنتاج نسبة كبيرة من إجمالي الناتج العالمي، مما يجعلها تحتل المركز الرابع بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة ، و ازداد عدد الشركات عابرة القومية من (650) في العام 2010 ، لتصل إلى (845) في العام

[1] حسن عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (83)، الكويت ، بنك الكويت الصناعي، 2005 ، ص10.

[2] هيثم كريم صيوان، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، 2005، ص9.

[3] عبد السلام أبو قحف ، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية المكتب العربي الحديث ،2012، ص23_24.

[4] فايز محمد علي ، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة، 1979،ص50.

[*] العولمة: هو مصطلح يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويقصد بـ (العولمة الاقتصادية) : اندماج العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقاً عالمية واحدة . للمزيد ينظر: بلعيد بعلوج ،الآثار المترتبة على الشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد(3)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2002 ، ص56.

2012، وبلغت تدفقات استثمارها الأجنبي (145) مليار دولار ، أي ما يعادل (11%) من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم [1].

و قد ازداد دور الشركات عابرة القومية في البلدان النامية، ويعود ذلك الى وضع تلك الشركات وما يترتب عليها من تدفقات استثمارية، وفي العام 2014، كانت الاستثمارات من الشركات عابرة القومية في الاقتصادات المتقدمة ثابتة بنحو (823) مليار دولار على المستوى الكلي ، واستثمرت الشركات عابرة القومية في آسيا ما يقارب من (468) مليار دولار، و بنسبة (23%) زيادة عن العام 2013 [2].

وهنالك مؤسسات للاستثمار الأجنبي المباشر (مساهمة أو غير مساهمة) يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد ما (10%) أو أكثر من الأسهم العادية، وهي على ثلاثة أنواع [3]:

1. المؤسسات التابعة: و يملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية، و له الحق بتشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها.
2. المؤسسات المساهمة: يملك فيها المستثمر غير المقيم (10_50%) من الأسهم العادية.
3. الفروع: وهي مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة مملوكة بأكملها أو بالمشاركة سواء بشكل مباشر ام غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم.

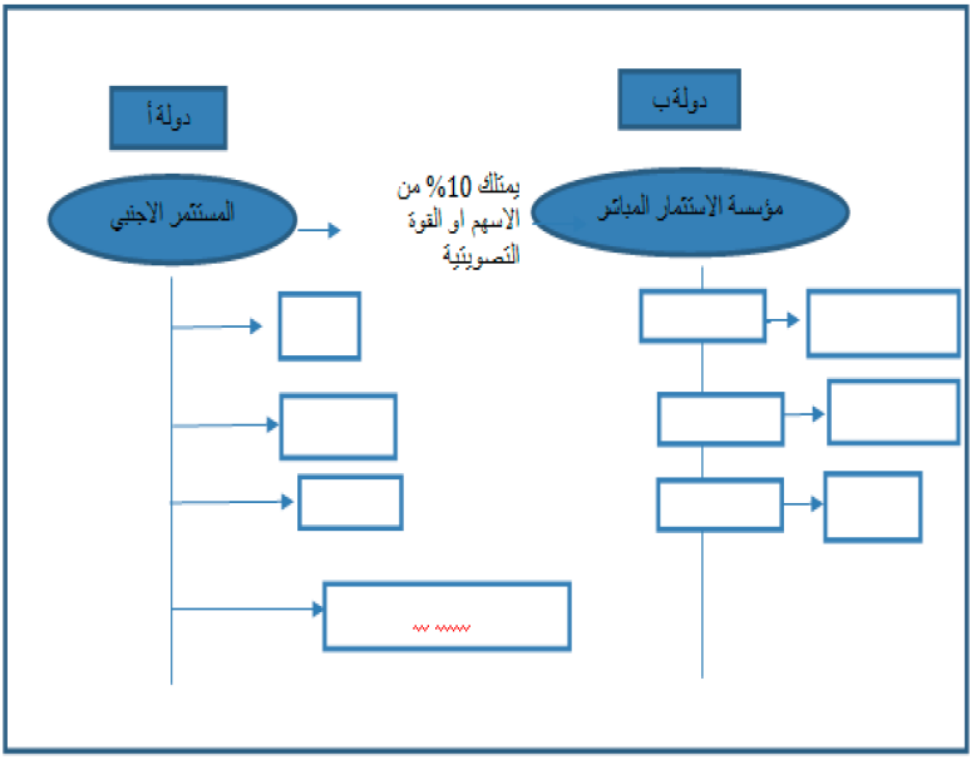
[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي ، سلاسل القيمة العالمية ،نيويورك، إدارة شؤون الإعلام، 2013 ، ص6.

[2] UNICTAD، world investment report، reforming international investment goverance، new york and geneva،2015 p: 5_6.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي 2007، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، ص50.

شكل (4)

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الباحثة.

رابعاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، فقد تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال الآتية:

1_ الاستثمار المشترك:

يرى كولدي إن الاستثمار المشترك هو احد مشاريع الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة و الخبرة و

براءات الاختراع أو العلامات التجارية [1]، و يسمى أحياناً بـ (الاستثمارات الأجنبية الثنائية)، و التي تكون مملوكة من المستثمر الأجنبي والمحلي المتمثل بالقطاع الحكومي أو الخاص أو المختلط، وان ذلك الشكل من الاستثمار يكون أكثر تفضيلاً من قبل الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية كونه يخفض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي، و يساعد في تعزيز الملكية الوطنية ، كما يساعد في إيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال في البلد المضيف لها القدرة والكفاءة العالية، و الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية، و يعطي الحق لكل طرف من أطراف العملية الإنتاجية المشاركة في إدارة الشركة ، و من مزايا ذلك الاستثمار ما يأتي[2]:

أ. يمارس ذلك النوع من الاستثمار دوراً بارزاً في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الدول المضيفة.

ب. تطوير التكنولوجيا، وتوفير فرص عمل جديدة.

ج. يُسهم في زيادة التصدير ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بأكملهِ:

تمثل مشاريع الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسية، وتتمثل هذه المشاريع في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، إذ نلحظ الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في التصريح للشركات المتعددة الجنسية بالتملك التام لمشاريع الاستثمار، و يُعّد الخوف من التبعية الاقتصادية* ، و ما يترتب عليها من آثار سياسية، و كذلك الحذر من

[1] عبد السلام ابو قحف ، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية،مصدر سبق ذكره، ص326.

[2] فاضل محمد العبيدي ، ، مصدر سبق ذكره ، ص33.

[*] التبعية الاقتصادية: هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه تلك القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع ،بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني منافع دون مراعاة مصالح الاقتصاد الأخير . للمزيد ينظر: عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية و علاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط 1، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، 2005، ص9.

احتمالات سيادة حالة الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية لذلك النوع من الاستثمار ، وعلى الرغم من هذه التخوفات إلا أن الكثير من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة، مثل: (دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ، ودول أفريقيا) تسمح للشركات المتعددة الجنسية بتملك فروعاً لها تملك تاماً بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

3_ الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة):

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة " تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية، وتستفيد من الإعفاءات الجمركية، و الأنشطة الإنتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم، ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل ذلك المجال، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة ، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم ، مثل الضرائب ، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية و غيرها، كما تكون تلك المناطق عادةً بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية ، مما يجعل أسعار تلك السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج تلك المناطق[2]، و يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى إنشاء المناطق الحرة من أجل تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل ذلك الهدف تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح تسهيلات عدة للمشاريع الاستثمارية، ومنها الحوافز والمزايا و الإعفاءات الضريبية وغيرها [3].

[1] عبد السلام أبوقحف ،الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص20_ص23.

[2] عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،مصدر سبق ذكره ص27.

[3] محمد راضي جعفر ، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، مجلة الخليج العربي ، العددان (4/3) ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، 2011، ص98.

4- مشاريع التجميع:

قد تأخذ تلك المشاريع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) إذ يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة وغيرها والتجهيزات الرأسمالية[1].

خامساً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التطور الاقتصادي سواء من تم النظر إليه من ناحية ضيقة، أي تحقيق النمو الاقتصادي السنوي أم بنظرة أوسع بوصفه يحقق التنمية الاقتصادية [2].

وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، إذ تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، وتحمل الاستثمارات الأجنبية خصائص الاقتصاد النابعة منه[3]، وعلى الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي منذ حقبة السبعينيات، إلاّ إنّ تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ حقبة الثمانينيات، وخاصة في الدول النامية[4]، وسنتناول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة وللدولة المصدرة لرأس المال .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها) ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2006، ص185.

[2] دريد كامل أل شبيب ، مصدر سبق ذكره ، ص16.

[3] عصام عمر مندور، مصدر سبق ذكره ، ص167_168.

[4] جابر فهمي عمران ، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2013،ص 10.

1- بالنسبة للدول المضيفة [1]:

إذ يكمن أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى الدولة المضيفة بالآتي:

أ- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة للدولة المضيفة.

المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة، مما يساعد ذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

ب- خلق أسواق تصدير جديدة، و من ثم خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

ج- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تقليل الواردات للدولة المضيفة .

د- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة عن طريق تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الصادرات من المشاريع الأجنبية والتي تستخدم وسائل حديثة في الإنتاج.

ه- تعمل على نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية.

و- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تقليل البطالة في الدول المضيفة، وتعمل على خلق وظائف جديدة.

ز- تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدريب العمالة الوطنية ودعم عمليات البحث والتطوير في الدولة المضيفة.

ح- يُعّد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة (خاصة النامية) وسيلة أفضل من القروض الخارجية للتخفيف من فجوة (الادخار-الاستثمار)، وخاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية، وتقلص المساعدات الخارجية للدول النامية، فتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يترتب عليه أي أعباء[2].

[1] نقلاً عن : عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص16_18.

[2] محيي محمد مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص20.

كذلك يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عناصر التمويل الخارجي، أذ يُعّد مصدراً لتعويض العجز في الادخار المحلي، وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن الأهداف الرئيسة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي هو إقامة مشاريع إنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية كافة التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذا ميزة تنافسية للتصدير، وتكون مؤهلة للقبول في الأسواق العالمية، إذ أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية .

2- بالنسبة للدولة المصدرة[1]:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى الدولة المصدرة بما يلي:

أ- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار المحلي ، وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها؛ وذلك بسبب انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول النامية كافة، وتوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرونة كبيرة للمستثمر في اختيار أدوات استثمارية ذا عائد مرتفع ، إذ يُعّد تعدد الأدوات الاستثمارية وسيلة للمستثمر لتوزيع المخاطر المحتملة .

ب- قد يكون البلد المضيف يكمل إستراتيجية الإنتاج التكاملية للشركات صاحبة الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي.

ج- فتح أسواق جديدة لتعزيز القدرة التنافسية لشركات الدول المصدرة لرأس المال.

د- جمع البيانات والمعلومات عن واقع اقتصاديات الدول المضيفة.

ه- الأهداف السياسية للدولة المصدرة للاستثمارات فروض نظرية السياسة العامة، أي أن الاستثمارات والشركات هي: أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة.

[1] محمد مطر ، مصدر سبق ذكره، ص76_77.

المطلب الثاني

رؤية في المؤشرات العالمية والتطور التاريخي

لقد حدثت تطورات عدة في مجال حركة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ القرن التاسع عشر و حتى الوقت الحاضر ، و يعود تاريخ الاستثمار في الواقع إلى أبعد من ذلك ، فشركة الهند الشرقية مثلاً هي شركة عابرة للقومية ، و قد أجُيز عقدها بـ لندن في العام(1600)، و يعود الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، وسنحاول في هذا الموضوع إعطاء رؤية تاريخية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مختصر، وذلك تجنباً لعملية التكرار والإسهاب، و سنقسم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث حقب زمنية، وهي:

أولا: الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى (1800_1913):

تميزت المدة السابقة للحرب العالمية الأولى بعدم وجود عوائق على حركة رؤوس الأموال دولياً، نظراً للفلسفة الاقتصادية التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية، و التي دعت إلى المبادرة والحرية الفردية ، و كانت البلدان الأوربية هي المتصدرة للاستثمارات الأجنبية في تلك الحقبة وتأتي بريطانيا في مقدمتها، و ذلك لكونها تمتلك شبكة عالمية من المواصلات و المصارف وتفوقت صناعتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة، و بلغت الاستثمارات البريطانية خلال المدة ما بين العامي(1875_1913)، نحو (25%) من إجمالي الاستثمارات العالمية [1]، وكان الاقتصاد البريطاني ينمو بسرعة، فضلاً على أن مستعمراتها وتوابعها قد هيئ لها مجالاً واسعاً آمناً للانتشار، و توجهت الاستثمارات الأجنبية في نهاية القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية: كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزلندا والهند، و لم تستقطب الدول النامية في آسيا وأفريقيا إلا قدراً ضئيلاً، و تمركز الاستثمار الأجنبي في تلك الحقبة بشكل مكثف في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية و البنية الأساسية، و عموماً فقد كان هدف الاستثمارات في تلك الحقبة هو استصلاح بلدان

[1] عبد الكريم ، جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص13.

جديدة ، و انصبت كذلك على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية ، وذلك بتطوير المواصلات والنقل لخدمة التصدير والاستيراد ، و بدأ الاستثمار الأجنبي مبكراً في مجال الاستخراج، و لا سيما النفط في بعض بلدان الشرق الأوسط[*]، إذ بلغت حصة بريطانيا من الاستثمارات الأجنبية في العام (1914)، نحو (42%) من المجموع العالمي ، و كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بنحو (15) مليار دولار[1].

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية في حقبة ما بين الحربين العالميتين (1919_1945):

شهدت تلك الحقبة تراجعاً كبيراً في حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ هبطت قيمته التراكمية في العام (1919)، إلى ثلاثة أرباع مقدارها في العام (1913)، وذلك للأسباب الآتية[2]:

1. أوضاع الحرب والاضطراب و عدم الاستقرار السياسي.
2. عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوربية في العشرينيات وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي.
3. غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية، و لا سيما فيما يتعلق باختلاف السياسة الجمركية من دولة إلى أخرى مما شكل عائقاً أمام نمو الاستثمارات الأجنبية.

إنّ كل تلك العوامل أدت إلى تراجع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ انخفضت حجم الاستثمارات الأجنبية في العام 1919 ، لتصل إلى (33) مليار دولار[3]،

[*] الشرق الأوسط : ويضم كل من البحرين ، مصر، العراق ، الكويت ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، عمان، قطر، السعودية ، الامارات، اليمن ، سوريا. للمزيد ينظر: عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012، ص35.

[1] هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين انموذجاً) ،مصدر سبق ذكره ،ص23_25.

[2] دريد محمود السامرائي ، مصدر سبق ذكره ، ص72_74.

[3] جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور ، الطبعة الأولى ، بيروت ، منشورات عويدات ، 1970، ص21.

وتميزت تلك الحقبة بظهور دول أخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج للمدة ما بين العامي (1920_1929) نحو (2) مليار دولار سنوياً، إلا انه بعد الأزمة الكبرى لعام (1929)، تراجع الاستثمار الأجنبي بصورة كبيرة، و على الرغم من أزمة الثلاثينيات، فقد اتبعت كل من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات لإعادة تيار رأس المال إلى مجراه، وأقامت العديد من مشاريع الاستثمار المباشر في القطاع الخدمي، وتكثفت توجهات الاستثمار في تلك الحقبة في القطاع الأولي، وإنتاج المواد الخام، وفي عام (1938) بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر نحو (66) مليار دولار ، و كانت الشركات البريطانية ما تزال اكبر المستثمرين، و قد توجهت أكثر من نصف الاستثمارات إلى الدول النامية ولا سيما أمريكا اللاتينية و آسيا، وتحديداً قطاعات الزراعة و التعدين و البنية الأساسية [1].

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية:

إنتعش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الحقبة نتيجة اشتداد الحاجة لرؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية لأغراض الإعمار، كذلك زادت الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول والمعادن بشكل هائل من البلدان الغنية، فقد عملت الحربين العالميتين على تغيير مسارات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركته في العالم، إذ أدت إلى إنهاك أوروبا وإغراقها بالديون، فضلاً على الدمار الذي لحقته هذه الحرب في البلدان الأخرى من العالم ، ويمكن تقسيم تلك المرحلة على النحو الآتي:

[1] عصام عمر مندور ، مصدر سبق ذكره ،ص196.

1. **الحقبة الأولى (1946_1955):**

وفيها بقي الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً خلال تلك المدة بسبب آثار الحرب وأزمة الديون ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الوحيد تقريباً لرؤوس الأموال ، إذ بلغت التدفقات الخارجة منها إلى أوروبا (22، 72) مليار دولار للمدة ما بين العامي(1946- 1951)، و تضاعفت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات في باقي أنحاء العالم مقارنة مع مدة ما قبل الحرب العالمية الأولى[1].

2. **الحقبة الثانية (1955_1969):**

وفيها أصبحت البلدان الأوربية بعد أن اكتملت عملية الإعمار فيها مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق المتطورة في كندا و دول أوروبية أخرى ، بسبب ارتفاع مستوى الأرباح فيها، بينما انخفضت تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية حديثة الاستقلال بسبب عدم الاستقرار السياسي ، و قد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو (6.7) مليار دولار في العام (1960)، و ازداد ليصل إلى (14) مليار دولار في العام (1965)[2].

3. **الحقبة الثالثة(1970_2000):**

حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية ، إذ تقلصت مساعدات التنمية الرسمية؛ بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً كبيراً خلال المدة ما بين العامي (1975_1977) ، بسبب حدوث الأزمة النفطية ، وتلتها مرحلة ازدهار للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة ما بين العامي (1979_1981) ، وكانت مدفوعة من قبل الاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة للنفط ، إذ ارتفعت التدفقات خلال تلك المدة من

[1] هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين انموذجاً)، مصدر سبق ذكره،ص27_28.

[2] زين العابدين محمد عبد الحسين ، العلاقة بين الفساد المالي والإداري والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2012، ص74.

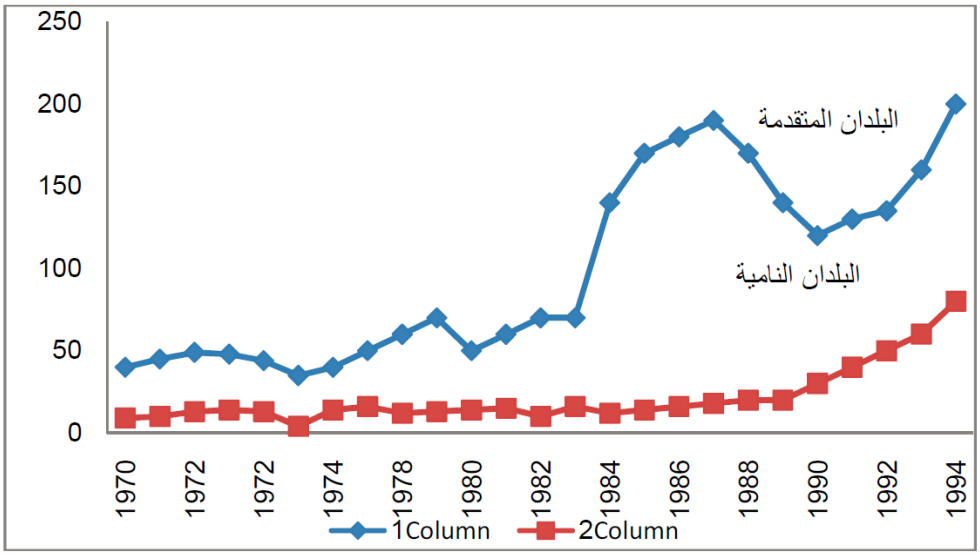
(21) مليار دولار إلى (53) مليار دولار على مستوى العالم ، وارتفعت حصة البلدان المتقدمة من تلك الاستثمارات من (14، 6) إلى(136، 8)مليار دولار ، أما حصة البلدان النامية فقد ارتفعت من (6، 5) إلى(16، 3) مليار دولار ، و اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال التسعينيات، وحل محل المعونة الرسمية والاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية ، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية ؛ بسبب مشكلات عدم سداد القروض ، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق، وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من (24، 3) مليار دولار في العام 1990، إلى (185.4) مليار دولار في العام 1999، اي بمعدل نمو قدره(633%)، ومثل ما نسبته (70.1%) من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية عام 1999 بعد أن كانت نسبته نحو (24.5%) عام 1990[1].

[1] منور او سرير و عليان نذير ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،العدد(2) ،الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2004، ص 104_105 .

شكل (5)

يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة والنامية للمدة ما بين العامي (1970_1994)

مليار دولار



المصدر: نقلاً عن: بول هيرست، وجراهام طومبسون، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ترجمة فالح عبد الجبار، الطبعة الأولى، بغداد ، توزيع منشورات الجمل ، 2009، ص126.

وهناك شكل جديد لتدفق رأس المال الأجنبي، والمتمثل بـ (عمليات الاندماج والاكتساب)(Merger and Acquisitions) التي اعتمدتها الشركات عابرة القومية خلال عقد التسعينيات خاصة وهي جزء مهم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بل أنّه في الآونة الأخيرة أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدخل سواء إلى الدول المتقدمة أو دول الجنوب هي في صورة عمليات اندماج أو اكتساب بين الشركات ، وهنالك العديد من القوى الدافعة إلى اتجاه الشركات عابرة القومية نحو الاندماج ، واتخاذها وسيلة جديدة للنفاذ ، والدخول إلى الأسواق الخارجية، وتعد تلك الآلية بديلة عن الطريقة التقليدية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لأنّه توفر عنصر السرعة في الدخول إلى السوق المضيفة، وتقوية المركز السوقي للشركة المعنية ، فضلاً عن مزايا

توزيع المخاطر، ووفورات الحجم ، وغيرها من الدوافع الأخرى[1]، ويتمثل الاندماج باتحاد شركتين أو أكثر وذوبانهما في كيان واحد بعد انتقال جميع أموالهما إلى شركة جديدة أو زوال احدهما فقط ، حينئذ يتم انتقال تلك الأموال إلى الشركة الدامجة [2].

وقد شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ نمواً كبيراً في جميع أنحاء العالم في العقدين الأخيرين ، فقد وصلت مبالغ وعمليات الاندماج والاستحواذ إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ، وأصبحت عمليات الاندماج والاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة واحدة، ففي العام (2008)، بلغ حجم عمليات (M&A) مستويات قياسية من الارتفاع إذ بلغ إجمالي قيمة صفقات الاندماج نحو (451، 5) بليون دولار ، وتعد تلك القيمة أعلى قيمة مسجلة في تاريخ الاندماج، ويرجع توسع عمليات(M&A) إلى ارتفاع وتيرة العولمة، إذ أدت إلى توسع سوق عمليات الاندماج والاستحواذ عبر حدود الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة [3].

وقد ازدادت عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) خلال العام 2014 ، نحو (34%) بزيادة قدرها (900) مليار دولار، أي بزيادة أعلى من التدفق السنوي (775) مليار دولار المتحقق خلال المدة ما بين العامي (2010_2014) ، وتضمن تحركات (M&A) كل من : قطاعي الصناعة والخدمات، وحققت زيادة في قطاع الصناعة نحو(66%) من قيمة تدفقات عمليات الاندماج والاستحواذ ، أما قطاع الخدمات فقد حقق زيادة قدرها (36%)، و في العام (2014) توسعت عمليات الاندماج والاكتساب التي قيمتها أكثر من مليار دولار من (168) لتصل إلى (223) من بينها (173)عملية تمت في

[1] عبد الكريم جابر العيساوي ، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجا) ،الطبعة الأولى ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007 ،ص78_79.

[2] المصدر نفسه،ص13.

[3] صالح السحيباني و عبد العظيم موسى ،الاندماج والاستحواذ (الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة)،تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، الرياض ، إدارة البحوث والاستشارات الاستثمارية ، 2008، ص6.

اقتصاديات الدول المتقدمة بقيمة (598)مليار دولار، أي نحو(77%) من القيمة الإجمالية للصفقات (762)مليار دولار [1].

ومن الجدير بالذكر انّ هنالك عمليات اندماج أفُقية، وتكون بين الشركات المتنافسة في الصناعة نفسها.أما عمليات الاندماج العمودية فتحصل بين الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في ظل علاقة البائع والمشتري، وتهدف تلك العمليات الى تعزيز العلاقة بين البائع والمشتري ، وإزالة حالة الشك وعدم اليقين وتخفيض التكاليف المتعلقة بالإنتاج وعناصره [2].

رابعاً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر :

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من التعرف بصورة سريعة إلى العوامل التي سارعت بتلك التدفقات سواء للبلدان النامية أم للبلدان المتقدمة ويمكن إرجاع تلك التغيرات لما يأتي: [3]

1. زيادة حاجة بلدان العالم إلى التمويل الخارجي مقابل تناقص معدل الادخار العالمي ، فضلاً عن الانخفاض في مصادر التمويل الأخرى.
2. تبني اغلب البلاد النامية والمتحولة برامج الإصلاح الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية، ومن أهمها: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. التراجع الواضح في حركة الإقراض الدولية بعد أزمة المديونية العالمية.
4. تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية كإحدى وسائل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه.

[1] UNICTAD،world investment report 2015،reforming international investment goverance،United Nations. ،Geneva،2015،p 11

[2] عبد الكريم جابر العيساوي ، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص80_81.

[3] نقلاً عن: حمزة حسن كريم ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ،الطبعة الأولى، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010، ص86_87.

5. تزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسية بوصفها الجهة الناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتميز بخصائص عدة ، وتعمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

6. تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وحدة المنافسة العالمية في تلك الأسواق، والفرص الاستثمارية والإصلاحات التي تنفذها اغلب الاقتصادات النامية والناشئة، والتي أدت إلى حدوث طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات العالمية، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل المصدر الأهم في تمويل رأس المال طويل الأجل، سنتطرق فيما يلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (2)

حجم الاستثمار العالمي ما بين العامي (2000_2014)مليار دولار

السنة		مجموع الاستثمار العالمي	نصيب الدول المتقدمة	نصيب الدول النامية
2000	الداخل	1، 491، 934	1، 227، 476	237، 894
	الخارج	1، 379، 493	1، 271، 273	104، 207
2001	الداخل	735146	503، 144	204، 801
	الخارج	713 ،620	624 ،580	36، 571
2002	الداخل	188 ،651	334 ،460	162، 145
	الخارج	363 ،647	063 ،600	43، 095
2003	الداخل	5576869	869 ،358	175، 138
	الخارج	104 ،561	806 ،514	35، 566
2004	الداخل	755 ،710	145 ،396	275، 032
	الخارج	068 ،813	262 ،686	112، 833
2005	الداخل	277 ،916	312 ،542	334، 285
	الخارج	725 ،778	206 ،646	177، 463
2006	الداخل	1، 411، 018	861 ،940	412، 990
	الخارج	1، 323، 150	1.087، 186	212، 258
2007	الداخل	1، 833، 324	1، 247، 635	499، 747
	الخارج	1، 996، 514	1، 692، 141	253، 145
2008	الداخل	1، 770، 873	1، 018273	630013
	الخارج	1، 571899	1571899	296، 286
2009	الداخل	1، 186، 432	306 ،652	463، 637
	الخارج	1، 101، 335	605 ،891	234، 522
2010	الداخل	1، 328، 102	199 ،673	579، 891
	الخارج	1، 366، 070	210 ،963	340، 876
2011	الداخل	1، 563، 749	351 ،827	639، 135

	الخارج	1، 587، 448	1، 56137	570 ،357
2012	الداخل	1، 402، 887	730 ،678	022 ،639
	الخارج	1، 283، 675	861 ،872	249 ،357
2013	الداخل	1، 467، 233	854 ،696	790 ،670
	الخارج	1، 305، 910	630 ،833	784 ،380
2014	الداخل	1، 228، 263	762 ،498	387 ،681
	الخارج	1، 354046	826 ،882	148 ،468

Resources: World Investment Report (2002 ،2003 ،2006 ،2008 ،2015) Andex table B1 ،B2

1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم والدول المتقدمة:

نظراً لما تتمتع به الدول المتقدمة من بيئة جاذبة للاستثمار، إذ تتوفر القواعد الصناعية والأسواق الضخمة وقدرات تكنولوجية وقوانين وتشريعات محفزة على الاستثمار، وكل تلك العوامل أدت إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول ، إذ عرفت الدول المتقدمة هيمنتها على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي العام2000 ، كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بنحو(80%) ، أما النسبة المتبقية، فهي موزعة على بقية الدول النامية، ويعود ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة من طرف تلك الدول لجذب ذلك النوع من الاستثمارات الأجنبية [(1)].

وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من (396) مليار دولار في العام 2004 لتصل إلى(542) في العام 2005، أي بزيادة نسبتها (36%)، وفي العام 2007، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموها للمرة الرابعة على التوالي، إذ وصلت إلى(1، 248) مليار دولار، أي بزيادة (33%) عن العام 2006، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك اكبر متلقي للاستثمارات ، في حين أن الاتحاد الأوروبي ككل استمر ليكون اكبر منطقة مضيفة داخل مجموعة الدول المتقدمة، إذ استقطبت أكثر

[(1)]UNICTAD، World investment report ،FDI policies for development : national and international perspectives ، New York and Geneva ، 2003 ، p36.

من ثلثي الاستثمارات المتدفقة للمنطقة في العام 2007 ، ويعود ذلك الارتفاع إلى الأداء الاقتصادي العالمي في معظم أنحاء العالم، فضلاً عن عمليات التملك والاندماج التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسية، والتي وصل عددها بحدود (6974) صفقة بلغت قيمتها الإجمالية بنحو (880) مليار دولار[1].

وفي العام 2008، شهد الاقتصاد العالمي أسوء الأزمات التي مر بها منذ عقد الثلاثينيات، إذ انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بنسبة(29%) [2]، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى أدنى مستوى له في العام 2009، إذ بلغت (652، 3) مليار دولار كما مبين في الجدول المذكور أنفاً، وبلغت في العام 2011 بنحو (827، 3) مليار دولار محققة زيادة عن العام السابق ، وشكل الانتعاش خمس ما خسرته تلك البلدان خلال الأزمة المالية في المدة ما بين العامي (2008_2009)[3]، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012 بنسبة (18%) ، و دفعت هشاشة الاقتصاد وحالة عدم اليقين إلى تغير السياسات العامة في عدد من الاقتصادات الرئيسة إلى توخي الحذر، اذ بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة نحو (678، 7) مليار دولار، وحسب تقرير الاونكتاد لعام 2015 ، انخفض الاستثمار الأجنبي في العام 2014 ليصل إلى (498، 7) مليار دولار، بنسبة (28%) ، وانخفضت التدفقات الداخلة للولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى (92) مليار دولار، أي بنسبة (60%) عن مستواها في العام 2013، ويرجع ذلك أساساً إلى سحب استثمارات فودافون فيريزون، وكذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأوروبا لتصل إلى (289) مليار دولار ، و بنسبة بلغت (11%) [4].

[1]UNICTAD،worldinvestment report، transnational corporations and the infrastructure challenge، New York ، Geneva ،2008،p7.

[2]عصام عمر مندور ، مصدر سبق ذكره، ص193.

[3]تقرير الاستثمار العالي ، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، عرض عام ، نيويورك وجنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، ص17.

[4]UNICTAD، world investment report، reforming international goverance، NEW YORK ، Geneva،2015 ،p: 2.

جدول (3)

حجم الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة لما بين العامي (2000_2014) مليار دولار

السنة	الاتحاد الأوربي		الولايات المتحدة		اليابان	
	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج
2000	671، 417	806، 151	007، 314	142، 26	323 ،8	31، 558
2001	357، 441	429، 459	159، 461	124، 873	241 ،6	38، 333
2002	374، 000	351، 181	62، 870	115، 340	239 ،9	32، 281
2003	295، 154	336، 994	29، 772	151، 884	324 ،6	28، 800
2004	213، 726	334، 915	122، 377	222، 437	816 ،7	30، 951
2005	421، 899	554، 802	994، 443	12، 714	775 ،2	45، 781
2006	562، 444	640، 542	236، 701	221، 664	506 ،6	50، 266
2007	804، 290	1، 142، 229	232، 839	313، 787	549 ،22	73، 549
2008	503، 453	837، 033	316، 112	311، 796	426 ،24	128، 020
2009	319، 285	352، 388	143، 604	287، 901	938 ،11	74، 699
2010	358، 644	459، 366	198، 049	277، 779	252 ،1	56، 263
2011	444، 824	519، 862	229، 862	396، 569	758 ،1	107، 599
2012	364، 767	316، 726	169، 680	311، 347	732 ،1	122، 549
2013	333، 084	285، 133	230، 768	328، 343	2364	135، 749
2014	257، 567	280، 124	92، 397	336، 943	090 ،2	113، 629

Resources: World Investment Report(2004 ،2006 ،2008 ،2015) Andex table B1 ،B2

2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية:

على الرغم من التحسن الذي شهدته الدول النامية نتيجة إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتحسين مناخ استثمارها، إلاّ أنّ نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى دائماً أقل بكثير من نصيب الدول المتقدمة ، وكما هو موضح في الجدول (3). ففي العام 2000 ، كانت هناك اختلافات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، إذ انخفض التدفقات في أفريقيا إلى (9، 1) مليار دولار ، أما في آسيا فقد ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (143) مليار دولار، إذ تُعّد هونك كونغ المستقطب الأكبر لتلك الاستثمارات [1]، وفي العام 2007، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لتصل إلى(500) مليار دولار تقريباً ، ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمر الأجنبي في الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده غالبية البلدان النامية، وتحتل مجموعة دول آسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت الصين وسنغافورة وهونج كونج والهند وتايلاند أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المجموعة ، وفي أفريقيا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2007 ، إلى مستوى تاريخي بنحو (53) مليار دولار ، ويظهر في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زادت بنسبة (36%) لتصل إلى (126) مليار دولار في العام 2007[2]، وفي العام 2012، تفوقت الاستثمارات المتدفقة للبلدان النامية على تلك المتدفقة للبلدان المتقدمة ، إذ سجلت ثاني أعلى مستوى لها لتصل إلى (640) مليار دولار تقريباً [3].

[1] UNICTAD ، world investment report 2001، promoting linkages ،new york and GENEVA، 2001، p19_23.

[2] UNICTAD، world investment report2008، transnational corporations and the infrastructure challenge ،New york and Geneva،2008، p 8.

[3] تقرير الاستثمار العالمي ، سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من اجل التنمية ، نيويورك وجنيف ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2013، ،ص2.

ويؤكد الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن أنّها توفر الفرص الاستثمارية، إذ نلحظ أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة، ولاسيما في البلدان التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب عن طريق السياسات التي اتبعتها تلك البلدان ، وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (2%) كأعلى مستوى تاريخي لها في العام 2014، لتصل إلى (681) مليار دولار ، وكانت آسيا المستقطب الرئيس لتلك الزيادة، في حين تراجعت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك أفريقيا وشهدت القارة الآسيوية زيادة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (9%) لتصل الى (645) مليار دولار في العام 2014 ، وبلغت الزيادة في الصين (129) مليار دولار بزيادة (4%) عن العام 2013 ، بسبب زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك في هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة ، وشهدت الهند زيادة كبيرة بنسبة (22%) لتصل إلى (34) مليار دولار . أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا فقد استمرت بالانخفاض في العام 2014 ، لتصل نحو (43) مليار دولار؛ وذلك بسبب الوضع الأمني في المنطقة ، وتضمنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاض بنسبة (14%) لتصل الى (159) مليار دولار بعد أربع أعوام متتالية من الزيادة ، ويعود ذلك الانخفاض الى انخفاض عمليات الاندماج والتملك (M&A) بنسبة (72%) في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ، واستقرت التدفقات الوافدة إلى أفريقيا مستقرة عند (54) مليار دولار[1] .

[1]UNICTAD، world investment report، reforming international investment goverance،new York and Geneva، 2015، p3.

جدول (4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ما بين العامي (2009_2015) مليار دولار

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصين	95، 000	114، 734	123، 985	121، 080	123، 911	128، 500
البرازيل	25، 949	48، 506	66، 660	65، 272	63، 996	62، 495
المكسيك	17، 6679	26، 083	23، 376	18، 951	44، 627	22، 795
سنغافورة	23، 821	55، 076	48، 002	56، 659	64، 793	67، 523
تايلند	48، 54	9، 147	11، 95	9، 168	14، 016	12، 566
الارجنتين	4، 017	11، 333	10.840	15، 324	11، 301	6، 612
هونغ كونغ	55، 535	55، 535	96، 581	70، 180	74، 294	103، 254
ماليزيا	1، 453	9، 060	12، 198	9، 239	12، 115	10، 799

Resources : world investment repor2015 ،Anex B1

3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية:

على الرغم من ما بذلته الدول العربية من جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تهيئة الأوضاع المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ إنّها ما تزال تعاني عقبات ومشكلات كبيرة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية و الأوضاع السياسية المضطربة و الإدارية والتشريعية، فضلاً عن وجود معوقات اجتماعية ومعوقات خاصة بالبنية الأساسية للدول العربية ، إذ نلحظ : إنّ هناك تقدم في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلاّ إنّها تتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو، ويشير ذلك بوضوح إلى طبيعة المنطقة غير المستقرة [1] .

[1] علي توفيق الصادق و علي احمد البلبل ، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص193.

إنّ عملية تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيأة البيئة المناسبة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العناصر لجذب الاستثمار، والتي تتمثل بالاتي[1]:

1. أن تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة ومتينة وثبات سعر صرف العملة المحلية.
2. وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وثباتها، مما يعطي للمستثمر ثقة في مناخ الاستثمار.
3. أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشاريع الاستثمارية بأنواعها كافة والابتعاد عن الروتين الإداري.
4. إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بدون رسوم كمركيةاو قيود وتوفير قاعدة بيانات تامة عن فرص الاستثمار في الدول العربية.
5. تخفيض الفوائد والقروض والتسهيلات الائتمانية في الدول العربية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة الاستثمار في مختلف المجالات.

ولم يتجاوز نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (0، 7%) خلال العام (2002)، كما انه لم يتجاوز (3%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية للعام نفسه، وان ذلك يدل على تواضع حجم الاستثمارات في تلك الدول مقارنة بالمقاييس الدولية، وعدم قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و منافسة البلدان النامية، لا سيما دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا ، وهنالك تفاوت كبير بين الدول العربية في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ نلحظ: أن دول المغرب العربي (المغرب ، الجزائر، تونس ، مصر ، السودان) تستقطب ما يزيد عن (80%) من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية؛ وذلك يعود إلى حجم هياكل اقتصاد تلك الدول والسياسات المتبعة بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من ذلك فقد سارعت العديد

[1] عصام عمر مندور ، مصدر سبق ذكره ،ص210و220و221.

من البلدان العربية إلى تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار عن طريق تطوير التشريعات وتعديل القوانين وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، مما يجعل اقتصادات تلك الدول وبيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة [1].

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول المنطقة خلال المدة ما بين العامي (2005-2011) بنحو (477) مليار دولار أو بمتوسط سنوي يتجاوز (68) مليار دولار، وتأثرت التدفقات الرأسمالية بتداعيات التطورات السياسية الأخيرة، ومن قبلها الأزمة المالية، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية من (68، 6) مليار دولار في العام 2010، بمعدل (37، 4%) لتصل إلى (43) مليار دولار في العام 2011، ومقارنة مع (76، 3) مليار دولار في العام 2009، و(96، 3) مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ (66، 2) مليار دولار خلال المدة ما بين عامي 2005 و2007، ومن إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والبالغة نحو (649، 6) مليار دولار بنهاية عام 2011، واستحوذت (3) دول عربية هي: السعودية والإمارات ومصر على (57%) من إجمالي تلك التدفقات [2]، و انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية في العام 2014 ؛بسبب الربيع العربي والاضطرابات السياسية في كل من العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، وتضمنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ولبنان استقراراً نسبياً في العام 2014 [3] .

[1] حسان خضر ،مصدر سبق ذكره ، ص18_19.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار في المنطقة والعالم، السنة الحادية والثلاثون،الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2013 ، ص8.

[3] UNICTAD، world investment report، reforming international investment goverance،new York and Geneva، 2015، p: 56.

جدول(5)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال المدة (2000_2014)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بحرين	346	81	217	517	865	1، 049	2915	1756	1794	257	156	781	891	989	975	1463
تونس	779	486	821	584	639	782	3، 312	1، 18	2761	1688	1513	1148	1603	1117	1060	1002
مصر	1، 235	510	647	237	2، 157	5، 376	10، 043	11578	9495	6712	6386	483	6031	4192	4783	6885
الجزائر	438	1، 196	1، 065	634	882	1، 081	1، 795	1، 662	2646	2746	2300	2580	3052	2661	1488	587
الأردن	787	100	56	379	651	1، 532	3، 121	1، 950	1، 954	2413	1651	1474	1497	1747	1760	1275
موريتانيا	40	92	118	214	14	42	105	339	383	248	430	433	589	259	418	208
الكويت	16	147	7	67	24	250	110	123	56	1114	1305	3259	2873	1434	486	293
المغرب	215	2825	481	2، 279	1، 070	2، 946	2، 898	2803	2388	1952	1574	2568	2728	3928	3587	3162
لبنان	298	249	257	358	1، 993	2، 751	2، 794	2، 731	3606	4379	3748	3390	3170	2880	3070	2341
ليبيا	142	101	96	700	357	1، 038	1، 734	4689	4111	3310	1909	_	1425	702	50	726
عمان	16	83	23	138	229	900	952	3125	2928	1485	1243	874	1040	1626	1180	822
السودان	392	574	3 ،7	1، 349	1، 551	2، 305	3، 541	2436	2601	1726	2064	1734	2311	1688	1277	1737
قطر	2520	296	631	400	1، 199	1، 152	1، 786	4700	6700	8125	4670	939	396	840	1040	1071
السعودية	1884	20	615	208	1، 942	12، 097	18، 293	24، 318	38، 223	36458	29233	16308	12182	8865	8012	8141
سوريا	270	110	115	150	275	500	600	1، 242	2116	2570	1469	804	_	_	_	_
الإمارات	515	1184	834	480	10004	10900	8، 386	14، 187	17، 700	4003	5500	7679	9602	10488	1066	10976
اليمن	6	136	102	89	144	302	385	917	463	129	189	518	531	134	578	1191
العراق	3	6	2	_	300	515	272	485	488	1598	1396	1882	3400	5131	4782	3469
المجموع	9، 902	8، 196	6، 094	8، 783	24، 593	45، 518	63، 042	124، 277	211، 638	80، 913	66، 736	46، 854	30، 570	39، 241	34، 612	45، 349

Resources : : world investment report **(2000 ، 2009 ، 2012 ، 2015). Annex B 1 ،2.**

المطلب الثالث

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك العديد من النظريات التي فسرت حركة انتقال رؤوس الأموال، وان تناول كل النظريات المفسرة للاستثمار يُعّد ضرباً من ضروب الإسهاب والتكرار الذي لا يتلاءم مع الهدف الذي يسعى إليه الباحث، لذلك سنحاول ذكر أهمها وبشكل مختصر على وفق الآتي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

يطلق على هذه النظرية (نظرية التحركات الدولية لرأس المال) ؛ لكونها فسرت حركة رءوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر قياساً لحركة التجارة الدولية ، إذ يرى رواد هذه النظرية: أن الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل مباراة من طرف واحد ، والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسية في معظم الأحيان ، أي بمعنى ان تلك الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي ، لذلك فإنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط [1] .

و يرى رواد هذه النظرية ان قيام وتوسيع الشركات المتعددة الجنسية يمكن تفسيره عن طريق سعي تلك الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية، و إقصاء المنافسين لها من الأسواق، و بذلك يرى أصحاب ذلك الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة، (أي مكاسب المستثمرين الأجانب هي خسارة للبلد المضيف) الدول النامية، و أن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدولة الأم، أما الدول النامية فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن ، مما يؤدي ذلك إلى إفقار اغلبيه الدول النامية في ظل التبادل اللام تكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و الذي غالباً ما يكون في مصلحة الدول المتقدمة، و في ذلك الاتجاه يرى بعض الاقتصاديون ان التوسع في الخارج عن طريق الاستثمارات الأجنبية كان لمقابلة نقص الأرباح المترتبة عن ارتفاع الأجور في دول المركز؛ لذلك فإنّ تصدير رأس المال إلى

[1] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، مصدر سبق ذكره، ص195.

الخارج في صورة استثمارات أجنبية مباشرة بسبب ارتفاع معدل الأرباح في الخارج [1]، هذه النظرية تتناقض مع الواقع الذي يشير إلى أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل حدود المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي ، إذ تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومع ذلك فأن هذه النظرية ليست بدون فائدة في تفسير حركة الاستثمار المباشرة . لان جزءً أساسياً من العوامل التي تفسر تلك الحركة ترتبط برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في أوضاع العمل و الإنتاج بين الدول ، ولاسيما الفرق في تكلفة العمل، او معدل استغلال قوة العمل بين الدول تمثل احد الدوافع الرئيسة للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة ، ويتيح ذلك بالتأكيد فرصة الحصول على معدل ربح أعلى، وان لم يكن مؤكداً في الغالب[2] .

ثانياً: النظريات الحديثة:

ان فشل الإطار التقليدي للنظرية الاقتصادية في تفسير حركة انتقال رؤوس الأموال قد حفز على تطوير ثلاث نظريات، هي: (نظرية السياسة العامة) و(نظرية دورة المنتج) و (نظرية سوق احتكار القلة).

1_ نظرية السياسة العامة:

تستند هذه النظرية إلى الأفكار الميركانتيلية[*] التي ترى: إنّ الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية ، وان الشركات هي أدوات للسياسة الخارجية للحكومة الأم، وان الاستثمار الخارجي للشركات العملاقة لم ينشأ ويتوسع نتيجة ضرورات اقتصادية ، وإنما كان سياسة اختارتها الشركات لكي تستفيد من الحوافز التي قدمتها الدولة الأم لكي تدفع شركاتها نحو

[1] Amine SAMIR، Accumulation on world scale ،vol 1 ، NEW YORK،1974 ، p. 140.

[2] محمد السيد سعيد ،الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986، ص 24_25.

[*] المرحلة الميركانتيلية: (1500_1750) شهدت تلك المرحلة تطورات مهمة انعكست على المواقف الاقتصادية والسياسات التي اتبعت في ذلك الحين ،ومن تلك التطورات ازدياد نفوذ التجار في الدول القومية الجديدة بالتزامن مع انتشار الأسواق وازدهار المدن التجارية، مثل: فرنسا والبندقية ، لذلك لم يعدّ التجار مجرد طبقة صاحبة نفوذ في الحكومة بل اصبحوا يمثلون الحكومة ذاتها ، وما تتبعه من سياسات، للمزيد ينظر: هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي : النظرية والتطبيقات ، الطبعة الأولى ، دمشق، دار الفكر 2008، ص30.

الاستثمار الخارجي[1]، وتنطلق هـذه النظريـة مـن متغـيرين: الأول (الشركـات) الثـاني: (الحكومـة)، وان هنالك حالة من التوافق والتناغم بينهما مادام انتفت مدخلات التناقض في المصالح بينهما، ومتى ما كـان هناك تناقض في المصالح ، فإنّ الأولوية تكون لكفة الشركات، وذلك يعـود إلى الـدور الكبـير المـؤثر الـذي تمارسه الشركات في صياغة الحكومة، وبمن ثم جعلها أداة في رسم سياسات تخـدم الإسـتراتيجية الشـاملة للشركات المتعددة الجنسية ، فعلى شـبيل المثـال: إنّ الـذي يحكـم في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة هـي المجموعة الاقتصادية (رجال المال)، و عليه فإنّ السياسة تصبح انعكاس لمصـالح رأس المـال، وذلـك نـاتج عن النفوذ الكبير الذي تتمتع به تلك الشركات في التحكم بالرأي العام ، ومن ثم يكـون لهـا دور كبـير في اختيار الحكومة المنتخبة ، وبذلك تعمل تلك الحكومة على وضع السياسة الخارجية عـلى وفـق مـا تـراه تلك الشركات ، أي أنها إحدى أدوات تنفيذ هذه السياسة ، ومن ثم فإنّ العلاقة بـين الاثنـين هـي علاقـة اعتماد متبادل، إذ ان الدولة بحاجة إلى القوة الاقتصادية التي تمتلكهـا الشركـات ، والشركـات بحاجـة إلى قوة الدولة السياسية والعسكرية لحمايتها ، وعليه فإنّ المصالح الاقتصادية للشركـات المتعـددة الجنسـية هي التي تعمل على تسيير وتوجيه الحكومة، وفي المقابل تعمل الحكومة عـلى تـوفير الضـمانات الأمنيـة وسهولة الحركة قُبالة تدفق رؤوس أموال تلك الشركات، أي أن العلاقة متبادلة بينهما [2].

2- نظرية دورة حياة المنتج:

لقد جاءت نظرية دورة حيـاة المنـتج الـدولي مـن طـرف عـالم الاقتصـاد الأمـريكي (ريمونـد فرنون) مـن جامعـة هـارفرد بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن اجـل توضـيح تحـول الشركـات المتعددة الجنسية من سياسة التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ ترى هـذه النظريـة: إنّ الاستثمار الأجنبي عملاً ضرورياً يجب القيام به من أجل حماية أسـواق التصـدير مـن المنافسـين المحتملين[3]، و تقوم هذه النظرية على أن اي سلعة من السـلع تمـر بمراحـل أساسـية مختلفـة"،

[1] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، مصدر سبق ذكره، ص25.

[2] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص33_35.

[3] محمد السيد سعيد ، مصدر سق ذكره ، ص26.

فالمنتج يكون في البداية جديداً، ثم ينتشر في الدول الصناعية، ثم يصبح نمطياً، بعد ذلك" أيان الميزة النسبية للمنتج تمر من الدول المتقدمة (موطن المنتج الأصلي) إلى الدول الأقل تقدماً، أين تكون اليد العاملة اقل تكلفة ، وان كل ذلك سيترتب عليه تحول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المبتكرة نحو الدول ذات اليد العاملة القليلة الكلفة" [1]، وبصفة عامة تمر دورة حياة المنتج بأربع مراحل أساسية، هي [2]:

أ_ **مرحلة الابتكار**: وهي مرحلة ابتكار المنتج، و تتم في الدولة المتقدمة، والتي تتوفر فيها شروط الابتكار، وتتمتع الشركات بميزة احتكارية ، إذ نلحظ : أنّ حجم الإنتاج في تلك المرحلة يفوق مستوى الطلب المحلي، مما يستدعي ذلك ضرورة البحث عن أسواق خارجية، وتتزايد القوة التصديرية لتلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية.

ب_ **مرحلة النضوج**: وفي هذه المرحلة يتم إنتاج المنتج في دول أخرى غير الدولة الأم، وتسود المنافسة بين المنتجين وتصبح التكنولوجيا اللازمة لإنتاج المنتج شائعة نسبياً، ويزداد إنتاج السلعة، وتنخفض أرباح الشركة الأم المبتكرة للسلعة ، ويصبح المنتج نمطياً، وهنا على الشركة الأمان تغير إستراتيجيتها، فتقوم بنقل نشاطها إلى الخارج للبحث عن أرباح أعلى، والاستفادة من كلفة النقل والكلفة المنخفضة.

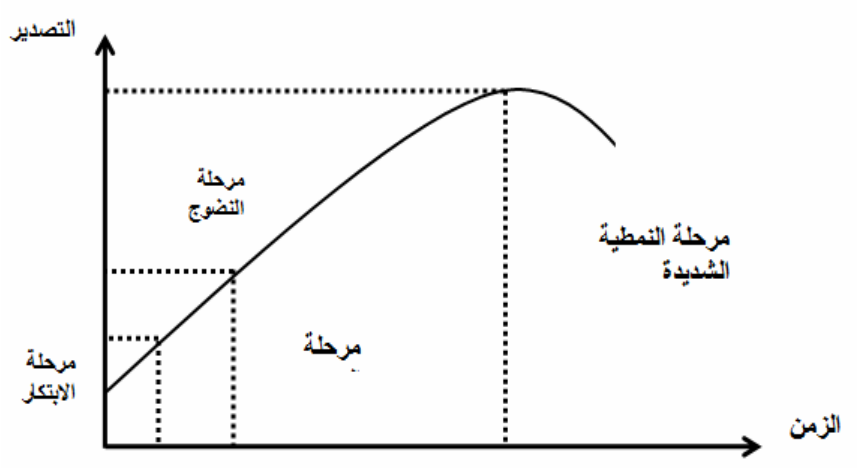
ج_ **مرحلة النمطية الشديدة**: يصبح المنتج في هذه المرحلة قديماً، و إنّ مزايا إنتاجه تتحول لاقتصاديات الدول كثيفة العمل ومنخفضة الأجور ، وفي تلك المرحلة تقوم الشركات بإنتاج المنتوج في تلك الدول، وإعادة تصديره إلى الدولة الأم، والأسواق العالمية .

[1] عبد الكريم كاكي ، مصدر سبق ذكره، ص79.

[2] محمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص26_27.

شكل (6)

دورة حياة المنتج



المصدر: علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، ط 1 ، عمان، دار الحامد للنشر، 2007، ص168.

وهنالك العديد من الانتقادات لتلك النظرية، منها: إنّها اقتصرت على المنتج الجديد فقط ، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق سابقاً ، ومن الصعب تطبيقها على بعض المنتجات، مثل: (سلع التفاخر) أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى تقليدها أو نتاجها بسهولة [1].

3_ سوق احتكار القلة:

و هي من أكثر النظريات قبولاً، إذ تؤكد على أن الاستثمار الخارجي ليس سلوكاً دفاعياً يستهدف المحافظة على أسواق تصدير قائمة، بل سلوك هجومياً للحصول على الأسواق، فتلك الأسواق تقسم على نحو ما بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة، و تجعل المنافسة الاحتكارية من الصعب على أي شركة أن تنمو عن طريق المضاربة السعرية، و من ثم تسعى الشركات لتعزيز فرصها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، مما يعزز المستوى العام لربحيتها، وانّ الشركة لا تسعى دائماً للربح، بل إلى النمو المستمر

[1] عبد السلام ابو قحف، الاقتصاديات و الاستثمارات الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص74_75.

والسيطرة أيضاً[1]، و الشرط الأساس للبقاء و النمو في سوق المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة هو: زيادة نصيب الشركة من السوق ، فإذا كان ذلك من الصعب ان يتحقق في السوق القومية، فإنّ الشركات تبحث عن ذلك النمو ، و عن مجالات جديدة للسيطرة في الخارج، و إلّا أصابها الشلل و تهددها بالفناء، و إن ّتلك النظرية لا تقدم تفسيراً مقنعاً للجوء الشركات إلى التصدير بدلاً من الاستثمار الأجنبي أو تلجأ إلى التجديد التكنولوجي بدلاً من المضاربة السعرية لتعظيم نصيبها في السوق القومية، و أن هذه النظرية تفترض سوقاً قومية مغلقة على احتكار القلة، و من ثم فقد أهملت جانب المنافسة الدولية ، و مع عجز كل تلك النظريات من تقديم تفسير مقنع لنشوء و توسيع الإنتاج الدولي من منطلق واحد نهائي، اتجه بعض الكُتاب إلى وضع تفسيرات تشمل عدداً من التفسيرات والدوافع ، فعمل بعض الكُتاب على دمج المفاهيم السلوكية و النظريات الكلاسيكية لكي يقدمون تفسيراً شاملاً لنشوء نظرية الإنتاج الدولي، إذ يقوم ذلك التفسير على المزاوجة بين جميع النظريات التي فسرت حركة انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، ولا يمكن الركون إلى نظرية واحدة في تفسير حركة انتقال رأس المال .

[1] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص34.

المبحث الثالث

الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي

هنالك علاقة إيجابية بين الاستثمار الدولي والنمو الاقتصادي، أذ يعـزز كـل مـنهما الآخـر، فالزيـادة في معدل النمو الاقتصادي هي بدلالة الزيادة في الدخل القومي، وتلك الزيادة هي دالة للتغيير في رأس المـال ، ودالة للتغيير في العمالة و الإنتاجية وبالتالي تنعكس على زيادة الصادرات، وكـل ذلـك يمكـن ان يسُـهم بـه الاستثمار الدولي ، ويساعد في الإسراع بعملية النمو للبلد في حال أحسن التعامل معه ، لذا سنتطرق في هـذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، فضـلاً عـن مراحـل تطـور الفكـر التنميـة ، وكذلك سنوجز بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .

المطلب الأول

النمو والتنمية الاقتصادية (إطار نظري)

يُعّد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها، وتتطلع إليها الشـعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصـادية وغـير الاقتصـادية في المجتمـع، إذ يُعّـد احـد الشروط الضرورية لتحسين المستوى الاقتصادي في المجتمع ، فالاستثمار الأجنبـي المبـاشر يجلـب معـه تحسـينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية ، وتلك العناصر تؤدي إلى حدوث النمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

يُعّد النمو الاقتصادي هدف لكل الدول، إذ إنّ الدول لا يمكن أن تسـتمر وتتطـور دون أن تحقـق نمـو اقتصادي ، لذا سنذكر أهم تعاريفه بالاتي:

يُعرف النمو الاقتصادي على إنّه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجـة في بلـد مـا لمـدة سنة"، ويعرف كذلك " بأنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه مـن زيـادة في نصـيب الفرد من الدخل الحقيقي "[1].

[1] اشواق بن قندور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول (1965_2005)، الطبعـة الأولى ، عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013،ص63.

ونستنتج من التعريفين ما يأتي[1]:

انّ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي فقط، بل لابد وان يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، أي بمعنى أن معدل النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني ، فغالباً ما يزيد الناتج القومي أو الدخل القومي[*] في بلد ما إلاّ إنّ نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد ، وعلى الرغم من زيادة الدخل القومي أو الناتج القومي في ذلك البلد، إلاّ إنّه لم يحقق نمواً اقتصادياً.

ووفقاً لذلك فإنّ:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني [2]

كما أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال مدة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) ؛ وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار، أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر التضخم .

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص77_ص81.

[*] الدخل القومي : هو مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد ام خارجه خلال مدة زمنية معينة عادة سنة ، للمزيد ينظر : كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، بغداد ، مكتبة السنهوري ، 2012، ص185.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،. التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص78.

ووفقاً لذلك فإنّ:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

ان النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، و انّ الزيادة المؤقتة في مستوى الدخل الحقيقي لا يُعّد نمواً اقتصادياً ، أي أن النمو العابر لا يعد نمواً اقتصادياً.

وهكذا فإنّ لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع للأفراد، مما يمكنهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات وبنوعية أفضل ، إذ انّ هنالك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في بلد ما ، فكلما زاد النمو الاقتصادي ارتفع المستوى المعيشي للأفراد والعكس صحيح .

وكذلك يُعرف النمو الاقتصادي بأنه: توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل التام للموارد او الناتج القومي لدولة ما[1]، ويرتبط معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النمو الاقتصادي ، وينصب اهتمام الدولة بصفة أساسية على نمو نصيب الفرد من الإنتاج ، إذ يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها ، وتقوم عملية النمو على أربعة مقومات، والتي تتمثل فيما يلي [2]:

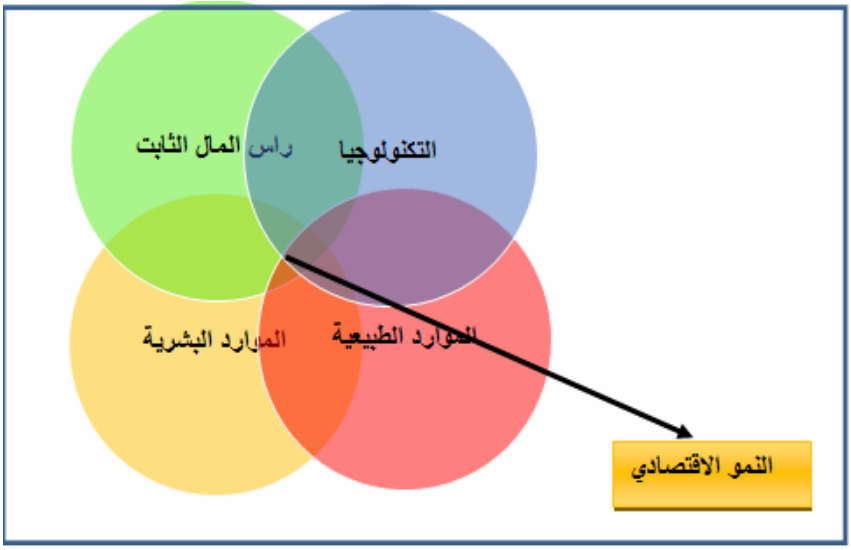
1. الموارد البشرية: وهي من العمالة ومهارات القوى العاملة، وتمثل جودة عنصر العمل العنصر الأكثر أهمية في عملية النمو الاقتصادي.
2. الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية العنصر الثاني التقليدي للإنتاجية، وتتمثل بالأرض الصالحة للزراعة والنفط والغاز الطبيعي والغابات والمياه والثروة المعدنية.
3. تكوين رأس المال الثابت والأصول الإنتاجية: ويتمثل بالطرق ومحطات توليد الطاقة، مثل: شاحنات النقل وأجهزة الكمبيوتر الى جانب مخزون كبير من البضائع.
4. التكنولوجيا: ويتمثل بالعلوم والهندسة والإدارة وقطاع الأعمال الحرة.

[1] ساموبلسون _نورد هاوس ،علم الاقتصاد،الطبعة الأولى ، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون ، 2006،ص586.

[2] المصدر نفسه، ص587.

شكل (7)

اركان النمو الاقتصادي



المصدر : من إعداد الباحثة.

ومما تقدم يمكن ان نعرف النمو الاقتصادي بأنّه: الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي للفرد، وليس النقدي لمدة طويلة من الزمن ، وذلك عن طريق خلق طاقة تؤدي الى زيادة مستمرة في الدخل وبشكل منتظم ، أي ان زيادة نصيب الفرد من الإنتاج يؤدي الى ارتفاع متوسط دخل الفرد الذي يؤدي بدوره الى حدوث النمو الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم التنمية:

ظهر مفهوم التنمية في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، إذ تُعرف التنمية بأنها: عملية وليست حالة، ومن ثم فإنّها مستمرة ومتصاعدة ، والتنمية : عملية مجتمعية تسُهم فيها القطاعات والفئات والجماعات ، إذ تُعّد التنمية: عملية واعية وليست عشوائية ، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية، وتعمل على إيجاد تحولات هيكلية، وذلك ما يميزها عن

النمو الاقتصادي، وبذلك تؤدي عملية التنمية إلى زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وتزايد قدرات المجتمع الأساسية والاقتصادية والاجتماعية [1].

لقد أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفاً لكل شعوب العالم، وقد زاد الاهتمام بالتنمية: كطريقة ومنهجية علمية تستهدف تحسين مستوى المعيشة للإنسان في المجتمعات الحديثة في مدة ما بعد الحرب العالمية خاصة، وتُعّد عملية التنمية في جوهرها عملية حضارية متكاملة تمثل نقلة نوعية على مستوى المجتمع كله ، وبجميع طبقاته الاجتماعية وتستهدف الارتقاء بفكر الإنسان، واستثمار قدراته الكامنة ، و تحقيق الحياة الكريمة له [2] .

وتعددت تعاريف التنمية، فيعرفها البعض بأنّها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم" ، وانّ هذا الانتقال يقتضي أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وتعرف كذلك: "بأنّها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي "[3].

و تعرف التنمية من الناحية التقليدية بأنّها " قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الأولية ساكنة قليلاً او كثيراً لمدة زمنية طويلة لتوليد و استدامة زيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي الإجمالي بمعدلات (5%) إلى (7%) أو أكثر[4]، وهناك أيضاً مؤشر اقتصادي عام للتنمية، وهو: استخدام معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي[*] [5] لكل فرد كي تؤخذ في الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج

[1] علي خليفة الكواري وآخرين ، نحو مفهوم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984، ص70_71.

[2] حافظ بن عمر ، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل والبطالة و الفقر كمؤشرات قياس، مجلة المستقبل العربي ،العدد (442)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015، ص60.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

[4] محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص33.

[*] الناتج القومي الإجمالي : مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في البلد في مختلف القطاعات الاقتصادية دون استبعاد مستلزمات الإنتاج، للمزيد ينظر: كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص188.

[5] محمد بن عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 81_82 .

والمخرجات بمعدلات أسرع من معدلات نمو سكان ذلك المجتمع أو تلك الدولة، وتستخدم معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب دخل الفرد _ معدل التضخم) لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان، أي كمية السلع والخدمات الحقيقية المتاحة للمواطنين من أجل الاستهلاك أو الاستثمار[1].

و فيما يعرفها آخرون بأنها: " عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة غير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها قبل حدوث التنمية"[2] .

وبصورة عامة فإنّ التنمية تتمثل بـ: " تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، علاوةً على تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[3].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر العام 1996، قرارا تضمن (إعلان الحق في التنمية)، وجاء في مادته الأولى أن الحق في التنمية من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لعموم فئات ومكونات المجتمع [4].

من تلك التعاريف المذكورة أنفاً يتبين لنا: إنّ التنمية أكثر شمولاً من النمو الاقتصادي، إذ إنّ التنمية تتضمن إجراء تغييرات في الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وان هدف التنمية هو : إزالة الفقر أو زيادة دخل الناس في البلدان الأقل تطوراً أو الفقيرة،

[1] ميشيل ب.تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة: محمود حسن حسني ، و محمود حامد محمود عبد الرزاق، الرياض، دار المريخ للنشر ،2009، ص51.

[2] إسماعيل محمد بن قافة ، اقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2012،ص9.

[3] محمد بن عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 81_82 .

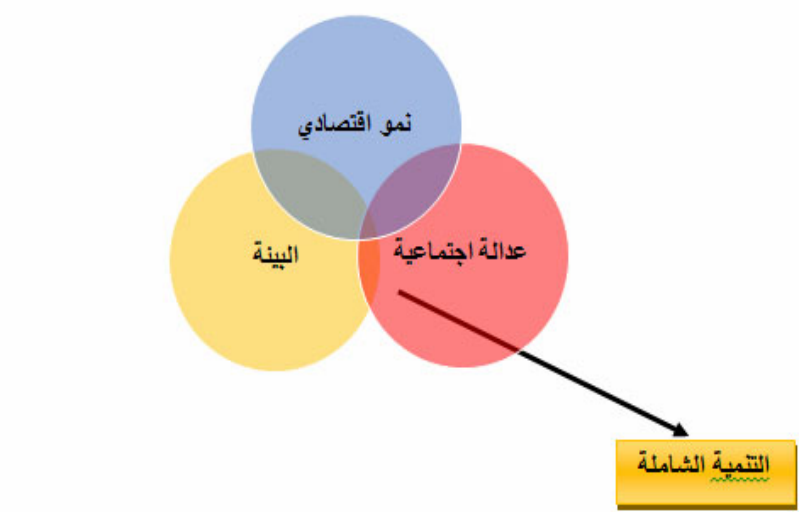
[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة ،إعلان الحق في التنمية ، نيويورك، إدارة منشورات الأعلام ،1986 ، ص2.

وتحقيق الرفاهية للأفراد، وهكذا فإنّ التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية، بل إنها ظاهرة متعددة الأبعاد، فالتنمية تتضمن العناصر الآتية:

1. إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية.
3. الحفاظ على الموارد البيئية وتنميتها.

شكل (8)

أركان التنمية البشرية المستدامة



المصدر : من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

هناك خلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ففي السابق تم استخدامها كمترادفتين، إذ إنّ كليهما يعني التغيير إلى الأحسن، وقبل التطرق إلى الفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لابد من توضيح نبذة مختصرة عن تطور الفكر التنموي عبر التاريخ .

أولا: المراحل التاريخية للفكر التنموي:

تطور الفكر التنموي عبر مراحل عدة ، إذ إنّه خلال حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، أي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان ينظر إلى النمو الاقتصادي نظرة مرادفة لمفهوم التنمية، [1]وهنا ظهر الاهتمام المتزايد من قبل الدولة في سعيها لتحقيق تراكمات في رأس المال على أساسان تلك التراكمات تحقق النمو الاقتصادي ، و في تلك المرحلة كان ينظر للإنسان بوصفهِ وسيلة لزيادة الإنتاج، وليس كهدف للتنمية، وان تحقيق النمو الاقتصادي كافٍ لوحده لتوفير المكاسب الاجتماعية، أي أن التركيز هنا ينصب على رأس المال، إلاّ إنّ التجارب أظهرت: أن رفع معدل الاستثمار لا يكفي لوحده في حل مشكلات التنمية حتى وان نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، وفي مرحلة عقد الستينيات بدأ النظر إلى النمو الاقتصادي بأنّه مرادف لمفهوم التنمية ، و لكن ظهرت مفاهيم عدالة توزيع النمو الاقتصادي على عموم أفراد المجتمع، وبقى الإنسان في هذه المرحلة ينظر إليه بعّده وسيلة وليس هدف للتنمية ، وبدأ الاهتمام بمجالات التعليم والتدريب لتطوير مهارات الأفراد من أجل تحقيق زيادة في الإنتاج ، وتلك المرحلة ركزت في تحسين وتنمية قدرات الأفراد، وفي مرحلة عقد السبعينيات تم التركيز في مفاهيم، ومنها تخفيف حدة الفقر وعدالة توزيع الدخل وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان: (مياه، غذاء، سكن ، صرف صحي، أمن وغيرها) أما في مرحلة عقد الثمانينيات نلحظ حدوث انتكاسة في الفكر التنموي، إذ انحرف عن مساره

[1] طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1981، ص75.

الطبيعي، وتم التأكيد مرة أخرى على مسألة التمويل الذي كان سائداً في مرحلة الخمسينيات، وذلك بسبب أزمة المديونية العالمية، وتم اقتراح سياسات جديدة للتنمية الاقتصادية سميت بـ: (سياسات التكيف الهيكلي)، وتقليص دور الدولة والقطاع العام وتعظيم دور القطاع الخاص ، وان سياسات التكييف قد ركنت البشر جانباً، وجُلّ إهتمام الدول ينصب على تحقيق النمو الاقتصادي بغض النظر عن الآثار المترتبة في الفئات الاجتماعية الفقيرة و ومنذ العام 1985، إلى بداية التسعينيات عاود الاهتمام مرة أخرى بالبعُد البشري ، لذلك ظهر ما يسمى بـ: (التنمية البشرية)، وأصبح الإنسان يُشكل جوهر الفكر التنموي ، وبعد العام (1992)و منذ عقد قمة الأرض ظهر مفهوم (التنمية المستدامة)، والتي تساوي النمو الاقتصادي، وعدالة التوزيع لهذا النمو، والاهتمام بالحاجات الأساسية للإنسان بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

ولقد تم تعريف التنمية المستدامة من العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية ، وتشترك اغلب تلك التعاريف بأنها: تستهدف رفاهية الإنسان وضمان حقوقه كافة ، فضلاً عن ضمان حقوق الأجيال القادمة ، وفي العام (1993)، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرؤية الجديدة للتنمية بعنوان: (التنمية البشرية المستدامة) وعرفها بأنها: (تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس)[2]، فالتنمية البشرية المستدامة تتعلق بقدرة الناس على العيش طويلاً ، والوقاية من الأمراض والتعليم والتحرر من الأمية والجوع ونقص الأغذية والتمتع بالحريات المدنية والسياسية، أي ان التنمية البشرية المستدامة تركز في تشكيل القدرات والمهارات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاهية، وكذلك تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء كان ذلك في أوقات الفراغ آم في الإنتاج ام المساهمة في المجالات: السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وعرف الاقتصادي سولو التنمية

[1] هيثم كريم صيوان ، محاضرة لمادة التنمية الاقتصادية ، ألقيت على طلبة الدراسات العليا ،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، بتاريخ 2013/2/25.

[2] Human Development Report1993 ،United Nations Development Programme، Oxford University Press، New York ،1993، p 10.

المستدامة: بأنّها (عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي)[1].

ومما تقدم يتبين لنا: إنّ التنمية المستدامة تتمثل بإشباع احتياجات الأجيال الحالية مع المحافظة على الموارد الطبيعية لإشباع حاجات الأجيال المستقبلية .

ثانياً: الفرق بين النمو والتنمية:

على الرغم منانّ النمو الاقتصادي والتنمية قد يفهمان بأنهما يعبران عن الشيء نفسه ، إلا إنّه لا يتشابهان ، فالتنمية تختلف عن النمو الاقتصادي ، إذ يُقصد بالنمو : زيادات في السكان ضمن منطقة محددة، أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة [2].

أما التنمية، فهي تتضمن: التغييرات الهيكلية، فضلاً عن تغيرات أخرى ، والتغيرات الهيكلية الأكثر أهمية هي، الأول: ارتفاع في حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، والثاني: هو انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد يرافقها زيادة في نسبة الناس الذين يعيشون في المدن وليس في الريف [3].

وعليه، إنّ مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ، دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى النقيض منه، تركز التنمية في حدوث تغيير هيكلي بـ توزيع الدخل والإنتاج ، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي أنها لا تركز على الكم فقط ، بل تهتم بالنوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنّها: العملية التي تسمح أو يتم عن طريقها زيادة في

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً ، الطبعة الأولى، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009 ، ص13.

[2] محمد صالح تركي القريشي ، مصدر سبق ذكره، ص40.

[3] المصدر نفسه ، ص42.

الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة[1] .

أن التفرقة الرئيسة بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقها ، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار مع وجود تشكيلة اجتماعية معينة ، وسعيها الدائم للعيش ، فالسكان ينمو وتنمو احتياجاتهم المختلفة .

أما التنمية، فهي: فعل يُحتم التدخل والتوجيه من الدولة التي تمتلك القدرة على تنمية مجتمعها اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسئولة عن مدى نجاح تدخلها ذلك أو فشله باستعمال إمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة [2].

أي أن النمو الاقتصادي هو جزء من عملية التنمية يسبقه الكثير من التوجه والاستعداد المجتمعي والتحولات الهيكلية، ويصاحبه توجه اجتماعي يحرص على وجود علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية وتربطها عضوياً بعملية التطور الحضاري [3].

[1] جلال خشيب ، النمو الاقتصادي ، شبكة الالوكة ، ،ص4، متوفر على الرابط الاتي ، http: //www.alukah .net/library/0/74320/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/2/3.

[2] سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات و الاستراتيجيات والنتائج ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص22.

[3] علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، الطبعة الأولى، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص11.

جدول (6)

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية
1-يركز في الجانب الاقتصادي	1- مفهوم شامل يشمل كل المضامين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
2- الزيادة الكمية في المتغيرات الاقتصادية	2-تغيير في البنيان الهيكلي للمجتمع ككل
3- يهدف إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية	3- يهدف إلى رفاهية الإنسان والمجتمع
4-يتحقق النمو ولو على حساب استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية	4-تهتم بالجانبين: البيئي والبشري
5-يتحقق ضمن دورة الحياة الاقتصادية وضمن المؤسسات الاجتماعية والثقافية القائمة	5- تتحقق بفضل تبدلات إيجابية واسعة نوعية لا كمية في المؤسسات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي: جلال خشيب ، بين النمو والتنمية الاقتصادية، شبكة الالوكة، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alukah.net/culture/0/77717/تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/2/15.

المطلب الثالث

نظريات النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي، ولكن سنتطرق إلى النظريات ذات الصلة المباشرة بالاستثمار الأجنبي فقط ، وليس كل نظريات النمو الاقتصادي التي جاء بها علماء الاقتصاد، وهي: (نموذج هارود _ دومار، النظرية النيوكلاسيكية نموذج سولو. وستعمد الباحثة إلى توضيحها على وفق الآتي:

أولا: نظرية هارود_ دومار:

لقد أولى هذا الأنموذج أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي، ودوره في تفعيل حركة النمو إذ حاول كل من: هارود_ دومار البحث عن صيغة متكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي[1]، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي ، وانطلاقاً من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وانطلاقاً من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت [2]، وقد تم صياغة أفكار (هارود _ دومار) في الصيغة الآتية[3]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي /معامل رأس المال

إنّ مفهوم رأس المال من المفاهيم الأساسية في نموذج (هارود _ دومار) ، إذ يُعرف ذلك المفهوم بأنّه : حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل ، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة، كما أشار (هارود_دومار)الى التغير التقني التكنولوجي الذي يتم عن طريقه اكتشاف طريقة إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج ، وإنّ ذلك يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية تسهم في

[1] أشواق بن قندور، مصدر سبق ذكره ، ص 75.

[2] معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2005، ص385.

[3] عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (المنهج ،النظرية، القياس)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الكتب المصرية ، 2011، ص56_57.

زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، ومن ثم تزداد عملية التصدير، و تعمل على تحسين ميزان مدفوعات للدولة، وفي المقابل تزداد العملة الصعبة الداخلة للبلد، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد ، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي ، فهناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إنّ الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة [1].

ثانياً: نظرية سولو:

وهي تُمثل احد النماذج النيوكلاسيكية، ويُعّد نموذج سولو امتداداً لا نموذج (هارود_دومار)، إذ يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد رئيس لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع ، غير ان نموذج سولو يقوم على توسيع نموذج (هارود_ دومار) بإضافة عنصر إنتاجي إضافي، وهو: وهو عنصر العمل، و كذلك إضافة متغير مستقل ، وهو: المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره في النمو بالأجل الطويل ؛ نتيجة التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً[2]، إذ يرتكز ذلك الأنموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري: العمل ورأس المال مادام أن التكاليف الحدية[*] اقل من العوائد الحدية[**]حتى يتم التساوي بينهما، إذ نرى: أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة ورأس

[1] رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008،ص80.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مصدر سبق ذكره ،ص155_156.

[*] التكاليف الحدية: هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة ، وهي بذلك تمثل التكلفة الإضافية الناجمة عن إنتاج وحدة إضافية ،ويمكن استخراجها بطرح التكاليف الكلية السابقة من التكاليف الكلية الأكبر اللاحقة. للمزيد ينظر: كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ،بغداد ، مكتبة السنهوري، 2012، ص132.

[**] العوائد الحدية: هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناجم من تغير الكمية المبيعة بوحدة واحدة ، او هو: الإيراد الناجم من بيع وحدة إضافية من الإنتاج ، للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص150.

المال، وطبقاً لذلك الأنموذج، فأنّ النمو في الناتج المحلي يكون مصدره واحد أو أكثر من العوامل الآتية[1] :

1. حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني .
2. حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
3. حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وعليه فأنّ كل من : (1) و(2) بالإمكان ان يحققها الاستثمار الأجنبي.

ووفقاً لذلك الأنموذج فأن زيادة معدل الادخار المحلي، ومن ثم الاستثمار الأجنبي يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي، وذلك الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية ، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة .

مما تقدم يتبين: إنّ ذلك الأنموذج يعرض كيفية قدرة الحكومات على جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما يمكنها ذلك من تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

[1] ميشيل . ب . تودارو، مصدر سبق ذكره ، ص150.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي

في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيـد:

تسعى معظم دول العالم إلى إحداث معدلات مرتفعة مـن النمـو الاقتصـادي، وذلـك بإتبـاع سياسـات مختلفة تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف، إذ ركزت الإمارات العربية المتحدة في اسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبـي المباشر لتحريك اقتصادها وتنويع قاعدتها الإنتاجية وتوسيعها، وقد لقي الاستثمار الأجنبي المبـاشر اهتمامـاً كبيراً من حكومة الإمارات العربية المتحدة، إذ إنّ زيادة تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة في الإمـارات العربيـة المتحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يؤدي إلى زيـادة مسـتوى رفاهيـة الفـرد، وتحقيـق مستوى معاشي أفضل للفرد، وتُعّد دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة أسرع دول الخلـيج نمـواً وأكثرهـا تـأثراً بالمتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية، فقد تركت تلـك المتغـيرات تـأثيراً كبـيراً في بنيـة الدولـة الاقتصـادية والاجتماعية، وسنتناول في هذا الفصل نشأة الإمارات العربية المتحدة بشكل موجز، وكذلك منـاخ الاسـتثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، والإطار القانوني والتشريعي والمرتكز السياسي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن ثـم موقـع دولـة الإمـارات في المـؤشرات التنافسـية العالميـة، وكـذلك دور الاسـتثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وأخـيرا حجـم الاسـتثمار الأجنبـي والتوزيـع القطاعي للاستثمار الأجنبي. وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإمارات العربية المتحدة (التاريخ والجغرافيا والمجتمع).

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الإمارات (واقع المرتكزات الجاذبة).

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول

الإمارات العربية المتحدة: (التاريخ والجغرافيا والمجتمع)

قبل ان نشرع في الدخول إلى موضوع الاستثمار الأجنبي بـدولة الإمـارات العربيـة المتحـدة، لابـد ان نقدم لمحة عن دولة الإمـارات مـن زاويـة التـاريخ والجغرافيـة الاقتصـادية، فضـلاً عـن السـكان والتكـوين السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك للضرورة البحثية سنقدم نبذة عن مجتمع الإمـارات، لأنّـه شهد تغييرات سريعة وملحوظة خلال مدة زمنية قصيرة .

المطلب الأول

النشأة التاريخية والتكوين السياسي

التاريخ هو مـرآة للشـعوب وحضـارتها، و تطـورات اليـوم مـاهي إلاّ انعكاسـاً وامتـداداً لسلسـلة مـن التطورات التاريخية المتلاحقة، لذلك سنتطرق فيما يلي لتـاريخ الإمـارات العربيـة المتحـدة لنوضـح المراحـل التاريخية التي مرت بها التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: نبذة تاريخية عن نشأة الإمارات العربية المتحدة:

شهد القرن السادس عشر بدايـة انهيـار احتكـار البرتغـال للتجـارة في الخلـيج العـربي، وظهـور قـوتين جديدتين تتنافسان في التجارة مع الشرق ، هما : هولندا وبريطانيا ، وفي منتصف القرن السابع عشر انتهـى النفوذ البرتغالي في المنطقة ، وبحلول العام (1766)، كانت السيطرة الهولنديـة قـد انـحسرت [1]، و في تلـك الأثناء ظهرت فرنسا في الخليج العربي، وأسسـت الشركـة الفرنسـية لجـزر الهنـد الشرقيـة في العـام(1664)، إلاّ إنّ وجودهم في الخليج كان سياسياً أكـثر منـه اقتصـادياً، وتُعّـد المـدة مـا بـين العـامي (1793_ 1809)، ذروة الصراع الفـرنسي _ البريطـاني في الخلـيج العـربي، إذ كسـبت بريطانيـا في نهايتهـا امتيـازات سياسـية

[1] حسام الدين جاد الرب،الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2008، ص315

وتدهورت مكانة فرنسا في الخليج[1]، وبرزت في منتصف القرن الثامن عشر قوتان عسكريتان مستقلتان، هما: قوة القواسم البحرية التي حكمت كلاً من : الشارقة و رأس الخيمة، والأخرى قوة برية على رأسها قبيلة بني ياس في أبو ظبي وازداد نفوذ القواسم بعد انهيار نظام الحكم في بلاد فارس في العام (1722)، وتنامت قوتهم البحرية بشكل سيطروا به على إدارة شئون الخليج، وأصبحت سفن القواسم قادرة على مهاجمة السفن العابرة في الخليج العربي دون تردد أو خوف، فضلاً عن نشاطهم الواسع في الخليج العربي[2]، ودخلوا في صراع محموم ضد شركة الهند الشرقية البريطانية [*] .

وفي المقابل تنامت القوة البرية لبني ياس داخلياً، إذ أقاموا أول نظام مستقر في أبو ظبي في العام (1761)، إلاّ إنّ ذلك الوضع لم يرق للقوى الاستعمارية البريطانية، فما كان من بريطانيا إلاّ محاولة كسر شوكة أولئك عن طريق سلسلة من الاتفاقات غير المتكافئة لربط حكام المنطقة بهم، وهكذا بدأت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر بتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي عن طريق عقد اتفاقيات تجارية وبحرية وسياسية واقتصادية [3].

وفي العام (1806)، تم توقيع اتفاقية صلح هي الأولى من نوعها بين صقر القاسمي حاكم القواسم، وشركة الهند البريطانية تعهد خلالها القواسم بعدم مهاجمة سفن الشركة مقابل السماح لهم بالتردد على سواحل الهند، إلاّ إنّ القواسم لم يتقيدوا ببنود تلك الاتفاقية،

[1] نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2004، ص66_67.

[2] علي محمد حسن الخفاجي ، مقومات البيئة والسياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية ، 2009،ص23.

[*] تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية في العام1600، بهدف الإتجار مع الشرق ، ولعبت هذه الشركة دوراً أساسيا في إقامة دعائم الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية في الشرق،اذأخذ كل من نفوذها وقوتها ينمو بمرور الوقت ،فصار لديها أسطول بحري وجيش خاص بها ، للمزيد ينظر : منى محمد الحمادي ، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008، ص22

[3] خالد احمد الملا السويدي ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران (1971-1992)، الطبعة الأولى ، دمشق، دار كنان للنشر والتوزيع ، 2010، ص76.

وعاودوا مهاجمة سفن الشركة، مما أدى ذلك إلى قيام بريطانيا بحملة كبرى لضرب القواسم في العام (1818)، وانتهت الحملة في العام (1820)، بعقد معاهدة عامة للسلام ووضع حد للقراصنة ولتجارة العبيد بين قائدها كير وثمانية من ابرز قيادات القبائل في ساحل الإمارات: (حكام الشارقة ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي وجزيرة الحمراء وعجمان وأم القيوين والرمس) كممثلين عن بقية القبائل، وتمركزت قوة بريطانيا في رأس الخيمة لضمان تنفيذ المعاهدة[1]، وفي عام (1853)، وقعت (معاهدة السلم الدائمة) لمنع القرصنة، واعترفت بريطانيا بالكيانات القبلية، وبزعامة المشيخات العربية عليها، و اكتسب الساحل بموجب هذه المعاهدة إسم (الساحل المتصالح) [2].

وفي عام (1892)، ورداً على اهتمام فرنسا بالمنطقة أجبرت بريطانيا شيوخ القبائل على توقيع معاهدة جديدة عُرفت باسم(المعاهدة المانعة) نصت على: إنه لا يجوز لهم بيع أراضيهم أو التنازل عنها لمصلحة أي طرف عدا الحكومة البريطانية ، وكذلك لا يجوز إجراء أي علاقات خارجية إلاّ بموافقة بريطانيا، وإلاّ يسمحوا بإقامة وكيل أي دولة أجنبية عندهم دون موافقة بريطانيا[3]، وساعدت الحرب العالمية الأولى على زيادة سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج العربي، وبدأ نجم الولايات المتحدة الأمريكية بالظهور فضلا عن روسيا ، وكانت كلتا الدولتين تحاول إيجاد موطئ قدم لهما في المنطقة ، كما ظهرت دولة إيران الجديدة بقيادة (رضا خان بهلوي)، والذي عمل على جعلها قوة مهابة في الخليج ، فضلاً عن تطور نفوذ (عبد العزيز بن سعود) في شبه الجزيرة العربية، إذ كانت كلتا الدولتين لهما أطماعهما التوسعية في الإمارات. ولكن الحدث الأهم الذي دفع بريطانيا لعقد معاهدات مع حكامها هو ظهور امتيازات التنقيب عن النفط[4]، وأصبح النفط الشغل الشاغل للحكومة

[1] حسام الدين جاد الرب ، مصدر سبق ذكره ، ص316.

[2] ج. ج. لوريمر ، دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج ، الطبعة الأولى ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 133

[3] المصدر نفسه 160_162

[4] منى محمد الحمادي ، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة (1947_1965)، الطبعة الأولى، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008، ص34

البريطانية في حقبة ما بين الحربين ورأت السلطات البريطانية ضرورة عزل إمارات الساحل المتصالح كمنطقة نفوذ بريطانية بحتة، واكتفت بريطانيا حتى الأربعينيات من القرن العشرين بعزل منطقة الخليج العربي عن الدول العظمى، وعن جيرانه بحجة انّه واقع تحت الحماية البريطانية، وتمكنت من تأمين مصالح الشركات النفطية البريطانية في منطقة الساحل المتصالح ، كما أنها لم تهتم بالشئون الداخلية للمنطقة[1].

وقد عانت الإمارات الفقر والتخلف طوال السيطرة البريطانية عليها، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة تصفية الاستعمار في العالم، إذ شهدت المنطقة العربية تصاعد المد القومي العربي والمشاريع الوحدوية العربية، لذلك بادرت بريطانيا على إثر تلك الأحداث اللي تشكيل مجلس الإمارات المتصالحة في العام (1952)، بهدف التنسيق ومعالجة الأمور المشتركة بين الإمارات وبريطانيا، وبالفعل تشكل مجلس الإمارات المتصالحة من حكام الإمارات السبع برئاسة المعتمد السياسي البريطاني، وانتقلت الرئاسة في العام (1965)، إلى الحكام ، وكان المجلس يجتمع كل أربعة أشهر، ولم يكن للمجلس قانون ينظم اختصاصاته ، ولم تكن قراراته التي يصدرها أكثر من مجرد توصيات، أي أن المجلس لم يكن كياناً قانونياً ، إذ كان تمويله يتم بالتعاون بين بريطانيا وإمارة أبو ظبي الغنية بالنفط، إلاّ إنّه يُعّد أول محاولة للجمع بين إمارات الساحل [2].

[1] إبراهيم ، اثر النفط على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981، ص187_188.

[2] علي محمد حسن الخفاجي، مصدر سبق ذكره ، ص25.

ثانياً: الطريق نحو الاتحاد:

أعلنت حكومة حزب العمال في بريطانيا في كانون الثاني في العام (1968)، عزمها الانسحاب من الإمارات المتصالحة بنهاية 1971م ، وكانت الحجة الرسمية تتمثل بالتكاليف الباهظة التي كانت تتكبدها الخزانة البريطانية، لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد وراء قرار بريطانيا بالانسحاب ، فقد كانت هناك جملة من الأسباب الرئيسة الأخرى لذلك القرار، وأهمها تراجع أهمية المنطقة كمعبر جغرافي للمستعمرات البريطانية في الشرق بعد استقلال الهند في العام (1947)م ، فضلاً عن التخوف من تنامي تيارات مناوئة للوجود البريطاني في المنطقة [1]. و قد شجع إعلان بريطانيا الانسحاب حكام الإمارات التي كانت تحت الحماية البريطانية على أن يفكروا واقعياً في إقامة اتحاد يضم إمارات الخليج التسع، وهي: (البحرين ، قطر، أبو ظبي ، دبي ، ام القيوين ، الشارقة ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، وعجمان)، وكانت البداية مع الاتحاد الثنائي الذي عقد بين كل من حاكم: أبو ظبي (الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان)، وحاكم دبي ، (الشيخ راشد بن سعيد أل مكتوم) في 18/شباط /من العام 1968، أعلنا بموجبها عن قيام اتحاد فدرالي[*] بين إمارتيهما، ودعوة إمارات ساحل عمان الخمس إلى الدخول في الاتحاد ، وكذلك دعوة حاكمي قطر والبحرين إلى الدخول في ذلك الاتحاد، وسرعان ما لاقت تلك الدعوة قبولاً ، وجاءت الردود المرحبة من الجميع ، واجتمع حكام الإمارات التسع بدبي، وابتداءً من المدة من 25 إلى27 شباط في العام (1968)، ونتج عن ذلك المؤتمر صدور بيان مشترك باسم : (اتحاد الإمارات العربية)[2]، ووقع الجميع على اتفاقية تكونت من ثلاثة أبواب : الأول يتضمن إنشاء اتحاد الإمارات، والثاني: يبحث في سلطة الاتحاد ، والثالث: في الأحكام العامة، وكان لتوقيع اتفاقية دبي ردود فعل مرحبة من

[1] محمد بن هويدن ،الفيدرالية في الإمارات (النظرية والواقع والمستقبل) ، الطبعة الثالثة ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014، ص42_43

[2] يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، 1983، ص46.

قبل السعودية والكويت، ولكن تلك الخطوة التي كانت تبعث على التفاؤل سرعان ما تعثرت قبل بدء المحاولة في تنفيذ بنودها[*][1].

وعلى الرغم من محاولات الوساطة السعودية والكويتية في إنجاح هذه التجربة بوصفها بديلاً يملأ الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني، ويوفر الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن تلك الوساطة لم تكلل بالنجاح، حيث انتهت التجربة باستقلال كل من: قطر والبحرين في النصف الثاني من العام (1971)، واندماج الإمارات الست المتصالحة في (دولة الإمارات العربية المتحدة) ثم لحقت بها إمارة رأس الخيمة في العام (1972)[2].

ثالثاً: قيام دولة الإمارات العربية المتحدة:

ان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قد شكل علامة بارزة تدل على نهاية عهد وبداية عهد آخر[3]، إذ إنّ بعد انسحاب كل من: البحرين وقطر من الاتحاد التساعي تبنت الإمارات الست: (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان ، الفجيرة ، وأم القيوين) في اجتماع حكامها بدبي دستور الاتحاد الجديد، وأعلن ذلك الدستور باسم الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة في 2/كانون الأول/1971 ، ووقعت عليه الإمارات الست، وقرروا انتخاب (الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان)رئيساً للدولة ، كما انتخبوا (الشيخ راشد بن سعيد أل مكتوم) حاكم دبي نائباً للرئيس، وعين (الشيخ مكتوم بن راشد) رئيساً للوزراء، وقبلت الإمارات عضواً في جامعة الدول العربية في 1971/12/6، و عضواً في الأمم المتحدة في 1971/12/9، ثم انضمت رأس الخيمة كعضو سابق في 10/ شباط/1972 ، للاتحاد

[*] اهم نقاط الخلاف هي : حدود سلطات الحكومة الاتحادية وكيفية اختيار أعضاء هذه الحكومة ، نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي ، مقر العاصمة الاتحادية ، مبدأ التصويت في المجلس الأعلى للاتحاد ، الميزانية و كيفية توزيع الأعباء المالية، للمزيد ينظر : غانم محمد صالح ، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990، ص96.

[1] نايف علي عبيد ،مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 120_121

[2] غانم محمد صالح ،مصدر سبق ذكره، ص96.

[3] جون ديوك انتوني ، دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة ، الطبعة الأولى، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002 ، ص68.

ليكتمل الاتحاد بالإمارات السبع، وهكذا توطدت الشخصية الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة[1].

مما تقدم يتبين لنا إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد فدرالي[*]، اذ تمكن حكام الإمارات السبع من تأسيس دولة عربية اتحادية، وذلك يعود إلى الرغبة الكبيرة لحكامها ، ولاسيما(الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان) حاكم أبو ظبي، و(الشيخ راشد بن سعيد أل مكتوم) في جمع إمارات الخليج العربي الصغيرة تحت لواء اتحاد واحد يعمل من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن ومكانة دولية ارفع ، وكانت تلك المنطقة قد عانت الكثير من الفقر والتخلف؛ بسبب الاستعمار البريطاني ، ولم يكن سهلاً إلغاء التجزئة التي ترسخت على مدى (150)عام، وحافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على علاقتها مع بريطانيا والمعسكر الغربي بصورة عامة، وتفاوتت التوقعات والتقديرات المتفائلة والمتشائمة حول قيام ذلك الاتحاد، إلاّ إنّ سرعان ما ثبتت تلك التجربة نجاحها حتى يومنا هذا .

[1] خالد احمد الملا السويدي ، مصدر سابق، ص 78.

[*] فدرالية: إذ يُعّد الفيلسوف الألماني جوهاني سأوسوس أبا للفدرالية المعاصرة ، وتعني الفدرالية وجود مستويين من مستويات الحكم في الدولة هما : الحكم المركزي على المستوى الاتحادي للدولة ، والحكم المحلي على مستوى الوحدات السياسية المكونة للدولة الفدرالية، للمزيد ينظر : محمد بن هويدن،مصدر سبق ذكره، ص15_17.

المطلب الثاني

الموقع الجغرافي والأهمية الجيو _ اقتصادية[*]

تؤثر البيئة الجغرافية في حياة الدول والشعوب، ويؤثر الموقع الجغرافي في قوة الدولة ، إذ يُعّد واحداً من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد سياسة الدولة الخارجية والداخلية ، فعلماء الاجتماع يعزون اختلاف التقاليد والأفكار ونظم الحكم والسياسة العامة إلى اختلاف الإقليم: (صحراء ، سهل، جبل، مناطق حارة، مناطق بارد، معتدلة)، وعلى الرغم من التقنيات والاتصالات الحديثة، إلا إنّ الموقع الجغرافي للدولة ما يزال ذو أهمية كبيرة ، وربما كان نابليون بونابرت محقاً عندما قال "إنّ الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسات خارجية معينة"[1]، لذلك سنحدد الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونتناول أيضا كل من: المناخ والتضاريس والموارد الطبيعية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الموقع الجغرافي:

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقع القلب في الخليج العربي ، إذ يحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي ، ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أيضاً، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان ، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية (83، 600)ألف كيلو متر مربع، وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة (644)ألف كيلو مترً من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً، وحتى رأس مسندم شرقاً، وتنتشر على تلك المسافة مدن:

[*]الجيو_ اقتصادية: هي الجغرافية الاقتصادية، والتي تهتم بدراسة توزيع الموارد الطبيعية و مجالات الإنتاج والاستهلاك وتتناول علاقات الأنشطة الاقتصادية الإنسانية بأوضاع البيئة الطبيعية ، وتتناول ايضاً دراسة الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات: الإنتاج والتبادل والاستهلاك لموارد الثروة المختلفة ، للمزيد ينظر: عدنان السيد حسين ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1992 ، ص 103.

[1]نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية و التطبيق، مصدر سبق ذكره، ص61_63.

أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة ، أما إمارة الفجيرة فتقع على ساحل خليج عمان بطول (90) كيلو متراً ، وتحتل الإمارات المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض (22و 26.5) درجة شمالاً وخطي طول (51و56.5) شرق خط جرينتش[1].

إنّ أهمية ذلك الموقع الاستراتيجي جعلت الإمارات منذ العهود القديمة واسطة العقد في التجارة بين الشرق والغرب، وما تزال اليوم الإمارات تحتل مركزاً تجارياً متميزاً بفضل حدودها الممتدة على الخليج العربي ، والتي تمثل(20، 1%) من إجمالي طول سواحل الدول الخليجية على الخليج العربي وقد أكسبها الموقع الجغرافي للإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة في السياسة الدولية والتجارة الدولية ، وكذلك زادت سواحلها الممتدة على الخليج العربي من الأهمية الإستراتيجية للدولة نتيجة للأهمية الاقتصادية والعسكرية، والتي يمثلها الخليج العربي للسياسة الدولية[2].

فمؤهلات موقع الإمارات تتمثل بموقعها الساحلي وطول الساحل والثروات النفطية التي يزخر بها ذلك الموقع ، فضلاً عن موقع الدولة وسط العالم، وارتباطها معه بطرق مائية عدة ، فقد هيأت سواحل الإمارات إقامة العديد من الموانئ البحرية التجارية، والتي كانت سبباً رئيساً في تنشيط الحركة التجارية بينها وبين دول العالم، إذ يُعّد ذلك مكسباً استراتيجياً في سهولة تصدير ثرواتها النفطية [3]، أما الأهمية الحالية للموقع فتتمثل بكونها تحوي مخزوناً استراتيجياً هائلاً من مصادر الطاقة العالمية (النفط ، والغاز)، فضلاً عن كونها معبراً لناقلات النفط المتجه بشكل أساس إلى أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية[4]، وذلك لوجود عدد من الحقول النفطية المنتجة البرية والبحرية، إذ يأتي الإنتاج البري من ثلاثة حقول هي: تركيب مربان (قبة باب) ، وتركيب مربان بوحصا (قبة

[1] منى محمد الحمادي ، مصدر سبق ذكره، ص13.

[2] خالد احمد الملا السويدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 63.

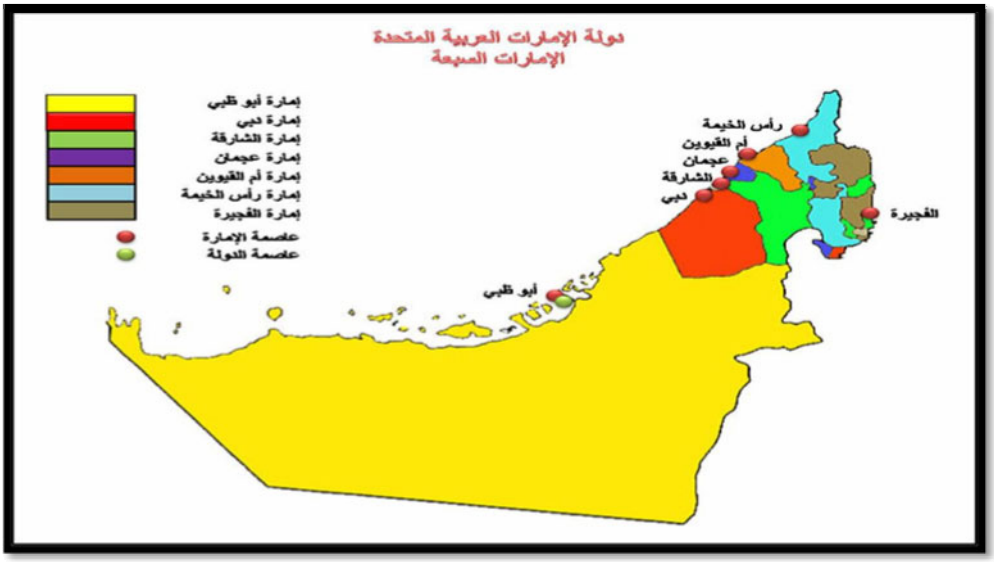
[3] محمد صالح العجيلي ، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، سلسلة دراسات إستراتيجية ،العدد(45)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص424_ ص25.

[4] علي محمد حسن الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص5

بوحصا) ، وتركيب أبو جيدو (قبة العصب) [1]، أما الإنتاج البحري للمناطق القريبة من أبو ظبي فتأتي من ثلاثة حقول ، هي: حقل ام الشيف، وحقل زاكوم، وحقل البكوش، علاوةً على الحقول الأخرى في دبي والشارقة، وطبقاً لأحدى الدراسات ، فأنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز السادس بين اكبر احتياطيات النفط في العالم ، وكذلك تمتلك دولة الإمارات اكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد الاتحاد السوفيتي وإيران حسب تصريح وزير البترول والثروة المعدنية الإماراتي في العام 1977[2].

خريطة(1)

الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العراق والوطن العربي و العالم ، ط1 ، بيروت، دار الشرق العربي، 2012 ، ص33.

[1] حسين حميد كريم وحسن هاشم سلمان ، جيولوجيا الخليج العربي و جامعة البصرة ، منشورات مركز علوم البحار ، 1988، ص284.

[2] عاطف سلمان ، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008، ص38_41.

ثانياً: المساحة:

تبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة نحو (43، 050) ميل مربع، أي نحو (83، 600) كيلو متر مربع، وهي بذلك تقع ضمن صنف الدول الصغيرة جداً ، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد السعودية وسلطنة عمان، والمرتبة الخامسة في النظام الإقليمي الخليجي بعد كلاً من: السعودية وإيران والعراق و سلطنة عمان ، وعلى الرغم من انّ الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية، إلاّ إنّ مساحة الدولة صغيرة مقارنة بغيرها من الدول الاتحادية، إذ تُعّد إمارة أبو ظبي اكبر الإمارات من حيث المساحة ، إذ تمثل (87%) من إجمالي مساحة الدولة تليها دبي (5%) ، ثم الشارقة(3%)، ثم رأس الخيمة (2، 3%)، ثم الفجيرة (1، 4%)، ثم ام القيوين (0، 9%)، ثم عجمان (0، 4%)[1]، وعلى الرغم من ان إمارة أبو ظبي هي اكبر الإمارات إلاّ إنّ إمارة دبي أكثرها تطوراً وازدهاراً ، فهي مركز تجاري عالمي مهم [2]. ويوضح الجدول (7) مساحة الإمارات السبع.

وتغطي السهول(92%) من أراضي دولة الإمارات، وتشغل المرتفعات (8%) من مساحة الدولة، إذ تمتلك دولة الإمارات العديد من الجزر المنتشرة في مياهها الإقليمية في الخليج العربي، و اكبر تلك الجزر هي : جزيرة أبو الأبيض الواقعة شمال طريف ، وجزر دلما، ارزنه، قرنين، داس، زركوه، فضلاً عن جزر طنب الكبرى والصغرى[*] الواقعة تحت الاحتلال الإيراني[3].

[1] خالد اجمد الملا السويدي ، مصدر سبق ذكره، ص65_66.

[2] قدري قلعجي ، الخليج العربي بحر الأساطير ، الطبعة الثانية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992، ص666.

[*] طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى: هي جزر ذات أهمية إستراتيجية كبيرة احتلتها إيران في العام 1971م وتحتل هذه الجزر الثلاث الواقعة في الخليج العربي موقعاً فريداً،لا سيما وأنها تشرف على مضيق هرمز ذو الأهمية الإستراتيجية والتجارية البالغة،إذ يمر عبر ذلك المضيق النفط الخليجي ، كما تتوفر بتلك الجزر البترول والمعادن، ومن يسيطر على تلك الجزر يسيطر على حركة المرور المائي بالنسبة الى الداخل والخارج في الخليج العربي، وما تزال هذه القضية محل خلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، للمزيد ينظر : خالد احمد الملا السويدي ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص231.

[3] حسام الدين جاد الرب ، مصدر سبق ذكره ، ص315.

جدول (7)

مساحة الإمارات السبع بالكيلو متر المربع والنسبة المئوية

الإمارة	بالكيلو متر المربع	نسبة المساحة %
أبو ظبي	3 ،67	%7 ،86
دبي	9 ،3	%0 ،5
الشارقة	6 ،2	%3 ،3
عجمان	30	%03 ،0
ام القيوين	8 ،0	%9 ،0
رأس الخيمة	7 ،1	%2 ،2
الفجيرة	2 ،1	%5 ،1
المجموع	8 ،77	%100

المصدر: نقلاً عن: غانم محمد صالح، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم السياسية، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1984، ص89.

وعلى الرغم من صغر مساحة دولة الإمارات، إلاّ إنّها لم تسع إلى محاولة التوسع على حساب الدول المجاورة ، بل العكس من ذلك سعت الدولة إلى الدخول في علاقات ودية وسلمية مع جيرانها كافة، ومحاولة حل مشكلاتها الخارجية بالطرق السلمية.

ثالثاً: المناخ:

تقع الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا، وان كانت في الوقت نفسه تخضع لتأثيرات المحيط الهندي التي تتسلل الهيا عبر الخليج العربي وخليج عمان، فضلاً عن تأثيرات هذين الخليجين الذي يطغى على أجوائها الحرارة الشديدة تصاحبها رطوبة نسبية عالية[1]، ومناخ دولة الإمارات العربية المتحدة حار رطب صيفاً، إذ تصل النهاية العظمى لدرجة الحرارة صيفاً إلى(47°) مئوية ، معتدل شتاءً. وقد تصل

[1] احمد خليل عطوي ، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها ، الطبعة الأولى ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، 1981، ص40.

النهاية الصغرى في بعض مناطقه إلى(4، 8°)مئوية ، ويصل متوسط الرطوبة السنوي إلى نحو(70%)، والمطر نادراً إلاّ في بعض أيام الشتاء[1]، مما يؤثر ذلك في الإنتاج الزراعي، ويزيد اعتماد الدولة على الخارج لسد احتياجاتها من المنتجات الزراعية ، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي يشكلها المناخ في طبيعة الحياة بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلاّ إنّ الدولة تتمتع بطقس متميز طوال ستة أشهر من السنة، مما ساعد على النهوض بالمشاريع السياحية ، إذ تُعّد دولة الإمارات واحدة من أهم المناطق السياحية في الشرق الأوسط ؛ بسبب ما وفرته من بيئة ملائمة ومشاريع سياحية وفنادق ضخمة وبنية تحتية متطورة ، فأصبحت مركزاً تجارياً مهماً على مستوى الشرق الأوسط[2].

مما تقدم يتبين لنا: إنّه على الرغم من المناخ القاسي للإمارات العربية المتحدة وطبيعتها الصحراوية، إلاّ إنّها تمكنت من التغلب على تلك الأوضاع، إذ أصبحت مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العابرة القومية عن طريق توفير بيئة ملائمة من كل المقاييس ، وأصبحت وجهة سياحية يقصدها العديد من السياح سنوياً ، وكل تلك المعطيات تؤكد على نجاح الدولة في تجاوز بيئتها الصحراوية ، ولم تعد المساحة الصغيرة لدولة الإمارات ذات مؤشر سلبي ، إذ منحها ذلك الموقع إمكانات اقتصادية هائلة جعلها في مصاف الدول المتقدمة من حيث المستوى المعاشي، وتحقق ذلك بفعل الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد بما يكفل تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

[1] موزة غباش ، التنمية البشرية في دولة الإمارات ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، منشورات المجمع الثقافي ، 1996،ص21.

[2] عبد الخالق عبد الله ، رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(323)، ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص59

المطلب الثالث

المجتمع الإماراتي

يتكون المجتمع الإماراتي مما يلي:

أولا: التركيب القومي _ الديني:

ينتمي مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى القومية العربية والديانة الإسلامية بما يقارب (80%) من السكان ينتمون إلى المذهب السني، و (20%) من السكان ينتمون إلى المذهب الشيعي [1]، ويحظى الدين الإسلامي بأهمية كبيرة في المجتمع الإماراتي، إذ عُد الدستور الإماراتي الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع فيه ، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية [2]، وهنالك بعض الطوائف والملل موجودة في دولة الإمارات، لا سيما الوافدون الأجانب ، وتحرص دولة الإمارات على عدم التدخل في شئون تلك الطوائف، وتسهيل عبادتها وطقوسها، والسماح لهم بممارسة العادات والتقاليد الخاصة بهم ، ويقدر المراقبون المحليون: أن(55%)، من السكان الأجانب هم من المسلمين ، و(25%) من الهندوس، و (10%) من المسيحيين، و (5%) من البوذيين، و(5%) ينتمون إلى ديانات أخرى: كالبهائية والسيخية ، إذ نلحظ: أن الإمارات العربية تعيش حالة من السلم بين المسلمين أنفسهم ، وبين الطوائف الأخرى وهي بمنأى عن الإرهاب نسبياً [3].

ثانياً: التركيبة الاجتماعية:

في مرحلة ما قبل النفط لم يكن مفهوم "الدولة" أو "السلطة المركزية" معروفاً في إمارات ساحل الخليج، وربما كانت "القبيلة"، إذ تُعّد القبيلة أبرز التكوينات الاجتماعية تحذراً في مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، وما تزال الروابط القبلية ذات أهمية بالغة في الواقع الخليجي ، إذ يقوم نظام الحياة الاجتماعية وامتداداته السياسية في كل دول الخليج

[1] مفيد الزيدي ، التيارات السياسية الفكرية في الخليج العربي (1938_1971) ، الطبعة الأولى ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص33.

[2] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971 ، المادة (7)، ص4.

[3] رائد قاسم ،الإمارات معجزة العرب ، الطبعة الأولى ، بيروت، دار الإبداع للطباعة والنشر ، 2007، ص273

العربية على نظام تقاليد القبائل والعوائل وهو نظام متوارث تاريخياً[1]، ويرجع أصل معظم سكان الإمارات إلى قبيلتين، هما: قبيلة القواسم ، وقبيلة بني ياس ومن انضموا تحت لوائهما من القبائل الصغيرة المتحالفة معهم ، إذ كانت هي التكوين المقابل للدولة، وهي التي تقوم ببعض الوظائف الأساسية، مثل: (الحرب، والتفاوض، وتوقيع المعاهدات، والتكافل الاجتماعي، ومنح الأرض وغيرها)، أي ان القبيلة هي: جماعة لم ينفصل فيها السياسي عن الاقتصادي والاجتماعي ، ولم ينفصل فيها الفرد عن الجماعة إلاّ بمعنى تفرده كعضو فيها ، فالمواطنون والحكام هم في الأساس أفراد ينتمون إلى قبائل عدة ، ويكون الوصول إلى السلطة عن طريق الانتماء القبلي ، فالحكام ومعاونيهم من أفراد الأسرة الحاكمة هم من القبائل الكبرى، فهم يسيطرون على الوظائف المركزية المهمة ضمن إطار الدولة الاتحادية، وفي الإمارات المحلية ، وبالنتيجة فأنّ الوصول إلى السلطة والتقرب منها يكون عبر الانتماء القبلي[2].

وقد ارتبط الاقتصاد الوطني للإمارات قبل اكتشاف النفط بصناعة اللؤلؤ التي ازدهرت خلال القرن الثامن عشر، وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، إذ كان يعمل في صناعة اللؤلؤ نحو(80%) من مجموع القوى العاملة، وكان يطلق على اقتصاد دولة الإمارات اقتصاد القبيلة أو القرية، أي انّه اقتصاد إمتهن فيه السكان حرفة الرعي والزراعة والصيد والتجارة، أي أن القبيلة وكذلك عوامل الإنتاج التقليدية شكلت نسق المجتمع والعلاقات الاجتماعية بين أفراد دولة الإمارات قبل اكتشاف النفط[3]، إلاّ أنّ ظهور النفط قد أحدث تغيراً في أنماط حياة السكان، وفي هيكل التركيبة الاجتماعية، إذا نقسم مجتمع الإمارات بعد النفط والاستقلال إلى طبقات اجتماعية تأتي في مقدمتها: العائلات الحاكمة، وبعدها التجار ورؤساء القبائل، والعشائر، وعائلات بارزة أخرى، ومجموعة من

[1] موزة غباش ، مصدر سبق ذكره ، ص22.

[2] منى محمد الحمادي ، مصدر سبق ذكره، ص16، 45.

[3] محمد فارس الفارس ، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (1862_1965)، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2000، ص47_ص51.

الزعامات الدينية، والجنود والإداريين، والفنيين ، والطبقة الأخيرة هي التي تدير الوظائف الحكومية والخدمات العامة . ولقد افقد التطور الاقتصادي والانفتاح على العالم الخصائص الاجتماعية التي اكتسبتها القبيلة في النظام التقليدي، إذ شهدت القبائل البدوية في الإمارات ضعف القبيلة واضمحلالها في أعقاب النفط وقيام الدولة، وقد أدى توسع سلطة الحكومة المركزية وهيمنتها على جهات التي تعيش فيها القبائل البدوية، ونجاحها في تقديم الخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية للبدو، وكل ذلك أدى إلى أضعاف دور القبيلة، وتحول الفرد من انتمائه للقبيلة إلى الانتماء المباشر والوثيق بالدولة، وساعدت على ذلك قوة السلطة المركزية والقضائية والإدارية الحديثة للدولة التي استطاعت أن توفر للفرد الأمن والسلامة والأمن المعيشي والخدمات والمساعدات والرعاية الاجتماعية، مما زاد ذلك من ارتباط الفرد بالدولة[1].

ثالثاً: السكان:

إن أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي التشكيلة السكانية التي تسودها ، إذ تُعّد دولة الإمارات هي الدولة الوحيد في العالم التي تصل فيها نسبة المواطنين إلى الربع، أو تقل عن ذلك [2]، وتعاني دولة الإمارات العربية المتحدة من خلل في التركيبة السكانية بحكم طغيان العنصر الأجنبي على المحلي [3]، ونظراً لقلة عدد السكان المواطنين تبنت دولة الإمارات سياسة استقطاب العمالة والمستثمرين إليها من كل أنحاء العالم[4].

[1] نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (بين النظرية والتطبيق)، مصدر سبق ذكره، ص73_74.

[2] نادرفرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1981، ص272.

[3] فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص 30.

[4] خلل التركيبة السكانية في الإمارات وانعكاساته على النفوذ الأجنبي ، ورقة عمل مقدمة من قبل مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص4، متوفر على الموقع الآتي : www.Gulfstudies.info

إذ بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة على وفق آخر إحصاء سكاني اجـري في العـام 2005، نحو، (4، 106، 427) مليون نسمة يتوزعون عـلى (1، 399، 484)مليـون نسـمة في إمـارة أبـو ظبـي، و (1، 321، 453) مليون نسمة في إمارة دبي، و(793، 573) ألف نسمة في إمارة الشارقة(210، 63) ألف نسـمة في إمـارة رأس الخيمـة ، و (125، 698) ألـف نسـمة في إمـارة الفجـيرة، و (706، 977) ألـف نسـمة في إمـارة عجمان، و(49، 159) ألف نسمة في إمارة ام القيوين[1]، وكـما مبـين في الجـدول (8)، إذ بلغـت نسـبة عـدد المواطنين من إجمالي عدد السكان نحو(21%)، والوافدين الأجانب (79%)[2].

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام2013، شركة تريندنت برس لمتد ، لندن ، 2013، ص7.

[2] ميثاء سالم الشامسي ، الخلل في التركيبـة السـكانية وتـأثيره عـلى دول الخلـيج ، مجموعـة بـاحثين ، الخلـيج : تحـديات المستقبل ،الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005، ص450

جدول(8)

التوزيع السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2005

الإمارة	عدد السكان
أبوظبي	1، 399، 484
دبي	1، 321، 453
الشارقة	793، 573
رأس الخيمة	210، 63
الفجيرة	125، 698
عجمان	706، 977
ام القيوين	49، 159

المصدر: الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام2013، شركة تريندنت برس لمتد، لندن، 2013، ص7.

ونظراً لعدم إجراء تعداد سكاني على مستوى الدولة بعد عام (2005)، بادر المركز الوطني للإحصاء بإعداد تقدير للسكان في العام (2010)، بلغ (8264000) ألف نسمة، وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة معدل نمو سكاني مرتفع في الأعوام الأخيرة ، إذ بلغ عدد سكان الدولة (9، 039، 978) مليون نسمة في العام (2013)، عن مستواه البالغ (8، 95، 542) نسمة عام 2012 بنسبة نمو بلغت(1، 2%)، ومن ثم ارتفع عدد سكان دولة الإمارات في العام (2015)، ليبلغ (9، 156، 963) مليون نسمة بزيادة قدرها (0، 80%) عن العام (2014)، [1] وكما موضح في الشكل (9).

مما سبق يتبين لنا: الخلل الواضح في التركيبة السكانية للدولة، إذ يشكل المواطنون الأصليون نسبة قليلة مقارنة بعدد الوافدين الأجانب للدولة، وترتكز اغلبيه السكان في

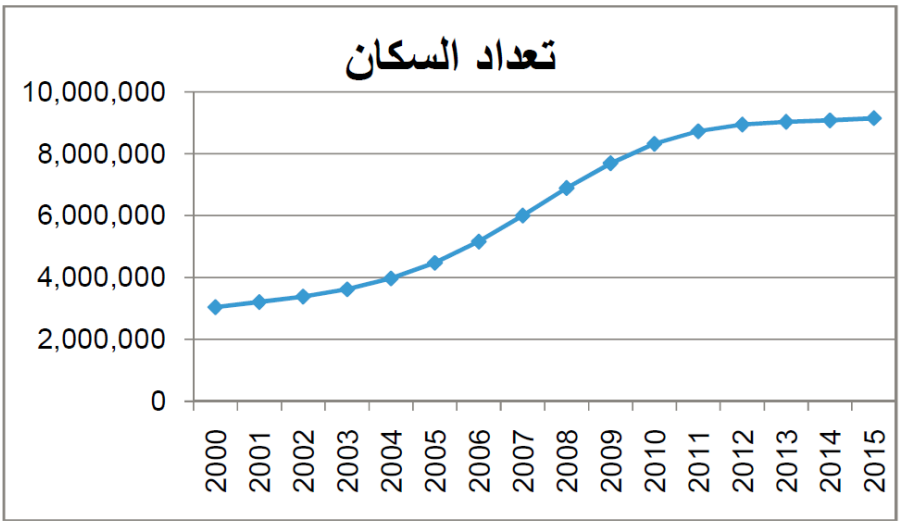
[1] البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، متوفر على الرابط الآتي:
http: //data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=AE، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/21 /2016.

العاصمة أبوظبي و إمارة دبي المركز التجاري للدولة، وبلغ عدد القوة العاملة بدولة الإمارات في العام 2005 ، مليونين ونصف (92، 7) منهم وافـدين، ولم تتجـاوز قـوة العمـل المواطنـة مـائتي ألـف يعمـل اغلـبهم في قطاعات الخدمات الحكومية ، وكذلك تشير التقديرات إلى ان قوة العمل الوافـدة بلغـت مـا يـوازي أربعـة ملايين في العام (2010)، في حين لم تشهد العمالة المواطنة زيادة تذكر ، وإنّ ذلك الخلل في التركيبة السكانية له آثار سلبية على المجتمع، ولا سيما ان عدد الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة يصـل إلى مـائتي جنسية ، وتلك التركيبة تشكل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع متمثلـة بانتفـاء الهويـة[1]، وذلـك يـؤدي إلى مزيد من السلبيات، والى مزيد من التغريب للهوية والقيم الوطنية للبلاد .

[1] شيخة سيف الشامسي، سياسات وأليات لمواجهة الخلل المتفاقم في دول مجلس التعـاون الخليجـي ، سياسـات وأليـات مواجهة الخلل السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، منتدى التنمية اللقاء السنوي الرابع والثلاثون، الكويت ، 7_8 /شباط ، 2013،ص10_11.

شكل(9)

عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، متوفر على الرابط الآتي:

http: //data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=AE،

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/21.

المبحث الثاني

مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة

(واقع المرتكزات الجاذبة)

تسعى غالبية البلدان النامية أن لم تكن جميعها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية ، لانّ تلك الاستثمارات تُعّد وسيلة مكملة للاستثمار المحلي ، فضلاً عن أنّها وسيلة فعالة يتم عن طريقها نقل التكنولوجيا والخبرة والكفاءة للبلدان المضيفة ، لذلك تسعى الدول بمختلف الوسائل إلى توفير مناخ استثماري جاذب لتلك الاستثمارات، إذ هناك مجموعة من العوامل الرئيسة التي يتوقف عليها القرار الذي يتخذه المستثمر الأجنبي لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول، إذ يقصد بـ: (بالمناخ الاستثماري) : مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر ، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، ويعرف أيضا بأنّه: مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقوانين والأنظمة السائدة في المجتمع، والتي من شأنها أن تعمل على خلق فرص استثمارية جديدة [1]، فمناخ الاستثمار يمارس دوراً مهماً في قرارات المستثمرين وفي حركة رأس المال بصفة عامة ، وتلك العوامل المتداخلة تؤثر ببعضها البعض، ومن المؤكد أن درجة تأثير تلك العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، وكلها تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما .

[1] مازن حسن محمد الباشا ، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ، الطبعة الأولى، عمان ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2013، ص 114.

_للمزيد حول مفهوم مناخ الاستثمار ينظر: عدنان غانم ولبنى المسيبلي ، دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (2)، دمشق، جامعة دمشق، 2003، ص173.

المطلب الأول

المرتكز السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة

تُعّد البيئة السياسية ضرورة لتطوير مناخ الاستثمار، فالاستقرار السياسي الناتج عن وجود مؤسسات سياسية فاعلة وضابطة لسلوك القائمين على إدارة الدولة ستنطوي حتماً على زيادة درجة ثقة المستثمر المحلي والأجنبي وأمانه تجاه النظام السياسي القائم، وسنتطرق فيما يلي للبنية السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ودورها في جذب الاستثمارات، وتهيأة البيئة الملائمة لها.

أولا: البنية السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول في العام(1971)، كاتحاد بين سبع إمارات، وكانت تعرف في الماضي باسم الإمارات المتصالحة (كما تطرقنا لذلك سابقاً)، إذ يُعّد النظام السياسي في دولة الإمارات من النظم الاتحادية و هو نظام وراثي ، وان الحكم قائم على النمط المشيخي أو الأميري، إذ تُعّد دولة الإمارات دولة فيدرالية دستورية قائمة على أساس اتحاد بين وحدات سياسية هي: الإمارات السبع ، وفي ذلك النظام تحكم كل إمارة من الإمارات السبع عائلة واحدة، فأسرة أل نهيان تحكم إمارة أبو ظبي العاصمة، وأسرة أل مكتوم تحكم إمارة دبي (العاصمة الاقتصادية)، وأسرة القاسمي هي: الأسرة الحاكمة في إمارة الشارقة، وفخذ منها يحكم إمارة رأس الخيمة، وأسرة النعيمي هي: الأسرة الحاكمة في إمارة عجمان، وأسرة المعلا هي: الأسرة الحاكمة في إمارة ام القيوين، وتحكم أسرة الشرقي في إمارة الفجيرة، وتتم عملية تداول السلطة عن طريق الوراثة بين أفراد الأسر ذاتها داخل كل إمارة[1]، و قد تخلت تلك الإمارات طوعياً عن بعض صلاحياتها التنفيذية والتشريعية والقضائية لصالح دولة الاتحاد ، فإنّ دولة الإمارات بها مستويان من الحكم ، الأول: حكم على المستوى المحلي في الإمارات تتولاه الحكومات المحلية ، والثاني: حكم على المستوى الاتحادي تتولاه الحكومة الاتحادية ، وحدد دستور

[1] نادية فاضل عباس فضلي ، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات دولية، العدد(59)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،2014، ص68.

الدولة الصلاحيات الممنوحة لكل واحدة من تلك الحكومات [1]، إذ صدر دستور مؤقت للدولة، وأصبح ساري المفعول منذ قيام الاتحاد، ويتكون من (152) مادة، وفي العام (1996)، تم تحويل الدستور إلى دستور دائم بعد حذف كلمة (مؤقت) من الدستور [2].

وفي جانب السلطة الاتحادية هناك سبع حكومات محلية لديها من الاختصاصات والسلطات ما يوازي سلطات وصلاحيات الدولة الاتحادية [3]، فكل إمارة من إمارات الدولة تمثل وحدة سياسية مستقلة وتتمتع بالسيادة على أراضيها، وعلى الرغم من أن كل إمارة تخلت طوعاً عن تمثيل نفسها في الخارج، مما أدى ذلك إلى فقدان شخصيتها الدولية، إلاّ إنّ كلاً منها حرصت على الترويج لنفسها، وإظهار استقلاليتها في تصريف شؤونها الداخلية، والعمل على تطوير مواردها الطبيعية، وتنمية قطاعاتها الإنتاجية، وتحسين أداء مؤسساتها المحلية، مما أدى ذلك إلى بروز منافسة شديدة بين هذه الإمارات في المشاريع التنموية والسياحية والعمرانية، والعمل على توفير بيئة سياسية مستقرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بأكبر صورة ممكنة [4].

[1] محمد بن هويدن ، مصدر سبق ذكره ، ص51_53.

[2] ميثاق خير الله جلود ،مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة التربية والعلوم ، العدد(2) ، جامعة الموصل، كلية التربية ، 2010، ص41.

[3] يحيى الجمل، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية، المتحدة، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص564.

[4] عبد الخالق عبدالله ، تطور النظام الاتحادي في الإمارات ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (311)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص24_ص25.

ثانياً: دوائر صنع القرار:

حدد الدستور السلطات الاتحادية بموجب المادة (45) من الدستور على الشكل الآتي[1]:

1. المجلس الأعلى للاتحاد: يُعّد المجلس الأعلى للاتحاد أعلى سلطة سياسية في دولة الإمارات، ويشكل من حكام الإمارات المكونة للاتحاد، ولكل إمارة صوت واحد في المجلس.

2. رئيس الاتحاد ونائبه: ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد ممن بين أعضائه رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد، ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه ومدة الرئيس ونائبه خمسة أعوام[2].

3. مجلس وزراء الاتحاد: هو السلطة التنفيذية في دولة الإمارات، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه وعدد من الوزراء، ويختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية [3].

4. المجلس الوطني الاتحادي: مؤسسة استشارية تضم أربعين عضواً يمثلون الإمارات بصورة غير متساوية: ثمانية مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي و6 مقاعد لكل من: الشارقة، ورأس الخيمة، وأربعة مقاعد لكل من: عجمان وأم القيوين، و4 مقاعد لإمارة الفجيرة [4].

5. القضاء الاتحادي: ويشمل المحكمة الاتحادية العليا والمحاكم الابتدائية.

[1] احمد الشرقاوي وآخرون ، الموسوعة الإماراتية الميسرة ، الجزء الثالث ، القاهرة ، مركز الراية للنشر والإعلام ، 2013، ص348.

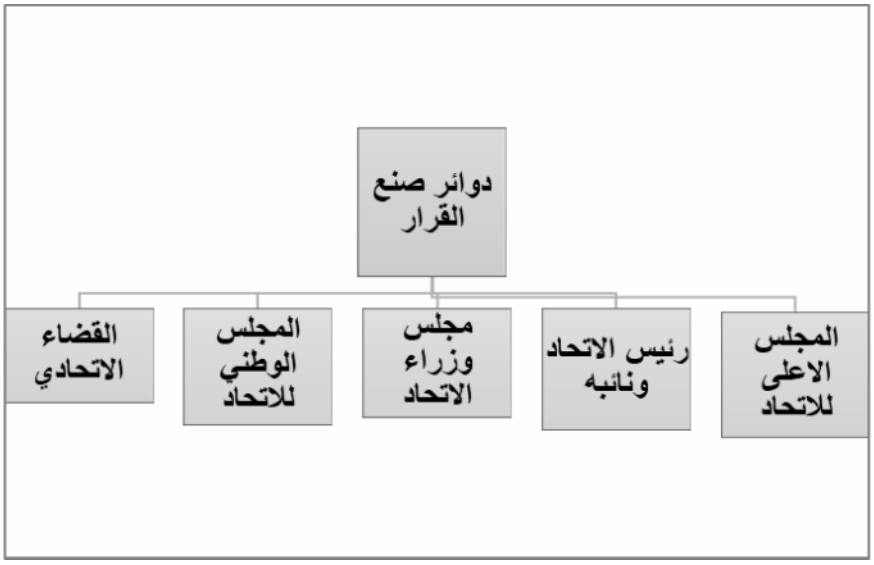
[2] المادة (51) ،دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، ص55.

[3] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013،شركة ترينداتت برس لمتد ، لندن ، 2013، ص55.

[4] غانم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص106.

شكل (10)

دوائر صنع القرار في الإمارات العربية المتحدة



المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

وتتمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة الإمارات بيد كل من: المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه الذين يتمتعون وفقاً لدستور الإمارات بصلاحيات تشريعية وتنفيذية معاً، وذلك يعود إلى أن دولة الإمارات لا تتمتع بمبدأ (الفصل بين السلطات)[1]، واحد أهداف ذلك الاتحاد هو: الحفاظ على استقلاليته وسيادته وأمنه واستقراره، ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء فيه، وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد، وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراته لمصلحتها المشترك من أجل تلك الأغراض، ومن أجل ازدهارها وتقدمها في المجالات كافة، وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع احترام

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص84.

كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية، وفي نطاق ذلك الدستور [1].

جدول (9)

السلطات السياسية والقانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

	السلطة التنفيذية	سلطة التشريعية	السلطة القضائية	النظام القانوني
الإمارات العربية المتحدة	_ رئيس الدولة _المجلس الأعلى للاتحاد _نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء _مجلس الوزراء	المجلس الوطني الاتحادي _ معين وذو صلاحيات استشارية يتكون من (40) عضواً (يعينهم حكام الإمارات، يجدد كل عامين)	القضاء الاتحادي تم العمل به منذ 1971	الشريعة الإسلامية +القانون المدني في المحاكم المدنية والجنائية والمحاكم العليا

المصدر: نقلاً عن : نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، 2004، ص98.

ثالثاً: الاستقرار السياسي:

يُعّد الاستقرار السياسي جانباً أساسيا في القرار الاستثماري ، فالمستثمرين لا يقبلون على المخاطر برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، لما في ذلك من مخاطرة هائلة قد تؤدي بهم إلى خسارة استثماراتهم، أما البيئة السياسية المستقرة ، فهي تعطي المستثمرين الثقة في أن القواعد التي تنظم استثماراتهم، وكذلك الأسواق التي يعملون بها ستظل بصفة أساسية على حالها إلى الأمد الطويل، ولا تعكس ثقة المستثمر نظرته لمناخ الاستثمار الجاري فقط، بل أيضاً توقعاته على الأمد البعيد [2]، إذ يوصف النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنّه احد أكثر النظم السياسية استقراراً في المنطقة وذلك نتيجة للجهود المستمرة والمثابرة لعدد من القيادات الاستثنائية التي عملت بشكل

[1] المادة (10) ،دستور الإمارات العربية المتحدة لعام 1971، ص48.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،ط1، الولايات المتحدة الأمريكية_ واشنطن، 1992 ، ص30_31.

دءوب على بنـاء وترسـيخ مؤسسـات قويـة قـادرة عـلى مواكبـة متطلبـات الـعصر، وتجـاوز أي سـلبيات أو تحديات يمكن أن تعترض طريقها، ومن المبادئ العامة التي تقوم عليها إستراتيجية دولة الإمارات الاسـتثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات ، وكـذلك اسـتمدت الإمـارات اسـتقرارها الأمنـي والسـياسي عـن طريق احتفاظها بعلاقات خارجية سلمية مع مختلف دول العالم اتسمت بالثبات والتطـور، وكـذلك قامـت دولة الإمارات بتوقيع اتفاقيات أمنية مع بعض دول العالم للحد من الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن عدم الاستقرار في تلك الدول مثل الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

إن النظام السياسي المستقر الـذي تنتجـه الدولـة يـؤدي دوراً مهـماً بالتـأثير في اتجـاه الاسـتثمارات الأجنبية، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطياً، كان جاذباً للاستثمار ، وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحـدة اتجـاه عـام يسـير نحـو توسـيع هـامش الديمقراطيـة [2]، إذ تتسـم سياسـة النظـام الـديمقراطي بالوضوح والعلانية واحترام الحقوق والتعهدات والالتزام بنصوص الدستور، مما يجعل المستثمر على بينة من أمر استثماراته والضمانات التي يقدمها له ذلك النظام[3]، وهو ما تتمتع بـه دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة، إذ أنّها تتمتع بنظام مرن يـوفر للمسـتثمر البيئـة السياسـية المسـتقرة ومهيـأة للاسـتثمار، وقـد رسخت دولة الإمارات مكانتها في صناعة السياحة العالمية، لما تتمتع به من مقومات، وفي مقدمتها الأمـن والاستقرار، وكذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي[4]، أما فيما يتعلق بـالحقوق والحريـات العامـة[*] في نـص

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تقرير بعنوان " المسيرة والإنجاز"، الطبعـة التاسـعة ، قطـاع شـؤون المعلومـات، الرياض، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2015، ص15.

[2] همسة قحطان ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، الطبعة الأولى ، عـمان ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2011، ص288.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مصدر سبق ذكره ، ص31_32.

[4] احمد الشرقاوي وآخرون ، الموسوعة الإماراتية الميسرة ، الجزء الثـاني ، القـاهرة ، مركـز الرايـة للـنشر والإعـلام ، 2013، ص.77

[*] للمزيد حول الحقوق والحريات العامـة ينظـر مـادة (27) و (28) و (29) و(30) و (31) و (32) و (15) و (14) مـن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971.

دستور الإمارات على أن الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين، ولا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلاّ على وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة المشينة للكرامة، وجميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل[1].

مما تقدم يتبين لنا : إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بنظام سياسي مرن، وبيئة سياسية مستقرة خالية من الأحزاب (باستثناء حزب الأمة الإماراتي الذي تأسس في العام 2012)[2]، إذ تتميز بنوع من التوازن بين السلطات المحلية والاتحادية، فضلاً عن أنها دولة اتحادية قوية، وتتيح العديد من الحريات السياسية والمدنية، إذ حافظ النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على استقراره منذ سبعينيات القرن العشرين، فالتنوع الاتحادي في حد ذاته مصدر إغناء للإمارات، إذ تم توظيف ذلك التنوع السياسي لإنجاز ما لم يمكن إنجازه في ظل وجود دولة مركزية ، وذلك يدل على مدى استقرار النظام السياسي، وعدم وجود فوضى تؤدي إلى قلق المستثمرين بشأن النظام السياسي، علاوةً على توفر البيئة الاجتماعية والمعيشية المناسبة والاستقرار الأمني والسياسي، وكل ذلك أدى إلى جذب مختلف جنسيات العالم إليها ؛ بسبب وجود البيئة السياسية المستقرة، وهذا هدف بالنسبة إلى المستثمر المحلي والأجنبي، إذ تُعّد المصارف والشركات الأجنبية التي تتنافس فيما بينها للحصول على موطئ قدم لها دلالة على توافر البيئة المستقرة والمناسبة للاستثمار.

[1] المادة (26) ،دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971، ص50.

[2] حزب الأمةالإماراتي (بيان التأسيس)، مركز الخليج لسياسات التنمية،متوفر على الرابط الآتي: https: //www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1117: 2012-08-03-07-47-41&catid=158: 2012-01-03-19-52-52&Itemid=266 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/4.

المطلب الثاني

المرتكز الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

يتمثل المرتكز الاقتصادي بمجموعة من العوامل التي يتصف بها اقتصاد الدولة المضيفة، مثل: (السياسة الاقتصادية، البنية التحتية، سعر الصرف ، غياب الضرائب) وغيرها، وتنعكس تلك المؤشرات بصورة إيجابية أو سلبية على تدفق الاستثمار الأجنبي [1].

يُعّد المرتكز الاقتصادي احد أهم المرتكزات التي يستند أليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره الاستثماري، إذ تُعّد البيئة المستقرة ذات أهمية كبيرة للمستثمر الأجنبي، وعدم استقرارها يُعّد عاملاً كابحاً للاستثمار الأجنبي، و كان اقتصاد دولة الإمارات حتى منتصف القرن العشرين اقتصاداً تقليدياً يعتمد على الزراعة والصيد والتجارة واستخراج اللؤلؤ، ومع اكتشاف النفط في بداية الستينيات في إمارة (أبو ظبي) بدأت حركة انتعاش اقتصادي، حيث وجهت عائدات النفط نحو الاستثمار في مجالات عدة، و شهدت دولة الإمارات تطوراً ونمواً متصاعداً في المجال الاقتصادي على الصعيدين العربي والعالمي [2].

وكما ذكرنا سابقاًتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة اقتصادية واستثمارية مستقرة قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي، لذا حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية، والتحسين المستمر للمناخ الاقتصادي، مما يطمئن ويشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار، وكذلك قامت دولة الإمارات بتوقيع العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بتشجيع الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي، والذي من شأنه جلب المزيد من الاستثمارات [3].

[1] نزيه عبد المقصود مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص23.

[2] موزة غباش ، مصدر سبق ذكره ، ص28.

[3] المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي 2012، الإمارات العربية المتحدة ، 2013، ص13.

ويعد العامل أو المحدد الاقتصادي من المحددات الرئيسة التي يتوقف عليها قرار المستثمر، ويقصد بالمحددات الاقتصادية مجموعة من العناصر التي يتميز بها اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمار، والتي من الممكن أن تؤثر في القرار الاستثماري بصورة إيجابية أو سلبية حسب طبيعة تلك العوامل[1]، ووضعت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات عدة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة ، وتنويع مواردها الاقتصادية، و بناء اقتصاد تنافسي يقوم على العلم والمعرفة، ولقد شهد الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة نجاح غير مسبوق مقارنة بدول نامية، وارتفعت معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية كافة [2]، ويعود ذلك إلى توفر مجموعة من العناصر، أهمها :

أولا: البنية التحتية المتطورة:

تُعّد الهياكل الأساسية و البنية التحتية للدولة من أهم العوامل التي تدفع باتجاه جذب الاستثمارات الأجنبية، ويقصد بها: (الطرق ، الموانئ ، المطارات، شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، والمرافق الخاصة بها، توفر الطاقة) كل ذلك أثر تأثيراً كبيراً في تكلفة الإنتاج، وتتكون البنية التحتية أيضاً من : الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها مكاتب القانون والتأمين و المحاسبة والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار، وكذلك مرافق النقل البري والبحري وغيرها من العوامل التي تُعّد عوامل أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى الدول للحفاظ على تلك الموارد في صورة حديثة وخالية من العيوب، لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر[3]، إذ عملت دولة الإمارات على تكوين هياكل أساسية ومتطورة خلال مدة السبعينيات لكي تصبح الإمارات دولة متميزة ومتطورة وقادرة على مواكبة النمو والتنمية في مختلف دول العالم، فقد قامت بإنشاء مطارات ضخمة تستوعب أضخم الطائرات وأكبرها، وموانئ ذات مواصفات عالمية تستقبل أضخم الناقلات والسفن، فأصبحت تلك المطارات والموانئ منافذ

[1] عبد الكريم كاكي، مصدر سبق ذكره ، ص70_71.

[2] محمد عبيد محمد، سياس التجارة الخارجية الإماراتية في اطار العضوية في منظمة التجارة العالمية، سلسلة دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014،ص22.

[3] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصدر سبق ذكره، ص32.

واسعة قُبالة حركة التجارة والاستثمار العالميين، وأسهمت في بناء مناخ استثماري جيد ، وقد جعل ذلك الإنفاق الاستثماري من دولة الإمارات منطقة جذب للاستثمارات والشركات العالمية التي أسهمت في مشاريع الهياكل الأساسية والبني التحتية [1].

وتمتلك دولة الإمارات إحدى أكثر البنى التحتية تطوراً في العالم، ومع ذلك تسعى دولة الإمارات إلى جعل بلادها من أفضل بلدان العالم في جودة البنية التحتية قبل احتفالات اليوبيل الذهبي لتأسيس الدولة في العام (2021)، وكذلك عن طريق خطة دبي الشاملة للتنمية العمرانية في العام (2020)، وعملت على استضافة الإكسبو العالمي[*] في العام (2020)، إذ سيتم إنفاق (30) مليار دولار أمريكي على البنية التحتية في موقع الإكسبو بإمارة دبي ، وهو ما سيصب في مصلحة الأجيال القادمة ، وكذلك تخطط الحكومة الاتحادية لإنفاق (63، 1 مليار دولار أمريكي) على تحسينات كبرى في البنية التحتية في أنحاء البلاد كافة[2].

وعملت دولة الإمارات على وضع إستراتيجية "الإمارات للتنمية الخضراء" في العام 2012 ، كما موضح في الشكل(11)، إذ يشكل الاقتصاد الأخضر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة مع تبني نهج الاقتصاد الأخضر عن طريق تعزيز التنافسية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، وجذب المزيد من الاستثمارات، ودعم الابتكار والمعرفة، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وتعزيز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه، فضلاً

[1] نجيب عبد الله الشامسي ، المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة (المقومات والتحديات والفرص)، الطبعة الأولى ، الشارقة ، المسار للدراسات والنشر، 2001 ، ص39.

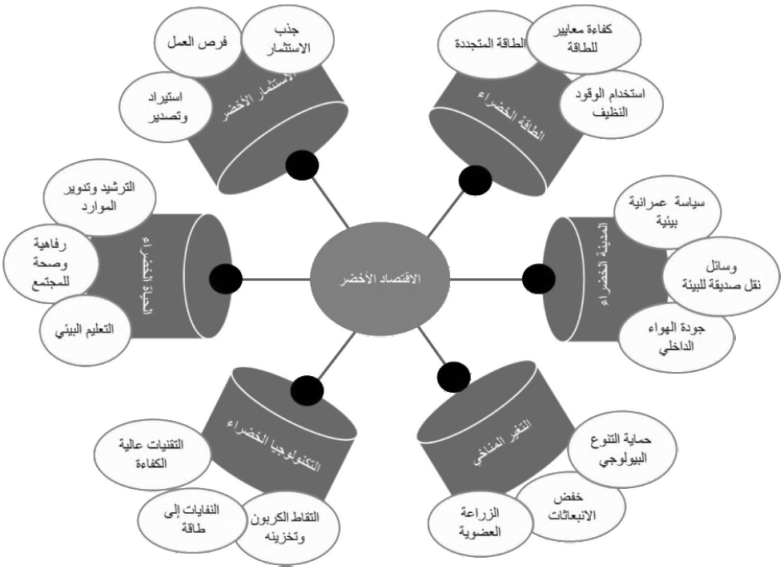
[*] الاكسبو: هو معرض دولي يقام كل 5 سنوات ويستمر لمدة أقصاها 6 اشهر ، وتعد الإمارات أول دولة في الشرق الأوسط تستضيف معرض الاكسبو . للمزيد ينظر: الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة لعام2013، مصدر سبق ذكره ، ص174.

[2] موسوعة الإمارات ،دولة الامارت العربية المتحدة ، متوفر على الرابط الاتي : www.uaeinteract.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

عن تعزيز سمعة الدولة عالمياً، إذ تسعى دولة الإمارات إلى أن تكون من أفضل دول العالم في العام(2021) عن طريق إستراتيجية التنمية الخضراء[1].

شكل (11)

المسارات الإستراتيجية للتنمية الخضراء



المصدر: الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة على شبكة الإنترنيت، إماراتنا بيئتنا، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.beeatna.ae/ar/web/guest/40، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

ثانياً: السياسة الاقتصادية:

ونعني بالسياسات الاقتصادية: تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي: كالسياسة النقدية والمالية والتجارية، وتلك السياسات تكون ذات تأثير كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ اتبعت دولة الإمارات منذ قيامها سياسة الحرية الاقتصادية أو سياسة الباب المفتوح، وهي

[1] الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة على شبكة الإنترنيت ، إمارتنا بيئتنا ، متوفر على الرابط الاتي، http: //www.beeatna.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

سياسة اتسمت بالمرونة العالية، وتعتمد على نظام السوق، وتميزت تلك السياسة بحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، وتلك السياسة منسجمة مع السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول المتقدمة، وبفضل هذه السياسة استطاعت دولة الإماراتان تستقطب الاهتمام العالمي، و لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، إذ أصبحت خلال مدة قياسية مركزاً تجارياً عالمياً ، و تلك السياسة جعلت من دولة الإمارات منطقة جذب للاستثمارات العالمية [1].

ثالثاً: استقرار أسعار الصرف:

إن سعر الصرف هو: السعر الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية ، فهو يؤدي دوراَ مهماً في الأنشطة الاقتصادية، و يؤثر تأثيراً كبيراً في قرار المستثمر الأجنبي، إذ يبحث المستثمر الأجنبي عن الاستقرارية في أسعار الصرف ليتجنب ما يسمى بـ (مخاطر العملة)، فكلما كان سعر الصرف للبلد المضيف أكثر استقراراً ، كان جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعمل ثبات سعر الصرف على تقليل المخاطرة وعدم اليقين، ومن ثم يؤثر في القرار الاستثماري [2].

وقد اتسمت السياسة النقدية في الإمارات باستقرار أسعار الصرف بالنسبة للعملة المحلية (الدرهم) مقابل العملات الأجنبية ، وحرية التحويل من عملة إلى أخرى على وفق أسعار السوق ، وحرصت السلطة النقدية على ثبات سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي منذ العام (1980)، وحتى الوقت الحاضر، إذ يبلغ سعر صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي لعام (2016)، نحو (3، 6725) و هو سعر ثابت منذ العام (1980)، كما موضح في الجدول (10)، مما أدى ذلك إلى تحقيق مناخ استثماري جيد في سوق الإمارات[3].

[1] عائشة محمد المحياس ، الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، شركة المطبوعات للطباعة والنشر ، 2009 ، ص32.

[2] بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة "جسر التنمية" ، العدد(23) ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص18.

[3] نجيب عبدالله الشامسي ، مصدر سبق ذكره ، ص41.

وبذلك فإنّ أي ارتفاع أو انخفاض بسعر صرف بالدولار الأمريكي سينعكس ذلك على الدرهم الإماراتي، إذ انعكس ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي في العام (2014)، بصورة إيجابية على الصادرات المتجهة لدولة الإمارات، نظراً لربطه بالدولار الأمريكي، إذ ارتفع سعر صرف الدرهم الإماراتي بنسبة (13، 7%) مقابل الين الياباني، (3، 6) من واردات دولة الإمارات بالين الياباني و(11، 4%) مقابل اليورو ما يزيد على(17، 2%) من واردات دولة الإمارات التي تأتي من منطقة اليورو، و (4، 2%) مقابل الجنيه الإسترليني (5، 8% من واردات دولة الإمارات بالجنيه الإسترليني)، و(2، 8%) مقابل الون الكوري الجنوبي (2، 4%) من واردات دولة الإمارات بالون الكوري الجنوبي ، و (4، 3%) مقابل الدولار السنغافوري (2، 4%) من واردات دولة الإمارات من سنغافورة، و(1، 3%) مقابل الروبية الهندية (13، 6%) من واردات دولة الإمارات من الهند ، (1، 9%) مقابل اليوان الصيني (14، 3%) من واردات دولة الإمارات من الصين ، وقد منح الانخفاض في العملات المحلية تلك الدول ميزة تنافسية لصادراتها إلى دولة الإمارات، كما خفض في الوقت نفسه تكلفة واردات دولة الإمارات لأغراض الاستهلاك والاستثمار[1].

[1] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، التقرير السنوي، أبوظبي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2014 ، ص17.

جدول (10)

أسعار الصرف للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي واليورو للمدة ما بين العامي(2001_2014)

العام	الدولار الأمريكي	اليورو
2001	3، 6725	3، 2721
2002	3، 6725	3، 4873
2003	3، 6725	4، 1898
2004	3، 6725	4، 5868
2005	3، 6725	4، 5494
2006	3، 6725	4، 6490
2007	3، 6725	5، 0590
2008	3، 6725	5، 4015
2009	3، 6725	5، 1237
2010	3، 6725	4، 8519
2011	3، 6725	5، 1405
2012	3، 6725	4، 7420
2013	3، 6725	4، 8849
2014	3، 6725	4، 8498

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق (11، 9)، و(12، 9)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2008، ص 379_380.

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق (11، 9)، و(12، 9)، 2015أبوظبي، صندوق النقد العربي ، 2015، ص507_508.

رابعاً: غياب الضرائب ومحدودية الرسوم:

تؤثر الضريبة في الميل للاستثمار ، إذ تؤدي الضريبة دوراً مهماً كـأداة للتـأثير في الاسـتثمار، فـإذا كانـت الضريبة مرتفعة تنخفض أرباح المستثمرين والعكس بالعكس [1]، ووفقاً لذلك فإنّ دولة الإمـارات لم تفـرض ضرائب دخل فيدرالية على الأعمال بشكل عام، وعلى الـرغم مـن حاجـة الدولـة إلى فـرض ضرائـب أو رفـع أسعار الخدمات الاجتماعية لتكون مورداً مالياً للميزانية، إلا أن الدولة حتى الآن لم تفـرض ضرائـب مبـاشرة أو غير مباشرة سواء كان ذلك على دخول الأفراد أم على عوائد الاستثمارات[2]، وذلك من شأنه ان يحفز ثقـة المستثمر في السوق المحلية من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة، وتحقيق عائد اكبر لهـا، وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في عدم تأثير دفع الضرائب في الأعمال ضمن تقرير "سهولة ممارسة نشاط الأعمال لعام 2016، "الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس أداء (189) دولة [3].

خامساً: تعدد المناطق الحرة في الإمارات:

يقصد بالمناطق الحرة بمفهومها الشامل: (جزءً من أراضي الدولة يقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو بري أو جوي دولي ، ويخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صـناعية وخدميـة وتجارية ، وذلك من اجل تحقيق أهـداف اقتصـادية واجتماعيـة معينـة، ويخضـع لنظـام اقتصـادي خـاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير انه يخضع لتلك الدولة إداريا وامنياً)[4].

[1] محمد خالد المهـايني، دور الضريبـة في عمليـات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة مـع حـالات تطبيقيـة في التشريـع الضريبي المقارن ، مجلة جامعة دمشق ، العدد(2) ، دمشق ، جامعة دمشق، 2003 ، ص263.

[2] نجيب عبد الـلـه الشامسي ، مصدر سبق ذكره ، ص43.

[3] مجموعـة البنـك الـدولي ،doing business ، قيـاس أنظمـة نشـاط الأعـمال ، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //arabic.doingbusiness.org/dataarab-emirates تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

[4] علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، الاسـتثمار في المنـاطق الحـرة في العـراق (التحـديات والفـرص) ، بغـداد، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، 2011، ص3_4.

وتُعّد المناطق الحرة من أهم العوامل المشجعة للاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن وجود عدد من المناطق الحرة التي تقدم مزايا تنافسية، وتتوزع على مختلف الإمارات، وقد أدت دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين[1]، وهنالك في الإمارات العربية المتحدة موجود (38) منطقة حرة، وهي أكثر بلد في الشرق الأوسط يحتوي على مناطق حرة، إذ بلغت في دبي وحده (20) منطقة حرة [2]، وكما موضح في الجدول (11)، حيث تُعّد المناطق الحرة الركيزة الأساسية للاقتصاديات في المنطقة، ولذلك عملت حكومة أبو ظبي على إنشاء المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (zones corp) في العام (2004)، بهدف إدارة وتشغيل المناطق الاقتصادية المتخصصة حيث تُعّد المؤسسة كبرى جهات تشغيل المناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطة ترخيص جميع الأنشطة الصناعية في أبو ظبي[3].

وحسب تقرير البنك الدولي بخصوص "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016، " حيث احتلت الإمارات وللمرة الثالثة على التوالي المرتبة الأولى عربياً [4]، ونمت تجارة المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام (2013)، و بنسبة (16%) مقارنة بالعام (2012)، إذ ارتفع إجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة من (122، 4) مليار دولار في العام (2012) إلى (141، 6) مليار دولار في العام (2013)، و بزيادة تقدر نحو (19.2) مليار

[1] نجيب عبدالله الشامسي ، مصدر سبق ذكره ، ص48.

[2] وائل الخطيب،الإمارات تحتضن اكبر عدد من المناطق الحرة إقليميا، صحيفة البيان الإماراتية، نشر في تاريخ 18/أغسطس /2013، متوفر على الرابط الآتي : www.albayan.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

[3] روبرت أندرسون ، تعزز اقتصاد أبوظبي وتسهم في تطوير الموارد البشرية ، المناطق الاقتصادية الحرة ، مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي ، العدد16 ،2011، متوفر على الرابط الآتي:
https: //www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

[4] وام وكالة أنباءالإمارات ، شبكة دولية متوفر على الرابط : https: //www.wam.ae ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

دولار[1]، حيث تُعّد المناطق الحرة في دولة الإمارات من العناصر الجاذبة للمستثمرين الأجانب وذلك للحوافز والتسهيلات الآتية[2]:

1. امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة (100%) وبدون الحاجة إلى شريك محلي.
2. الإعفاء التام من ضرائب الاستيراد والتصدير.
3. حرية تحويل رأس المال والأرباح بأكملها.
4. إعفاء الشركات من الضرائب لمدة (15) عاماً قابلة للتجديد لمدة مماثلة.
5. عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
6. المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية، مثل: الكفالة والسكن.

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة ، الهيئة الاتحادية للجمارك ، جمارك الإمارات المناطق الحرة ، نشرة إحصائية الكرتونية ، العدد (21)، ديسمبر ، 2014، ص5.

[2] احمد العنانبة ، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد ، دراسة تحليلية ، العدد(1)، 2015، ص6.

جدول (11)

توزيع المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة

الإمارة	المنطقة الحرة
أبو ظبي	منطقة أبو ظبي الحرة (ADAFZ) مدينة أبو ظبي الصناعية الهيئة العليا للمناطق الصناعية منطقة TOWFOUR 54 ميناء خليفة والمنطقة الصناعية KIZAD
دبي	منطقة دبي الأكاديمية منطقة دبي الحرة (DAFZ) منطقة دبي للتكنولوجيا والأبحاث(DUBIOTECH) منطقة دبي للسيارات والمركبات (DUCAMZ) منطقة دبي للذهب والألماس منطقة دبي للرعاية الصحية منطقة دبي الصناعية (DIC) منطقة دبي الأكاديمية الدولية مركز دبي المالي الدولي (DIFC) مدينة دبي للانترنت قرية دبي الذكية مدينة دبي للإمدادات مدينة دبي للإعلام مركز دبي للسلع المتعددة (DMS FREE ZONE) منطقة دبي للتعهيد واحة دبي للسيليكون مدينة دبي للاستديوهات حديقة دبي التكنولوجية منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والاعلام

	منطقة أبراج بحيرة جميرة الحرة
الفجيرة	مدينة الإبداع بالفجيرة منطقة الفجيرة الحرة
رأس الخيمة	منطقة رأس الخيمة الحرة منطقة رأس الخيمة الإعلامية الحرة
الشارقة	المنطقة الحرة العالمية بمطار الشارقة منطقة حمرية الحرة
ام القيوين	منطقة احمد بن راشد الحرة (AFZ)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ قائمة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة، شبكة، Focus Business Servicesمتوفر على الرابط التالي : http: //ae.fbsemirates.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/16.

_ وائل الخطيب ، الإمارات تحتضن اكبر عدد من المناطق الحرة إقليمياً، صحيفة البيان الإماراتية ، دبي ، تم النشر في تاريخ 13/أغسطس /2013متوفر على الرابط الآتية:

http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2013-08-18-1.1943093، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/16.

سادساً: الأسواق المالية:

تؤدي أسواق الأوراق المالية دوراً مؤثراً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو أفضل الاستثمارات، لكونها تمثل سوقاً لتراكم رأس المال [(1)]، وعملت أسواق رأس المال الإماراتية على جذب المزيد من الاستثمارات، وذلك بعد أن تم تأسيس (هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع) بموجب القانون الاتحادي رقم(4) لسنة 2000[(2)]، ونصت المادة رقم (2) من القانون على أن تنشأ في عاصمة الدولة هيئة تسمى هيئة الأوراق المالية والسلع وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال

[(1)] دينا احمد عمر ، اثر الأسواق المالية العربية في النمو الاقتصادي ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (96)، الموصل ، جامعة الموصل، 2009، ص56.

[(2)] محمد بن فهد العمران ، الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة)، الرياض ، جمعية الاقتصاد السعودية ، اللقاء السنوي الخامس عشر ،2005 ، ص3.

المالي والإداري وبالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامها وفقاً لأحكام ذلك القانون والأنظمة التي تصدر تنفيذاً له وتلحق بالوزير[1]، وقد بلغ إجمالي حجم التداول خلال العام (2014)، نحو (217، 9) مليار سهم بقيمة (143، 2) مليار دولار تقريباً[*]، وقد بلغت نسبة الارتفاع في حجم التداول (21، 95%)، أما فيما يتعلق بقيمة التداول بلغت نسبة الارتفاع (115، 11%)، وبلغ عدد الشركات داخل السوق (125) شركة[2].

1_سوق دبي للأوراق المالية:

تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم (14) لعام (2000)، وقد تم افتتاح السوق في 26/آذار/2000، حيث يُعّد أول سوق مالي يتم طرحه أسهمه للاكتتاب العام في الشرق الأوسط ، وهو أول سوق مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية، إذ بلغ حجم التداول منذ افتتاح السوق لنهاية العام2001، نحو (38، 66) مليار دولار[3].

2_ سوق أبو ظبي للأوراق المالية:

تم تأسيس سوق أبو ظبي للأوراق المالية بموجب القانون الأميري رقم (3) سنة(2000)، وبموجب هذا القانون، فإنّ السوق يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري وبالصلاحيات الرقابية و التنفيذية اللازمة لممارسة مهامه ، وله ان ينشئ فروع ومراكز له خارج أبو ظبي. وقد شهد سوق أبو ظبي تطوراً ملحوظاً في جميع مؤشرات الأداء منذ افتتاحه بتاريخ 2000/11/51 [4].

[1] المادة (2) ، قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة ، 2000.

[*] تم تحويل العملة المحلية الإماراتية (الدرهم الإماراتي)إلى الدولار الأمريكي، وذلك استناداً إلى سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، ملحق (11/9)، ص507.

[2] هيئة الأوراق المالية والسلع، التقرير السنوي ، الإمارات العربية المتحدة، هيئة الأوراق المالية والسلع، 2014 ، ص4.

[3] مصرف الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي، أبوظبي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2000، ص40.

[4] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي ، أبوظبي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2011، ص37.

وشهد سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وسوق دبي ارتفاعاً طفيفاً في تداولات المستثمرين الأجانب ليصل إجمالي قيمة الشراء للأجانب من الأسهم خلال العام(2014)، نحو(62، 57) مليار دولار لتشكل ما نسبته(43، 63%) من إجمالي قيمة التداول، وبلغت قيمة مبيعاتهم نحو(60، 77) مليار دولار لتشكل ما نسبته(42، 38%) من إجمال قيمة التداول ، ونتيجة لذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق في العام (2014)، نحو(1، 79) مليار دولار[1].

مما سبق يتبين لنا: إنّ أسواق المال عملت على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية منذ تأسيس هيئة الأوراق المالية والسلع وتطورت السوق المالية بشكل سريع وملحوظ، اذ زاد عدد الشركات فيها من (17) شركة مساهمة إلى (125) شركة في العام 2014، و كما مبين في الجدول(12) ، وان التشريعات والقوانين التي تعمل في ظلها أسواق الأوراق المالية تضمن حرية تدفق الأموال إلى دولة الإمارات دون قيود مما ذلك يبعث على الطمأنينة لدى المستثمر، ويسُهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية .

جدول (12)

أداء سوق الإمارات للأوراق المالية خلال المدة ما بين العامي(2001_2014).

السنة	مؤشر سوق الإمارات	حجم التداول بالأسهم دولار	قيمة التداول بالدولار	عدد الصفقات	عدد الشركات المدرجة
2001	1، 116، 68	21، 035، 785	412، 545، 080	19، 334	27
2002	1، 253، 36	29، 893، 557، 762	1، 051، 430، 366	36، 334	37
2003	1، 657، 24	152، 876، 743	2، 030، 709، 004	50، 712	44
2004	3، 251، 57	1، 652، 628، 032	18، 185، 436، 636	299، 280	53
2005	6، 839، 97	9، 206، 789، 190	138، 834، 041، 129	2، 300، 452	89

[1] الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي ، المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية والزراعية والبيئية 2014 ، أبوظبي، المركز الوطني للإحصاء 2015 ، ص53 .

2006	4، 031، 01	13، 870، 625، 252	113، 859، 579، 688	3، 138، 749	106
2007	6، 016، 21	11، 664، 206، 457	150، 941، 751، 726	3، 354، 617	120
2008	2، 552، 23	34، 428، 667، 284	146، 258، 520، 103	3، 257، 450	130
2009	2، 771، 56	40، 380، 490، 812	66، 300، 854، 859	2، 728، 964	133
2010	2، 655، 32	15، 249، 383، 492	28، 265، 468، 665	1، 158، 505	129
2011	2، 341، 42	11، 162، 931، 788	15، 471، 530، 054	728، 097	128
2012	2، 561، 21	15، 482، 199، 156	19، 252، 693، 600	880، 087	123
2013	4، 313، 56	48، 654، 148، 940	66، 577، 184، 592	1، 894، 030	120
2014	4، 580، 13	59، 331، 576، 023	143، 214، 508، 176	3، 272، 329	125

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، الإمارات العربية المتحدة، هيئة الأوراق المالية والسلع، 2014، ص3.

_هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، الإمارات العربية المتحدة، هيئة الأوراق المالية والسلع، 2013، ص4.

(*) تم تحويل العملة المحلية الإماراتية (الدرهم الإماراتي) إلى الدولار الأمريكي، وذلك استناداً إلى سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، صندوق النقد العربي، ملحق (11/9) ، ص507.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد بقي النمو الاقتصادي متماسكاً في العام 2014 ، أما معدل البطالة فقد بقي محدوداً ، إذ بلغ النمو الاقتصادي لدولة الإمارات(4، 6%) لعام 2014 ، وسنتطرق لتلك المتغيرات الاقتصادية وغيرها بشكل مفصل في مطلب آخر من الدراسة .

المطلب الثالث

الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة

القانون والقضاء يُعّدان من أهم العوامل التي تؤدي دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره، إذ إنّ المستثمر الأجنبي فرداً كان أم شركة لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلاّ إذا توفرت له الضمانات القانونية الكافية، وتقُوم قوانين وتشريعات الاستثمار وطنية كانت أم دولية بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية والعلمية في الدول الأخرى، وان عدم وجود نظام قانوني كفوء وهياكل قانونية توفر الضمانات للمستثمر الأجنبي، فإنّ ذلك سيؤدي إلى عدم ثقة المستثمر الأجنبي بالهياكل القانونية داخل الدولة .

وعليه، فالقوانين يجب أن تتمتع بالاستقرار، وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً على ضرورة وجود القضاء العادل، ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وتوفر الحماية القانونية له، والتي تعد من العناصر المهمة في تهيأة المناخ الاستثماري، وكذلك الدور الذي تؤديه المؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده عن طريق التعقيدات والبيروقراطية والروتين الإداري[1].

ويمثل الإطار التشريعي الكيان الحاكم لأوجه النشاط الاقتصادي كافة، وان وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يُعّد من العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري، و لكي يكون ذلك الإطار التشريعي جاذباً للاستثمارات، فلا بد من توفر مقومات عدة وأهمها[2] :

[1] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الاسكوا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة ، نيويورك، الأمم المتحدة ، 2008، ص2.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مصدر سبق ذكره ، ص34.

1. وجود نظام قانوني موحد للاستثمار الأجنبي وكفوء يتسم بالوضوح والاستقرار، ولا يتعارض مع القوانين والتشريعات الأخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار، ومواجهة الفساد الإداري .

2. توفير الحماية القانونية التي تكفلها الأنظمة القانونية للبلد المضيف للاستثمارات الأجنبية: كالحماية ضد المخاطر غير التجارية: (التأميم، المصادرة، نزع الملكية، وغيرها)، وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم التحويل للأرباح الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

3. وجود قوانين قادرة على حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة ، فكلما كانت تلك القوانين واضحة ، شجعت المستثمر الأجنبي على الاستثمار في ذلك البلد .

كما أن الدول تسعى لزيادة المشاريع الإنتاجية، والنمو الاقتصادي عن طريق توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لا يتحقق إلاّ في ظل وجود قواعد وأنظمة وأعراف وتقاليد وقوانين وهياكل ضامنة لبيئة الأعمال داخل الدولة ، وذلك يتوفر عن طريق توفير الإطار المؤسسي داخل الدولة ، إذ تُعرف المؤسسات: بأنّها الأطر التنظيمية أو التنظيمات التي تحكم سير العمل في أسواق العمل والإنتاج والأسواق المالية، كما تشمل كفاءة القطاع العام ودرجة الفساد وفرض سيادة القانون وحقوق الملكية، وان المؤسسات الجيدة تسهل فاعلية السياسات، وتوفر للمستثمر قدرة كبيرة على المراقبة الدقيقة للبيئة الاقتصادية، وتحديد وتشخيص الفرص والتحديات بسهولة ويسر، فالمؤسساتية تُعّد عنصراً جوهرياً لجذب المزيد من أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا يجب العمل على إرساء وتعزيز الحكم الراشد، وتكريس مبدأ الشفافية، والعمل على تطوير قاعدة بيانات خاصة بتوزيع الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية، إذ تُعّد المؤسساتية من أهم مرتكزات البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إنّ استقرار المؤسساتية داخل البلد المضيف تنعكس بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لما يوفره من ضمانة لسيادة

القانون واستقلال القضاء، وضمان حقوق الملكية العامة وتكوين شريحة اجتماعية واسعة لها القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية[1].

وقد سعت دول الإمارات العربية المتحدة على وضع عدداً من القوانين والأحكام والتشريعات الاقتصادية، ولاسيما في بداية الثمانينيات، الضامنة لحقوق المستثمر، والتي تسُهم في خلق مناخ اقتصادي متميز يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية [2].

كما اتبعت دولة الإمارات سياسة الحرية الاقتصادية أو الباب المفتوح، وحققت السياسة التي اتبعتها طفرة جيدة في تشريعاتها وقوانينها الاقتصادية أكدت على مكانة الدولة الاقتصادية، وجعلت من الإمارات مركزاً للتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية ، وقد كان لتلك التشريعات والقوانين الأثر الكبير في استقطاب ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية للدولة ، وأكدت تلك القوانين على أهمية صيانة حقوق المستثمرين والمساهمين والمودعين، وكذلك أكدت على حرية حركة المال والأيدي العاملة من داخل الدولة وخارجها، دون أن تكون هناك قيود تعيق حركة رأس المال أو الأيدي العاملة [3].

ووفقاً للمادتين: (121) و(122)[*] من دستور الإمارات يجوز لكل إمارة ان يكون لها قوانينها وسلطتها القضائية الخاصة بها مالم يتعارض ذلك مع قوانين السلطة الاتحادية

[1] محمد احمد زيدان ، حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية الى دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر ،2015، ص305_306.

[2] نجيب عبدالله الشامسي ،مصدر سبق ذكره ، ص42_ص43.

[3] نجيب عبدالله الشامسي ، اقتصاديات الإمارات حقيقة الواقع وأفاق المستقبل ، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، المسار للدراسات الاقتصادية والنشر ، 2003، ص37.

[*] تنص المادة (121) : ينفرد الاتحاد بالتشريع في الشؤون الآتية : علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة ، تسليم المجرمين ، البنوك ، التأمين بأنواعه ،حماية الثروة الزراعية والحيوانية ، التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات والإجراءات قُبالة المحاكم المدنية والجزائية ، حماية الملكية الفنية والصناعية وحقوق المؤلفين ، المطبوعات والنشر ، استيراد الأسلحة والذخائر ما لم تكن لاستعمال القوات المسلحة او قوات الأمن التابعة لأي إمارة ، شؤون الطيران الأخرى التي لا تدخل في اختصاصات الاتحاد التنفيذية تحديد المياه الإقليمية وتنظيم الملاحة في أعالي البحار ، تنص المادة (122)على انّ : تختص الإمارات بكل ما لا تنفرد فيه السلطات الاتحادية بموجب أحكام المادة السابقة . للمزيد ينظر. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971، المادتين (121)،و(122)، ص74_ص75.

، وتطبق المحاكم المحلية والفدرالية في الإمارات القوانين الفدرالية ، فضلاً عن القرارات والأحكام والقوانين الصادرة عن الحكام المحليين في كل إمارة[1].

وبصفة عامة تتميز دولة الإمارات ببيئة عمل جاذبة لقطاع الأعمال، وذلك لما تتمتع به من سهولة الإجراءات وبساطتها ووضوح القوانين وشفافيتها، فقد أصدرت وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ، مجموعة من القوانين، وأهمها:

أولا : قانون الشركات التجارية:

هنالك العديد من البنى القانونية التي تنظم أعمال المستثمرين، غير أن قانون الشركات التجارية هو القانون الأهم، والذي يثير اهتمام المستثمرين الأجانب، وعليه، سنقوم بتحديد أهم ما نص عليه قانون الشركات التجارية والتعديلات التي طرأت عليه، وكما يأتي:

1_ القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1981، بشأن الوكالات التجارية: و يختص ذلك القانون بتنظيم مسألة تعيين الوكلاء التجاريين ، وممثلي المبيعات و الموزعين في الإمارات، و يقصد بالوكالة التجارية تمثيل الموكل بوساطة وكيل توزيع أو بيع أو عرض أو تقديم سلعة ، أو خدمة داخل الدولة نظير عمولة أو ربح ، والموكل هو: المنتج أو الصانع في الداخل أو الخارج أو الموزع الحصري المعتمد من المنتج بشرط ألاّ يزاول المنتج أعمال التسويق بنفسه [2].

[1] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ،التقرير الوطني بخصوص وضع القوانين التجارية في الإمارات العربية المتحدة ، مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، دبي، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2008، ص13.

[2] المادة (1)، قانون تنظيم الوكالات التجارية الاماراتي رقم (18) لسنة 1981، ص2.

2_القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984[1]**:** وهو ينظم الشركات التجارية، وتسري أحكامه على كل شركة تؤسس في الدولة، وكل شركة تؤسس في الدولة تحمل جنسيتها.ولكن ذلك لا يمنع بالضرورة تمتع الشركة بالحقوق المقصورة على المواطنين، فالشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بآن يسهم كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح، وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل و اقتسام ما ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة.

وقد تعرض ذلك القانون الاتحادي إلى تعديلات عدة، وتتضمن تلك التعديلات القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1985، والقانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1988، والقانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1998، والقانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000، والقانون الاتحادي الذي صدر في 10/ أب /2009، والذي تضمن: قراراً بإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بقيمة (150000) درهم أي ما يعادل (40، 844) ألف دولار لتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة في دولة الإمارات، مما منح ذلك دافعاً قوياً لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة [2]، وآخر التعديلات التي طرأت على ذلك القانون هو القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015.

3_ القانون الاتحادي الجديد رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية [*]**:** والذي تضمن: بعض التعديلات الجديدة، و أول تلك التعديلات عن القانون السابق: انّه سمح بتأسيس الشركات من قبل مساهم واحد، ويجب أن يقترن اسم الشركة باسم مالكها الفرد، والتغيير الثاني تمثل بالنص صراحة على جواز تضمين (شروط التنازل عن الحصص) في عقود تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وتضمن التغيير الثالث:

[1] المادتين (2) و(3) ،القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 ، 1984 ، ص1_2

[2] قانون الشركات التجارية ، حكومة أبوظبي الإلكترونية ، تم نشره في تاريخ : 2013/10/13، متوفر على الرابط الآتي : https: //www.abudhabi.ae/portal/public/ar/business/labour ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/19.

إضافة مفهوم الشركات القابضة وتقنين نشاط وآليات عملها، وكذلك شركاتها التابعة [1]، إذ يهدف ذلك القانون إلى المساهمة في تطوير بيئة الأعمال، وقدرات الدولة ومكانتها الاقتصادية بتنظيم الشركات طبقاً للمتغيرات العالمية، لاسيما ما تعلق منها بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء ودعم تدفق الاستثمار الأجنبي وتعزيز المسئولية المجتمعية للشركات[2].

وان أهم ما نص عليه قانون الشركات التجارية الشرط الذي يفترض ألّا تقل الحصة المحلية العامة في أي شركة تجارية عن (51%) فيما تخصص الحصة الباقية، و هي (49%)إلى الأجانب، وان مالك الأسهم الإماراتي ليس بالفعل المالك الحقيقي لـ(51%) من الأسهم، بل هو الأمين الذي يحظى بالفوائد ذاتها التي يحظى بها مالك الأسهم الأجنبي باستثناء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي التي وقعت على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالرياض في7/ حزيران1981، ووفقاً لأحكام القانون رقم (2) لسنة 1989، والذي يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالقيام بأعمالهم في الإمارات، ويجب على الشخص الذي يرغب بالشروع في العمل أن يكون شخصاً طبيعياً مقيماً في الإمارات، أي أنذلك القانون يخص الاستثمارات غير المباشرة[3].

[1] حسام عبد النبي ، تغييرات إيجابية بقانون الشركات الجديد ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، دبي ، تم نشره في تاريخ 12/مايو /2015، متوفر على الرابط الآتي : http: //www.alittihad.ae/details.php?id=46013&y=2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/19.

_ للمزيد حول قانون الشركات التجارية: الاطلاع على مواد القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015.

[2] القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015بشأن الشركات التجارية، المادة (2) ،الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، دبي ، معهد دبي القضائي ،2015، ص 29.

[3] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في الإمارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره ، ص22_ص24.

ثانياً: حقوق الملكية:

إن العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشرة مهمة جداً، إذ إنّ نظام الحماية إذا كان ضعيفاً، فإنّ ذلك سيؤدي إلى ارتفاع احتمالية التقليد، والتعدي على الحقوق، مما يجعل تلك الدولة أقل جاذبية للاستثمار، ويقصد بحقوق الملكية هي: تلك الحقوق التي تمنح (الأشخاص، المنظمات ، المؤسسات ، الدول) مقابل ابتكاراتهم الفكرية، وتؤمن للمبتكر حقوقاً خاصة في استخدام اختراعاته لمدة محدودة من الزمن، وفي أماكن محدودة ، وتعرف ايضاً بأنها الحقوق القانونية الناشئة كافة عن أي نشاط أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكارات صناعية أو فكرية أو أدبية[1].

فالملكية الفكرية: هي حصيلة جهود يبذلها المؤلفون والفنانون و المخترعون و الباحثون في شتى المجالات العلمية والأدبية [2]، و تُعّد حماية حقوق الملكية من العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية، إذ أنّ أصول تلك الشركات تتكون بنسبة كبيرة من منتجات غير ملموسة، مثل: (العلامات التجارية، براءات الاختراع ، الخبرات الإدارية، نتائج البحث والتطوير وغيرها)، وتبرز أهمية تلك الحماية في الصناعات الحيوية، مثل: (الكومبيوتر، الصناعات السلكية واللاسلكية، وصناعة الدواء)، كونها صناعات متطورة، إذ تُعّد التكنولوجيا فيها أداة تنافسية رئيسة فيتطور منتجات وأسواق جديدة[3]، ومن أهم قوانين الملكية الفكرية الرئيسة التي أصدرتها الجهات التشريعية في الإمارات، وهي[4]:

[1] رغد فوزي الطائي ، الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية ،مجلة جامعة الكوفة ، العدد(10) ، كلية الحقوق ، مركز دراسات الكوفة، 2008، ص143.

[2] صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، ابوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009، ص84.

[3] مركز المشروعات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص27.

[4] المنظمة العالمية للملكية الفكريةWIPO، قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية ، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.wipo.int/wipolex/ar/profile.jsp?code=AE

1_القانون الاتحادي رقم (37) لسنة 1992 في شأن العلامات التجارية المعدل بالقانون رقم (19) لسنة 2000، والقانون رقم (8) لسنة 2002:

يوفر القانون الحماية للمعاملات التجارية المسجلة في دولة الإمارات، ويهدف إلى حماية أصحاب المشاريع التجارية والمستهلكين على السواء، ويتضمن القانون: تعريف للعلامات التجارية و العلامات التي لا يمكن تسجيلها: كالعلامات التجارية و إجراءات التسجيل وإلغاء ونقل ملكية العلامات التجارية ورهنها وترخيص الغير باستخدامها، فضلاً عن العقوبات المقررة لمخالفة أحكام ذلك القانون و أحكام عامة وانتقالية[1].

2_القانون الاتحادي رقم (40) لسنة 1992 في شأن المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف:

ينص القانون على حماية مؤلفو المصنفات الفكرية المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم آياً كانت قيمة تلك المصنفات أو نوعيتها أو الغرض من تأليفها أو طريقة التعبير عنها ، ويجري أحكام ذلك القانون على مصنفات مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنشر داخل البلاد أو خارجها ، وكذلك مصنفات غير مواطني دولة الإمارات، والتي تنشر داخل الدولة أو خارجها [2].

3_ القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006 المعدل لقانون رقم (17) لسنة 2007 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية:

يمنح القانون حماية مؤقتة للاختراعات وللرسوم والنماذج الصناعية التي تعرض في معارض داخل الدولة، وذلك طبقاً للشروط والإجراءات التي تنظمها اللائحة التنفيذية لذلك القانون ، وتمنح شهادة المنفعة عن كل اختراع جديد قابل للتطبيق الصناعي، و لكنه لا

[1] وزارة الثقافة والإعلام، القانون رقم (37) لسنة 1992 في شأن المعاملات التجارية،المادتين (2) و(3)، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام، 1992، ص2.

[2] وزارة الثقافة والأعلام، القانون الاتحادي رقم (40) لسنة 1992 في شأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف ،المادتين (2) و(3) ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإعلام، 1992، ص2_3.

ينتج عن نشاط ابتكاري كافٍ لمنح براءة اختراع عنه ، وكذلك يذكر اسم المخترع في براءة الاختراع أو شهادة المنفعة ما لم يعلن المخترع كتابة عن رغبته في عدم ذكر اسمه[1].

4_ القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المرافقة:

يوفر القانون الحماية لمؤلفين المصنفات الفكرية وأصحاب الحقوق المجاورة إذا وقع الاعتداء على حقوقهم داخل الدولة، وينص ايضاً على حماية الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها في ذلك القانون مدة حياته خمسين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاته، و كذلك ينص على العقوبات لمخالفي القانون[2].

و نلحظ: ان دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بوضع حقوق الملكية الفكرية، فهي تدرك: أنها تدعم بيئتها التنافسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، لذا دخلت طرفاً في اتفاقيات دولية عدة تتعلق بحماية الملكية الفكرية، وهي[3]:

_الاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية:

- اتفاقية الانضمام إلى منظمة الوايب وفي العام1974
- اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة Trips[*] في العام1994.

[1] وزارة الثقافة والإعلام ، القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006 المعدل لقانون رقم (17) لسنة 2002 بشأن حماية وتنظيم الملكية الصناعية لبراءة الاختراع والرسو والنماذج الصناعية ، المواد (3) ، (5) ،(10)، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام ، 2006، ص7_9.

[2] وزارة الثقافة والإعلام، القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن المؤلف والحقوق المجاورة ، المادتين (2)و (20) ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإعلام، 2002، ص5_10.

[3] جمعية الإمارات للملكية الفكرية ، الملكية الفكرية في قوانين الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع الآتي: http://www.eipa.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

[*] Trips: هي اختصار لـ (Agreement on Trade Related of Intellectual Property Rights) ، وهي اتفاق دولي تديره منظمة التجارة العالمية (wto) ، و وضعت اتفاقية التربس لتدبير الإجراءات اللازمة لانفاذ حقوق الملكية الفكرية ضد أي اعتداء قد يقع عليها ، كما أسهمت أحكامالانفاذبتلك الاتفاقية في تلبية الحاجة الى وضع الحد الأدنى من معايير حماية الملكية الفكرية موضع التنفيذ ، للمزيد ينظر: حسن جميعي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ندوة الويبةالوطنية عن الملكية الفكرية للمسئولين الحكوميين ، البحرين ، وزارة الإعلام ، 2004، ص2.

_ الاتفاقيات الدولية في مجال العلامات التجارية :

- اتفاقية باريس[*] لحماية الملكية الصناعية في العام1996

_ الاتفاقيات الدولية في مجال براءات الاختراع:

- معاهدة التعاون في شأن البراءات في العام1998
- مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون الخليجي فيالعام1998

3_ في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

اتفاقية بيرن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية في العام 2004.

- اتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة في العام 2004.
- اتفاقية الوايب و لحقوق المؤلف (WTO) في العام2004.
- اتفاقية الوايب و بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT) في العام2005.

وعن طريق ذلك يتبين لنا: إنّ دولة الإمارات تُعد بيئة خصبة ومناسبة لأي مبدع أو مستثمر أو مبتكر ينوي الاستثمار وإدخال أمواله إلى الدولة، إذ توفر له نظام تشريعي قانوني يحميه ويحمي استثماراته ويوفر له البيئة الملائمة لتطوير أعماله دون أن يفكر بمخاطر التعرض لأي اعتداء أو انتهاك في مجال الملكية الفكرية، وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اغلب الاتفاقيات والمعاهدات و المنظمات الراعية لحقوق الملكية الفكرية، وانعكس ذلك على دولة الإمارات بوصفها مركزاً للثقافة والتجارة في المنطقة.

[*] اتفاقية باريس : تطبق اتفاقية باريس التي عقدت في العام 1883، على الملكية الصناعية بأوسع مفاهيمها بما في ذلك البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية ونماذج المنفعة وعلامات الخدمة والأسماء التجارية والبيانات الجغرافية وقمع المنافسة غير المشروعة ،وتُعّد تلك الاتفاقية أول خطوة كبرى تتخذ لمساعدة المبدعين على ضمان حماية مصنفاتهم الفكرية في البلدان الأخرى ، للمزيد ينظر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، متوفر على الرابط الآتي : http: //www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

4_ مشروع قانون المنافسة:

وهو القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012، والذي جاء لتعزيز مبدأ تشجيع المنافسة، وترسيخ آليات السوق ، إذ يُعّد احد المدخلات الأساسية لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وهو ما يتوافق مع ما أوصت به منظمة التجارة العالمية (الجات) [1]، ويهدف ذلك القانون إلى حماية وتعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية ، وذلك عن طريق توفير بيئة محفزة للمنشآت من أجل تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المستهلك ، وتحقيق تنمية مستدامة في الدولة، والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية عن طريق حظر الاتفاقات المقيدة ، وحظر الأعمال والتصرفات التي تفضي إلى إساءة استغلال لوضع مهيمن ، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي ، وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها[2]. وقد رتب القانون الاتحادي بشأن المنافسة عقوبة على كل منشأة تثبت عليها إساءة استغلال وضع مهيمن، وهي غرامة لا تقل عن (000، 500) خمسمائة ألف درهم إماراتي، أي ما يعادل (136) ألف دولار تقريباً، ولا تزيد عن (000، 5.000) خمسة ملايين درهم، أي ما يعادل (1، 361، 470) مليون دولار [3].

وكانت تلك القوانين الاتحادية السابقة والتشريعات القانونية والاتفاقيات الدولية والإقليمية بمجموعها، قد وفرت بيئة قانونية مستقرة، أدت إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في البيئة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فأصبحت الوجهة الأولى له، لما توفره من مناخ مستقر وجاذب ومحفز للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] محمد حمو ، دور واهمية سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية في دولة الإمارات العربي المتحدة ، ورقة بحثية ، الجزائر، جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية،،2012، ص473.

[2] المادة (1)، القانون الاتحادي الإماراتي رقم (4) لسنة 2012، ص2.

[3] احمد محمد الصاوي ، الاطار القانوني لحظر الممارسات المقيدة للمنافسة(دراسة مقارنة في ضوء القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012في شأن تنظيم المنافسة والتشريعات القانونية المقابلة ،مجلة رؤى استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ،جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا ، 2015، ص27.

ثالثاً: الاتفاقيات الإقليمية والدولية:

أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والاستثمارية مع دول العالم بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي، وخلق بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار الأجنبي، وإقامة علاقات اقتصادية طويلة الأمد، إذ على الصعيد الإقليمي انضمت دولة الإمارات إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم كل من: (دولة الإمارات، السعودية ، قطر، الكويت، سلطنة عمان ، والبحرين) في 31/ كانون الأول/2001، خلال عقد قمة دول مجلس التعاون الخليجي في عمان[1].

وبموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وقعت الإمارات عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من العراق وسوريا ولبنان والمغرب والأردن، إذ تؤدي المناطق الحرة دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية التي توفرها، فضلاً على مزايا التملك الكامل التي تمنحها للمستثمر الأجنبي اذ تعد المناطق الحرة من أهم العوامل المشجعة على للاستثمارات الأجنبية ، و على الصعيد الدولي فقد وقعت على عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع (12) دولة في قارة آسيا، و (8)دول في قارتي: أفريقيا وأوروبا ، ودولتين في كل من: أمريكا الجنوبية وأستراليا، إذ تهدف تلك الاتفاقيات إلى تطوير مستوى التجارة والتعاون الاقتصادي وتعزيز التكامل الاقتصادي على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة [2].

وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية (الجات) في العام 1996 [3]، وقد تعهدت دولة الإمارات بالتزامات محددة للحصول على عضويتها في

[1] الهيئة الاتحادية للجمارك ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، متوفر على الرابط التالي : https: //www.fca.gov.ae/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

[2] اتفاقيات التجارة الحرة لدولة الإمارات ، حكومة أبوظبي الإلكترونية متوفر على الرابط الآتي: https: //www.abudhabi.ae/portal/public/ar/business/international_trade t، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

[3] محمد عبيد محمد ، سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في اطار العضوية في منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى،أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014، ص7.

منظمة التجارة العالمية ولكن تلك الالتزامات ليست شاقة أو مكلفة [1]، وتمنح دولة الإمارات معاملة الدولة الأكثر رعاية لكل أعضاء منظمة التجارة العالمية (ما عدا إسرائيل)، ولا تفرض أي قيود كمية في شكل حصص على الواردات، وتطبق دولة الإمارات العربية المتحدة تعريفة كمرجية منخفضة جداً على وارداتها، بـدأً مـن المنتجات ذات المرحلة الأولى من التصنيع بمتوسط تعرفة (4%) إلى السلع نصـف المصـنعة بمعـدل(4، 9%)، فالسلع تامة التصنيع بمعدل(5، 4%) [2].

كما وقعت دولة الإمارات اتفاقيـة اسـتثمار ثنائيـة (A Bilateral Investment Treaty)(BITS) مـع أكثر من (30) دولة [3]، ووقعت اتفاقية ضرائب مزدوجة مـع أكـثر مـن (45) دولـة لخفـض الضرائـب التـي تفرضها تلك الدول على الأرباح التـي تحققهـا شركاتهـا، وتقـوم بتحويلهـا إلى دولـة المقـر في ضـوء الأعـمال بالإمارات[4]، وكذلك وقعت دولة الإمارات اتفاقيات ثنائية مع كل من: (جمهورية الأرجنتين في العـام 2013، و جمهورية أرمينيا في العام 2013، وجمهورية المالديف عام 2014، و كوريا الجنوبية عـام 2014، والمملكـة المغربية في العام، والمملكة الهولندية عام 2015) [5].

كما عقدت دولة الإمارات اتفاقيات عـدة لحمايـة وتشـجيع الاسـتثمار، إذ تسـعى دولـة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير جاذبيتها الاستثمارية عن طريق تطوير بيئتها التشريعيـة والإجرائية في إطار خطتهـا التـي تهـدف للوصـول بحجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة إلى

[1] محمد سليم، اتفاقية الجات وأثارها على دول الخليج العربية ، سلسلة محاضرات الإمارات، الطبعة الأولى، أبو ظبـي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص22.

[2] محمد عبيد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص24.

[3] احمد أبو بكر علي بدوي ، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربيـة المتحـدة ، سلسـلة دراسـات اقتصادية، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي ، 2010، ص12.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، التقرير السـنوي ، الكويـت ، 2011، ص164.

[5] دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، الهيئـة العامـة للجـمارك، الاتفاقيـات الثنائيـة،متوفر عـلى الـرابط الآتي: https: //www.fca.gov.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

نحو(5%)من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2021، وتعمل دولة الإمارات حالياً على إعداد قوانين اقتصادية جديدة من اجل القضاء على الصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال في الدولة ، و من أهم تلك القوانين: (قانون الاستثمار الأجنبي)، والذي يسمح للمستثمر بامتلاك أكثر من(49%)بشرط: أن يخضع ذلك لموافقة مجلس الوزراء، و إن يخدم مشروع الاقتصاد الوطني، وربما تصل نسبة التملك إلى (100%) في بعض الصناعات ، إذ إنّ كل القوانين الصادرة في دولة الإمارات، و التي تمس الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتأسيس الشركات الأجنبية يجري توحيدها بقانون واحد كجزء من إستراتيجية دولة الإمارات، بتقوية بيئتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية [1].

[1] رامي سميح ، مجلة مباشر، الإمارات بصدد إصدار قانون الاستثمار الأجنبي في 2016، أبوظبي ، تشرين الأول، 2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.mubasher.info/news/2832493/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

المطلب الرابع

موقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات التنافسية العالمية(مؤشر الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية، تقرير ممارسة الأعمال)

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما له من دور كبير في تنمية القطاع الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة عن طريق تحقيق مراتب متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية ، إذ يقيس المستثمر الأجنبي مدى قدرة الدولة على توفير مناخ مناسب للاستثمار عن طريق تلك المؤشرات ، كما اعتمدت دولة الإمارات نهجاً محدداً للارتقاء بتنافسية الدولة ومؤسساتها، وتعزيز سبل النمو المستدام والازدهار في المستقبل، و كذلك عززت دولة الإمارات مكانتها بين الأنظمة الاقتصادية الدولية عن طريق حصولها على مراتب متقدمة في العديد من المؤشرات الاقتصادية، وتلك المؤشرات لها موضع اهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية و شركات الاستثمار العالمية، لذلك سنتناول أهمها، على وفق الآتي:

أولا: مؤشر الفساد:

وهو من أهم المؤشرات العالمية، وأكثرها إنتشاراً تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ العام (1995) ، ولاسيما أوضاع المؤسسات والأجهزة الحكومية من خلال مستوى الفساد والشفافية، و يرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة[1].

يُعرف مؤشر مدركات الفساد على أنّه: مؤشر مركب، وهو عبارة عن: مزيج من المسوحات والتقييمات التي تناول الفساد ، والتي يتم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات البحثية ذات السمعة الجيدة ، ويشير إلى مدى انتشار الفساد الإداري والسياسي في الدول التي يشملها المؤشر ، ويتدرج المقياس من (0_100)، إذ تعادل الدرجة(0)أدنى مستويات الفساد ، و فيما تشير الدرجة(100)إلى أعلى مستوى من مستويات الفساد[2].

[1] كريم نعمة ، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة ، العدد 30، الجزائر، جامعة محمد خيضر ، 2006، ص6.

[2] Transparency International، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.transparency.org/cpi2014/results، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2016/4/9.

و يعرف البنك الدولي مفهوم الفساد: بأنّه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة[1]، و يصدر ذلك المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية وهي: منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، و قد انضمت دولة الإمارات إلى منظمة الشفافية العالمية [*] في العام 2003، وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية عن مؤشر الفساد لعام (2015)، صعدت دولة الإمارات إلى المرتبة (23) عالمياً مقارنة مع المرتبة (25) لعام (2014)، إذ يشير التقرير إلى ان دولة الإمارات حصلت على تقييم قدره (70) نقطة، وبفارق (21) نقطة عن دولة الدنمارك التي حصلت على المرتب الأولى عالمياً، والتي سجلت (90) نقطة من إجمالي (100) نقطة ، أما على صعيد الدول العربية، فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية عربياً بعد قطر التي حصلت على (22) نقطة [2]، ومما تقدم يتبين لنا: أن دولة الإمارات حرصت على وجود رقابة فعالة في القطاعات الاقتصادية، وتوفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي لكسب ثقته، إذ تعمل دولة الإمارات للقضاء على أي شكل من أشكال الفساد عن طريق وضع وتنفيذ قوانين من شأنها تحقيق أعلى مستوى الشفافية ، ويبين الجدول أدناه المراكز التي احتلتها دولة الإمارات ضمن مؤشر الفساد .

[1] جون د. سوليفان ، البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد : قيم ومبادئ وآداب المهنة وحوكمة الشركات ، واشنطن ، مؤسسة التمويل الدولي ، 2008 ، ص6.

[*] منظمة الشفافية الدولية: وهي منظمة أهلية وغير حكومية تعمل على الحد ومكافحة الفساد في العالم من خلال إصدار تقارير تبين درجات الفساد في كل بلد من خلال الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد، وفي عام 2001 أصبحت اكبر منظمة دولية غير حكومية تضم اكثر من (100) فرع لها في دول العالم، وبدأت بإصدار التقارير السنوية للمزيد ينظر: محمد الموسخ ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد ، ص3، بحث منشور على شبكة الإنترنت ومتوفر على الرابط الآتي: http: //www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf %20et%20، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

[2] مصطفى عبد العظيم ،الإمارات تتقدم 23 عالمياً في محاربة الفساد ، دبي ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، نشر بتاريخ 28/ نيسان/ 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=3871&y=2016 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

جدول (13)

مؤشر مدركات الفساد لدولة الإمارات العربية المتحدة ما بين العامي (2004_2015)

العام	المرتبة	العلامة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد
2004	29	61
2005	30	62
2006	31	62
2007	34	57
2008	35	59
2009	30	65
2010	28	63
2011	28	68
2012	27	68
2013	26	69
2014	25	70
2015	23	70

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ معهد الصناديق السيادية، متوفر على الرابط الإلكتروني :

http: //www.transparency.org/cpi2015/#results-table، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

_تقرير المعرفة العربي لعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دبي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2014، ص155.

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية: هي عبارة عن المدى الذي يمكن الفرد من مواصلة النشاط الاقتصادي دون تدخل الحكومة، إذ تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي و التبادل الطوعي والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد وأمن حقوق ملكية الأفراد[1]، وتؤثر الحرية الاقتصادية في تقليل تكاليف الصفقات بالأسواق، مما يشجع ذلك على الاستثمار، أي رفع معدل الكفاءة الحدية لرأس المال ، فعند إتاحة الفرصة للأشخاص للتعامل بحرية اقتصادية يمكنهم ذلك من تحقيق الأهداف الاقتصادية ، ونظراً لأهمية الحرية في العالم الاقتصادي، فقد بذل الكثير من الجهود بهدف تصميم مؤشر موثوق للحرية الاقتصادية ، ولا سيما من قبل العديد من العلماء الحاصلين على جائزة نوبل، أمثال: دوغلاس نورث(Douglass North) ، وغاري بيكر (Gray Becker)، إلا أنّ تلك الجهود نتج عنها مؤشرات عدة لقياس الحرية الاقتصادية، ومن أهم تلك المؤشرات: شبكة الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Network Index)، والتي يوفرها معهد (فريزر)، ومؤشر مؤسسة التراث (Heritage Foundation Institution)، وهو: المؤشر الذي سنعتمده في هذه الدراسة، اذ يرتب كل مؤشر دول العالم في كل عام على أساس العشرات من العوامل ذات الصلة بالحرية الاقتصادية[2] .

ويقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية[3].

[1] James Gwartney and Robert Lawson، economic freedom of the world ،Annual report 2014 ، 2014 ، p1.

[2] Raphael B. Corbi، The components of economic freedom ، income and growth : An empirical analysis ، EST .Econ ،Vol 37 ، 2007، 518.

[3] وزارة تطوير القطاع العام، ابرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، عمان، وزارة تطوير القطاع العام، 2016، ص31.

1_معايير المؤشر:

يعتمد مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية على (10) عوامل مقسمة إلى أربع فئات، وهي :

الفئة الأولى: حكم القانون: ويتضمن: حقوق الملكية، والتحرر من الفساد.

الفئة الثانية: الحرية المالية: ويتضمن: الحرية المالية، والإنفاق الحكومي.

الفئة الثالثة: الكفاءة التنظيمية: وتتضمن حرية العمل، والحرية النقدية.

الفئة الرابعة: الأسواق المفتوحة: وتتضمن: حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

ويتم احتساب المؤشر عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية، و قيمتها تتراوح بين: (0) و تعني غياب الحرية الاقتصادية بشكل تام ، و (100)، وتعني الحرية الاقتصادية الكاملة[1]، ويقيس المؤشر الحرية الاقتصادية لـ(186) دولة ، ويقسم تلك الدول إلى خمس فئات، تضم الأولى الاقتصادات الحرة (أكثر من 80 نقطة) و تضم المجموعة الثانية: الدول ذات الاقتصادات الحرة نوعاً ما (70-79، 9) نقطة، وتندرج في المجموعة الثالثة الاقتصادات الحرة باعتدال (60-69، 9) نقطة، أما المجموعة الرابعة ، فتضم: الاقتصادات غير الحرة، والتي حصلت على (50-59.9)نقطة ، فيما تضم المجموعة الخامسة والأخيرة الاقتصادات القمعية التي حازت (اقل من 50) نقطة[2]، وتؤثر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي تأثيراً كبيراً ، إذ استطاعت الدول التي حققت معدلات أعلى من (50) من جذب استثمارات أجنبيه بحجم اكبر من تلك الدول التي حققت معدل اقل من (50) للحرية الاقتصادية[3].

[1] محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية ، العدد(24) ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، 2003 ، ص24.

[2] جورج فهيم ، الإمارات الثانية شرق أوسطيا ، صحيفة الرؤية الإماراتية ،دبي ، نشر بتاريخ 2/ شباط/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //alroeya.ae/2015/02/02/217534/الإمارات-الثانية-شرق-أوسطياً-في-الحري ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/10.

[3] سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون ، الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي لعام 2012 ، سلطنة عمان ، معهد فريزر ، 2012، ص12.

2_وضع دولة الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية:

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة (25) على مستوى العالم ، والمرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط لعام 2016، حسب مؤشر (Heritage)[*]، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة التي جعلت منها مركزاً عالمياً للكثير من الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما في قطاعات الخدمات المالية والتجارة والسياحة والطيران والتسوق، ويوضح الجدول (14) مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر (Heritage) للحرية الاقتصادية، إذ يوضح المؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية المتمثلة بـ: (حقوق الملكية وسيادة القانون والحرية المالية وحرية العمالة وحرية التجارة وحرية الاستثمار وغيرها)، إذ سجلت (72، 6) نقطة على إجمالي المؤشر، متقدمة بذلك على اقتصادات، مثل: السويد والمجر وكوريا الجنوبية وإسبانيا وغيرها ، و سجلت في المؤشرات الفرعية (55، 0) نقطة في التصنيف الخاص بحقوق التملك، و (70) نقطة في مؤشر مكافحة الفساد ، كما سجلت الإمارات معدلاً بلغ (76، 1) نقطة في الإنفاق الحكومي، فضلاً على (95، 0) نقطة في مؤشر الحرية الضريبية، وفي التصنيف الخاص بحرية الأعمال التجارية حققت دولة الإمارات معدل (79، 6) نقطة، و (80، 7) نقطة في حرية العمال، علاوةً على تحقيقها (81، 3) نقطة على مؤشر الحرية النقدية المتاحة، و(82، 7) نقطة مؤشر الحرية التجارية، و(45، 0) في الحرية الاستثمارية، فضلاً عن (60، 0) في حرية التمويل المالي، وكما هو مبين في الجدول (14)أدناه .

[*] Hertage Foundation: أسست عام 1973، ومؤسسة التراث مؤسسة بحثية وتعليمية وفكرية تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة والمحافظة على مبادئ الاقتصاد الحر ، والحرية الفردية ، ويصدر معهد هيرتاج مؤشر الحرية الاقتصادية لتعزيز قوة الاقتصاد في العالم : للمزيد ينظر : The Hrtage Foundation، متوفر على الرابط الاتي: http: //www.heritage.org/about، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/10.

جدول(14)

الحرية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2016)

العام	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية المالية	الإنفاق الحكومي	حرية العمالة	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	النتيجة الإجمالية
2000	0 ،90	0 ،90	9 ،99	7 ،65	0 ،85	4 ،80	0 ،77	0 ،30	2 ،74
2001	0 ،90	0 ،90	9 ،99	3 ،51	0 ،85	7 ،80	0 ،77	0 ،50	9 ،74
2002	0 ،70	0 ،90	99.9	3 ،58	0 ،85	9 ،81	0 ،77	0 ،50	6 ،73
2003	0 ،70	0 ،90	9 ،99	1 ،68	0 ،70	2 ،85	0 ،77	0 ،50	4 ،73
2004	0 ،70	0 ،70	9 ،99	0 ،58	0 ،70	5 ،79	0 ،77	0 ،50	2 ،67
2005	0 ،50	0 ،52	9 ،99	2 ،70	0 ،70	0 ،79	0 ،77	0 ،50	2 ،65
2006	0 ،50	0 ،61	3 ،99	1 ،76	0 ،49	8 ،76	0 ،75	0 ،30	2 ،62
2007	0 ،40	0 ،62	9 ،99	3 ،82	3 ،49	6 ،73	0 ،75	0 ،30	6 ،62
2008	0 ،40	0 ،62	9 ،99	2 ،80	2 ،48	9 ،70	4 ،80	0 ،30	62.6
2009	0 ،40	0 ،57	9 ،99	3 ،86	4 ،57	8 ،69	8 ،80	0 ،30	7 ،64
2010	0 ،50	0 ،59	9 ،99	9 ،80	4 ،67	8 ،68	8 ،82	0 ،35	3 ،67
2011	0 ،50	0 ،65	8 ،99	1 ،79	3 ،67	5 ،76	6 ،82	0 ،35	8 ،67
2012	0 ،55	0 ،63	9 ،99	1 ،80	0 ،68	9 ،80	6 ،82	0 ،35	3 ،69
2013	0 ،55	68.0	9 ،99	1 ،85	0 ،74	9 ،83	6 ،82	0 ،35	1 ،71
2014	0 ،55	4 ،66	6 ،99	1 ،83	4 ،74	6 ،84	5 ،82	0 ،35	4 ،71
2015	0 ،55	0 ،69	5 ،99	8 ،85	7 ،74	8 ،83	4 ،82	0 ،40	4 ،72
2016	0 ،55	0 ،70	0 ،95	1 ،76	6 ،79	3 ،81	8 ،82	0 ،45	6 ،72

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤشر(Heritage) للحرية الاقتصادية متوفر على الرابط الآتي: http: //www.heritage.org/index/explore.

ثالثاً: تقرير ممارسة الأعمال:

يقصد بسهولة الأعمال: تلك القواعد التي تحدد و توضح آلية دخول شركات جديدة إلى السوق (القطاع الخاص)، وتعمل على خلق فرص عمل، وتطوير منتجات مبتكرة ، مما يسُهم ذلك في زيادة الرخاء بالمجتمع ، إذ تؤدي الحكومات دوراً حاسماً في دعم تلك الآلية، فبدون قواعد جيدة يتم تنفيذها على الجميع بدون تمييز سيواجه رواد الأعمال وقتاً عصيباً لبدء النشاط التجاري، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تمثل محركات النمو، ومصدر فرص العمل في معظم اقتصاد العالم [1].

و قد تم استحداث مؤشر ممارسة الأعمال في العام 2003، وذلك ليوفر للشركات المتوسطة والصغيرة بيانات ، علماً إنّ أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الذي صدر في عام 2003، قد غطى خمس مجموعات من المؤشرات في (133) دولة[2]، ويتيح تقرير ممارسة الأعمال مؤشرات لبدأ النشاط التجاري ، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويوفر التقرير الإصلاحات والتحسينات التي تحققها كل دولة، إذ يُعّد تقرير ممارسة الأعمال المعيار الذي يتم استخدامه لقياس أثر عملية وضع اللوائح والقوانين على أنشطة الأعمال التجارية عن طريق جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة

[1] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ط، (11)، واشنطن، البنك الدولي 2014، صv

[2] البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً ، واشنطن، البنك الدولي ، 2009، صv.

الأعمال فيما بين الاقتصادات وعبر الوقت [1]، إذ يصدر ذلك المؤشر في تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية[*].

أما آلية احتساب المؤشر فيتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من(1_189)[2].

وحسب تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال لعام 2016، فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً للعام الثالث على التوالي، إذ تقدمت الدولة بمرتبة واحدة عن تصنيف العام 2015، لتحتل المرتبة (31) عالمياً، كما موضح في الجدول (15)، وجاءت ضمن أول خمسة دول عالمياً في ثلاثة محاور أساسية، هي: الأولى عالمياً في محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، والثانية في محور استخراج تراخيص البناء، والرابعة عالمياً في محور توصيل الكهرباء، وعلى المستوى الإقليمي تصدرت الإمارات دول المنطقة، وجاءت ضمن الدول العشر عالمياً في عدد التحسينات الموثقة من قبل البنك الدولي في محاور توصيل الكهرباء واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود ، إذ تؤثر تلك العوامل جميعها على قرار المستثمر الأجنبي، إذ انّ تلك العوامل عناصر جذب للمستثمر الأجنبي في دولة الإمارات[3]، وقد عززت دولة الإمارات من أدائها في محور حماية صغار المستثمرين عن طريق منع أي شركة تابعة من الحصول على أي أسهم في الشركة

[1] Manuela CianiScarnicci، Determining National Income ، an Endless Journey started 400 years ago ، International journal of Business and social science ،Vol 4 No 12 ، September 2013 ، p 17.

[*] مؤسسة التمويل الدولية(IFC): هي احد أعضاء مجموعة البنك الدولي، وهي اكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مطلقة في القطاع الخاص ببلدان العالم النامية وانشأ تفي العام 1956 ، إذ يبلغ عدد أعضائها (184) عضواً، وتعمل على تشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية ، مما ذلك يساعد على تخفيض أعداد الفقراء وتحسين أحوال الناس المعيشية ، للمزيد ينظر: World Bank Group، International Finance Corporation ،، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/about+ifc_new ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/12.

[2] Doing Business، قياس أنظمة أنشطة الأعمال ، متوفر على الرابط الآتي : http: //arabic.doingbusiness.org/about-us ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/12.

[3] World Bank Group، Doing Business 2016، Measuring Regulatory and Efficiency ، United Arab State ، Edition 13 th، 2016 ، p6.

الأم، وشرعت انّه في حالة استحواذ (50%) أو أكثر من الشركة تتقدم الجهة المستحوذة بعرض عملية الاستحواذ لموافقة المساهمين، الأمر الذي عده التقرير إجراءً إيجابياً يصب في مصلحة المستثمرين، ويبين الجدول (15) مرتبة دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير ممارسة الأعمال[1].

جدول (15)

وضع دولة الإمارات في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للمدة ما بين العامي(2008_2015)

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	47	33	35	33	26	23	32	31

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

_البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الطبعة الحادية عشر، واشنطن ، البنك الدولي، 2013، ص3.

_ Trading Economics، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الرابط الآتي: http: //ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/ease-of-doing-business.

[1] وكالة أنباء الإمارات وام ، الإمارات نجحت في ترسيخ مكانتها إقليميا و دولياً خلال العام 2015 لتصبح نموذجاً ومنارة للاستقرار في الشرق الأوسط ،نشر بتاريخ 2015/12/26، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.wam.ae/ar/report/1395289637972.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/13.

المبحث الثالث

دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ وفرت السياسة الاقتصادية المرنة والتشريعات المحلية بيئة ملائمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها بما يعزز من مكانة ودور الاقتصاد الإماراتي، إذ يُعّد الاقتصاد الإماراتي من أسرع الاقتصادات نمواً في الوطن العربي. ولعل من أبرز الأدلة على ذلك الإحصاءات والبيانات التي تبين مكانة الاقتصاد الإماراتي على الصعيد الإقليمي، ودورها القيادي كمركز لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وسنتناول فيما يلي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والتوزيع، القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

واقع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي

وظفت دولة الإمارات إمكانياتها الضخمة ، وهيأت المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بشقيها: المباشر و غير المباشر ، مما جعلها من أكثر الدول المستقبلة لتلك الاستثمارات، وسنتناول فيما يلي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة (مؤشرات وحقائق):

لقد تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة بتجربة استثمارية جعلتها مقصداً للشركات العالمية الكبرى، والتي تمثلت بتناغم السياسات الحكومية مع القطاع الخاص، وقيام شراكة حقيقية بين القطاعين ظهر تأثيرها في حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ تُشير التقارير المحلية والإقليمية والمسوحات الاقتصادية إلى أن دولة الإمارات تُعّد من اكثر دولة المنطقة جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة للجهود المبذولة لتهيأة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال خلق فكرة لدى المستثمر عن الاستثمار في دولة الإمارات عن طريق توفير البيانات والإحصاءات وتهيئة المعلومات الكافية لمحفزات الاستثمار الأجنبي، والعمل على تخفيض معدل المخاطرة، و زيادة ثقة المستثمر في الاقتصاد الإماراتي، وكما

مبين في الجدول رقم (16)، والذي يبين ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لدولة الإمارات من (1، 184) مليار دولار في العام 2001، لتصل إلى (14، 187) مليار دولار في العام 2007، و تأثر الاستثمارات المتدفقة إلى دولة الإمارات بالأزمة المالية العالمية ، إذ انخفضت إلى (4، 009) مليار دولار في العام 2009، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2010_2012) لتصل إلى (9، 602) مليار دولار[1]، كما تَعّد الإمارات واحدة من أكثر جهات الاستثمار ربحاً وجاذبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع بعد العام 2012، اذ بلغ في العام 2014، نحو (10) مليار دولار بحسب تقرير الاستثمار العالمي، و كما مبين في الجدول (16)، إذ صنفت دولة الإمارات في المرتبة الأولى من بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2014، في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا ، وتقدر مقدار حصة الإمارات بنحو (46%)من إجمالي التدفقات الاستثمارية إلى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014، والتي تقدر بنحو (22) مليار دولار[2].

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الإمارات العربية المتحدة نحو (2، 9) مليار دولار في العام 2013، ومن ثم ارتفعت في العام 2014 لتبلغ نحو (3) مليار دولار، وتزامن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي لدولة الإمارات، وذلك عن طريق نمو الاستثمار بالأنشطة الاقتصادية النفطية وغير النفطية بما فيها قطاعات الصناعة والألمنيوم والبتر وكيمياويات والعقارات والسياحة وغيرها)[3]، وقد تصدرت المملكة المتحدة الاستثمارات الأجنبية حسب المصدر، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية

[1]Wasseem Mina، United Arab Emirates FDI outlook ، working paper series ،United Arab Emirates University ، department economics and finanace، 2013، p 8.

[2]World investment report 2015، reforming international investment goverance، United nations ،Geneve، 2015، p 54.

[3]United Arab Emirates investment climate Statement 2015 ، Department of State ، United State of Amrica، 2015، p 8.

والهند وفرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت و إيران [1]، وكما مبين في الجدول (16) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة .

جدول (16)

تدفق الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2014)

مليون دولار

العام	حجم الاستثمار الداخل	حجم الاستثمار الخارج
2000	515	2094
2001	1184	441
2002	834	442
2003	4256	991
2004	8359	1007
2005	12000	6661
2006	12806	10892
2007	14187	14568
2008	13724	15820
2009	4003	2723
2010	5500	2015
2011	7679	2178
2012	9602	2536
2013	10488	2952
2014	10066	3072

Resource: world investment report (2004 ،2006 ،2009، 2012 ،2015)، table: B 1 ،2.

وكما مبين في الجدول (17)، فقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات، نحو(3437) مشروع ، فيما بلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو (3246)

[1] مسح الاستثمار الأجنبي 2015، أبوظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2016، ص8.

شركة أجنبيه، وتعد شركة (Accor) الفرنسية من اكبر الشركات المستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، اذ بلغت عدد المشاريع التابعة لها نحو (11) مشروع في العام 2014، ويبين الجدول (17) استثمارات اكبر عشر شركات أجنبيه في دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

جدول (17)

استثمارات اكبر عشر شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2003_2014)

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Accor	فرنسا	11	245، 2	886، 1
Marriot International	الولايات المتحدة	11	091، 2	800، 1
CompagniefinanceiereRichemont	سويسرا	16	359، 3	364
Nokia	فنلندا	10	965	197
Deutsche post	المانيا	16	286، 1	182
Bank of baroda	الهند	10	150	151
General Electric(GE)	الولايات المتحدة	9	627	125
LVMH Group	فرنسا	11	495، 1	121
Hewlett-packard(HP)	الولايات المتحدة	9	449، 1	83
Alshaya	الكويت	9	181، 1	78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة العدد(1)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014، ص11.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

المطلب الثاني

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة على مختلف القطاعات الاقتصادية، إلاّ إنّ هنالك بعض القطاعات تستقطب حجم اكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنتناول فيما يلي التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية، وكما يلي:

أولا: قطاع الصناعة:

بدأت الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة بمفهومها الحديث بعد حقبة إنتاج النفط ، اذ لم تكن الصناعة موجودة قبل ذلك ، إذ بدأت الدولة بتوظيف عائدات النفط بمختلف القطاعات الاقتصادية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط في حقبة السبعينيات من القرن العشرين [1]، كما أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الصناعية أهمية كبيرة، إذ تتمتع دولة الإمارات بقطاع صناعي مزدهر و قادر على تحقيق المزيد من النمو في ظل رؤية الدولة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الإماراتي وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات، و يُعّد قطاع الصناعة في دولة الإمارات رافد حيوي، فقد اهتمت دولة الإمارات منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين بالقطاع الصناعي لدوره المحوري في تنويع القاعدة الإنتاجية، ويعود ذلك لوجود مناخ ملائم وداعم لإقامة صرح صناعي بالدولة ، كما حرصت دولة الإمارات على توفير البنية التحتية المتطورة، وتوفير رؤوس الأموال والمواد الأولية، فضلاً عن الأيدي العاملة. و قد تمثلت جهود دعم الدولة في القطاع الصناعي على وفق ما يلي[2]:

1. قامت دولة الإمارات بتشكيل مؤسسة الصناعات الوطنية بأبو ظبي في العام 1979، وذلك لوضع السياسة الصناعية للدولة ، والإشراف على تنفيذها .

[1] محمد فارس الفارس ، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (1862_1965) ، الطبعة الأولى ، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000، ص109.

[2] وليد محمد مصطفى، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة (1971_1991) ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للطباعة و النشر ، 2008، ص60.

2. إصدار القانون الاتحادي الخاص بتنظيم شؤون الصناعة في العام 1979، والذي ينص على: القواعد والتسهيلات والحوافز التي تشجع على الاستثمار في القطاع الصناعي ، ومنح المشاريع الصناعية إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها اللازمة لقطاع الصناعة، فضلاً عن عدم وجود ضرائب على أرباح المشاريع الصناعية .

3. إنشاء مصرف الإمارات الصناعي بموجب القانون الاتحادي رقم(1) لسنة 1982، وذلك لدفع عجلة التنمية الصناعية إلى الأمام، عن طريق تقديم القروض لإنشاء العديد من المشاريع الصناعية [1].

4. إصدار قانون رقم (3) لسنة 2004، بشأن إنشاء المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في إمارة أبو ظبي والمعدل بالقانون رقم (24) لسنة 2006، والذي ينص على وضع مقترحات للسياسة العامة للمناطق الاقتصادية المتخصصة بالإمارة، و وضع الخطة الاقتصادية المتعلقة بالمناطق المتخصصة بالإمارة، وإنشاء المناطق الاقتصادية المتخصصة وإدارتها، والإشراف عليها [2].

و تُعّد تلك القوانين من المميزات والقدرات التي مكنت دولة الإمارات من دفع القطاع الصناعي إلى موقع منافس على المستويين: الإقليمي والعالمي ، إذ يشكل القطاع الصناعي المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد قطاع النفط والغاز، وكما مبين في الجدول (18)، إذ يمكننا إنّ نلحظ: تزايد معدل الاستثمار في القطاع الصناعي بالإمارات عن طريق مؤشر عدد المنشآت الصناعية بالدولة ، فقد وصل إجمالي عدد المنشآت الصناعية إلى (4960) منشأة في العام 2010[3]، ومن ثم ارتفعت في

[1] احمد الشرقاوي وآخرون ، الموسوعة الإماراتية الميسرة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز الراية للنشر والإعلام ، 2013، ص272.

[2] شركة تروث للاستشارات الاقتصادية ،تطور قطاع الصناعات التحويلية لإمارة أبوظبي بين الواقع والمأمول ،أبو ظبي، شركة تروث للاستشارات الاقتصادية، 2013، ص7.

[3] صحيفة البيان ، القطاع الصناعي الإماراتي ينمو بوتائر عالية ومستمرة ، نشر في تاريخ 23/يونيو /2013، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2013-06-23-1.1908674، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/24.

العام 2014 لتبلغ (5882) منشأة ، حيث زاد عدد المنشآت بمقدار (282) منشأة عن العام 2013، وشكلت الصادرات الصناعية في العام 2012، نحو (53%) من إجمالي صادرات الإمارات غير النفطية من السلع، و(22%) من إجمالي الصادرات بما فيها النفطية، والتي تُعّد مرتفعة ايضاً، وزادت قيمة الصادرات من (8، 3) مليار دولار في العام 2000، إلى نحو (16، 11) مليار دولار في العام2012، بمعدل سنوي تراكمي (6%) سنوياً [1]، وبلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لدولة الإمارات ما نسبته (14%) لعام 2014، أي ما يعادل (65، 3) مليار دولار، ومن المتوقع أن تستمر تلك النسبة بالارتفاع لتصل إلى(25%) بحلول العام 2021، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصناعية في الدولة نحو (10) مليار دولار في العام 2008[2]، ومن ثم ارتفعت لتبلغ(28) مليار دولار للعام 2010، وارتفع في العام 2011 ليبلغ (29) مليار دولار ، وبلغ في العام 2012، نحو(31) مليار دولار، أما في العام 2013، فقد بلغت حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي (32) مليار دولار، ومن ثم ارتفع في العام 2014 ليبلغ (34) مليار دولار [3]، وكما مبين في الجدول (18).

[1] عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد(4) ، ابو ظبي، دائرة التنمية الاقتصادية، 2014، ص6.

[2] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010، مصدر سبق ذكره، ص152.

[3] عبد الرحيم الطويل،الصناعة الإماراتية آفاق واعدة رغم التحديات ،دبي صحيفة البيان الإماراتية ، العدد(12772)، 7/حزيران/2015، ص10.

جدول (18)

مساهمة القطاعات الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة لما بين العامي (مليار دولار) (2011_2014)

القطاعات الاقتصادية	2011	2012	2013	2014
الزراعة و الثروة السمكية والحيوانية	2، 54	2، 58	2، 64	2، 70
الصناعات الإستخراجية	137، 7	147، 62	145، 49	138، 14
الصناعات التحويلية	30، 43	33، 16	34، 20	36، 03
الكهرباء و الغاز والماء	8، 09	9، 17	9، 36	9، 81
التشييد والبناء	33، 27	32، 7	33، 91	35، 97
تجارة الجملة والتجزئة و الإصلاح	37، 02	39، 17	41، 78	45، 12
المطاعم والفنادق	6، 82	7، 43	8، 26	8، 83
النقل والتخزين والاتصالات	27، 43	29، 16	31، 38	34، 58
العقارات و خدمات الأعمال	32، 98	36، 20	38، 35	41، 27

المصدر: المركز الوطني للإحصاء ، التقرير الإحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية و البيئية للعام 2014، ابو ظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2015، ص21.

_ تم تحويل العملة المحلية الإماراتية (الدرهم الإماراتي) إلى الدولار الأمريكي ، وذلك استناداً إلى سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي على وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2015، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ، ملحق (11/9) ، ص507.

وتسعى دولة الإمارات في ظل رؤية أبو ظبي لعام2030، و التي تعتمد على تنويع مصادر الدخل لتحقيق تلك الرؤية التي تقوم كل من المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة وشركة أبو ظبي للموانئ بتطوير العديد من المناطق الصناعية الجديدة التي تخدم أهداف النهضة الصناعية، و تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتحفيز النمو الاقتصادي، إذ يُعّد قطاع الصناعة احد القطاعات المهمة بين القطاعات الأخرى في تحقيق التنويع المستدام ، وتعود أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي بإمارة أبو ظبي الى أسباب عدة، وأهمها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي والبنية التحتية المتطورة ، والاستقرار السياسي،

وإعفاء المنتجات المصنعة داخل المناطق الصناعية من ضريبة التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الموقعة على اتفاقية التجارة العربية، الحرة، فضلاً عن الإعفاء من الضرائب وعدم وجود قيود على نقل رأس المال والأرباح، وتوفر العمالة من مختلف الجنسيات، قد أدركت دولة الإمارات أهمية القطاع الصناعي في تعزيز الاقتصاد المحلي، وعملت بشكل مباشر على تعزيز ذلك القطاع عن طريق تكوين كيانات صناعية عملاقة تمثلت بإنشاء شركة الإمارات لصناعة الألمنيوم، وكذلك أولت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بصناعة الحديد بإنشاء شركة (حديد الإمارات)في أبو ظبي، وقامت دولة الإمارات بإنشاء العديد من المناطق الصناعية، مثل: مدينة أبو ظبي الصناعية ومدينة العين الصناعية ومنطقة الصفح الصناعية ومنطقة خليفة الصناعية ومدينة دبي الصناعية [1]، ومن ذلك يتبين أهمية ذلك القطاع الحيوي في تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل ، إذ شهد القطاع الصناعي نمواً كبيراً تمثل بزيادة حجم الاستثمارات الصناعية في مختلف إمارات الدولة وإقامتها للعديد من المناطق الصناعية التي أسهمت بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي .

جدول (19)

تطور عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعة خلال العامي 2013و 2014

السنة	عدد المنشآت	الاستثمار (مليون دولار)	العمال(ألف عامل)
2013	5634	33، 092	2 ،420
2014	5882	34، 090	8 ،427
النمو%	4، 4%	3، 0%	1، 8%

المصدر: نقلاً عن: وزارة الاقتصاد، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014، الإصدار الرابع، أبو ظبي، وزارة الاقتصاد، 2015، ص42.

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013، مصدر سبق ذكره ، ص166_ص169.

ثانياً: قطاع الزراعة:

تتميز دولة الإمارات ببيئة صحراوية وقلة هطول الأمطار فيها ، فضلاً عن الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، إلاّ أنها على الرغم من ذلك تمكنت من إنشاء قطاع زراعي نابض بالحياة ، إذ حققت دولة الإمارات تطورات كبيرة في قطاع الزراعة ، كما تقوم دولة الإمارات حالياً بتصدير التمور إلى اليابان واندونيسيا، وتقوم بتصدير الزهور إلى دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربي ولبنان وأستراليا وبريطانيا والأسواق اليابانية[1]، آلاف الهكتارات من أشجار النخيل والغابات والأحزمة الخضراء ، كذلك تهدف دولة الإمارات في إطار خطتها للتنمية الزراعية إلى إصلاح الأراضي الزراعية للمواطنين، وتوزيعها عليهم بصورة مجانية، وتقديم معونات وقروضاً مالية لشراء المعدات والأسمدة والبذور[2]، وتم زرع (16) مليون نخلة على جوانب الطرق في الدولة ، فضلاً عن استخدام احدث الوسائل الزراعية القادرة على تحقيق نتائج جيدة دون التأثير سلباً على البيئة والصحة البشرية ، ومن الجلي الغني عن البيان إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعاني شح المياه قد نجحت في زيادة المساحات الخضراء المزروعة بالنخيل، وغيرها من النباتات لخلق حزام اخضر يحمي المنشآت من تأكل واجهات المباني والمنشآت الخارجية نتيجة لحركة الرمال والرياح[3]، فقد أولت دولة الإمارات اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي ليسُهم الى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وقد حققت دولة الإمارات إكتفاء ذاتي من الإنتاج الزراعي بنحو(50%) من الاستهلاك المحلي في العام 2011 ، إذ وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه إلى (36%)لعام 2014، بعد زيادة عدد الأشجار المنتجة إلى نحو (74) ألف شجرة ، وتنتج ما لا يقل عن (40143) طن[4]، و شكلت

[1] دولة الإمارات العربية المتحد لمحة خاطفة 2006، لندن ، شركة تراينت بريس ليمتد ، 2006، ص56.

[2] محمد صالح العجيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 40_41.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

[4] إيناس محيسن ،الزراعة معجزة الإمارات التي أدهشت العالم ، صحيفة الإمارات اليوم ، نشر بتاريخ 5/نيسان/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-04-05-1.771779، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/25.

المساحة المحصولية لإمارة أبو ظبي(87، 2) من إجمالي المساحة المحصولية في الدولة [1]، وبلغت الصادرات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة (822) مليون دولار للعام 2000، ومن ثم ارتفعت في العام 2005، لتصل إلى (2، 396) مليون دولار ، وفي العام 2011، بلغت(3، 449) ، ومن ثم ارتفعت في العام 2013، لتصل إلى(3، 594) مليون دولار ، وبلغت كمية واردات الدولة من بعض السلع الزراعية(12، 8) مليون طن في العام 2014، مقابل(11، 9)مليون طن في العام 2013[2]، ويبين الجدول (20) الصادرات والواردات الزراعية لدولة الإمارات.

جدول (20)

يوضح الصادرات والواردات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة (مليون دولار)

الصادرات الزراعية					
2000	2005	2011	2012	2013	معدل النمو السنوي
822	2، 396	3، 066	3، 449	3، 594	12، 0
الواردات الزراعية					
2000	2005	2011	2012	2013	معدل النمو السنوي
2، 693	3، 657	11، 807	12، 456	12، 797	12، 7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق (9/3) ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2015، ص416.

_صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق (9/3) ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2014، ص364.

[1] المركز الوطني للإحصاء ،نشرة الإحصاءات الزراعية 2013، الإمارات العربية المتحدة ،المركز الوطني للإحصاء، 2014، ص50.

[2] المركز الوطني للإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014،الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء ، الإمارات العربية المتحدة ، 2015، ص76.

قطاع التعليم:

كان التعليم في دولة الإمارات العربية المتحد قبل مرحلة اكتشاف النفط ضعيف ومحدود للغاية في كمه ونوعه ومراحله الدراسية معتمداً في تمويله وإدارته ومدرسيه وكتبه وأدواته على البلدان العربية المجاورة ، إلاّ إنّ اكتشاف النفط وقيام الدولة الاتحادية في العام(1971)، أدى إلى تغير المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة ، وكان التطور السريع للتعليم يهدف للوصول إلى اكبر عدد من السكان في مدة زمنية قصيرة [1]. و قد نص دستور الإمارات العربية المتحدة في المادة (17) على ان: " التعليم عامل أساس لتقديم المجتمع، وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ، ومجاني في كل مراحله، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة ، والقضاء على الأمية "[2]، وكذلك نصت المادة (18) من الدستور على انه يجوز للأفراد والهيئات غير الحكومية إنشاء مدارس خاصة [3]، وفي العام (1977)، انطلقت عملية إنشاء مؤسسات التعليم العالي، إذ بلغ عدد المؤسسات الحكومية ثلاث، وهي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا، كما تم افتتاح العديد من الجامعات سواء الخاصة منها ام الحكومية، مما فرض ذلك استحداث وزارة متخصصة لتنظيم مؤسسات التعليم العالي ، والإشراف عليها هي: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام (1991)[4].

ويمكن أن نلحظ أن: الحكومة في الإمارات تسعى دائماً إلى تقليل التدخل في الخدمات التعليمية، والتركيز في الجوانب التنظيمية والإدارية، والإشراف ورفع درجة كفاءة المؤسسات التعليمية عن طريق تبني أفضل الممارسات التعليمية على مستوى العالم ، وتعمل على ان يحل المواطنون محل الوافدون في قطاع التدريس على مستوى المدارس الحكومية بنسبة(90%)

[1] سوسن عادل ناجي ، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات في التاريخ والأثار ، العدد(42) ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2014، ص18_ص19.

[2] المادة(17) ،دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ، 1971.

[3] المادة(18) ،دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ،1971.

[4] سوسن عادل ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص9_ص11.

بحلول العام (2020)، وتشكل الطالبات الأغلبية في الجامعات الحكومية، إذ تفضل الطالبات الدراسة في الكليات التربوية وكليات العلوم الإنسانية، مما يوفر لهن فرصة للعمل بعد التخرج في سلك الوظائف التدريسية التي تفضلها النسوة وأهلهن لعدم اختلاطهن بالرجال نتيجة للطبيعة المحافظة للمجتمع الإماراتي[1]، وبصورة عامة فقد نجحت الإمارات العربية المتحدة في إقامة نظام تعليم عالي ومتطور ، وتسجل مؤسسات التعليم العالي في الإمارات واحدة من أعلى معدلات التسجيل للالتحاق بها على مستوى العالم والمنطقة العربية.

و حظي التعليم في دولة الإمارات بأهمية قصوى، إذ استحوذ قطاع التعليم على (22%) من مخصصات الميزانية العامة للاتحاد في العام 2013، وبقيمة (2، 6) مليار دولار ، وقد وصل عدد المدارس الحكومية (1276) مدرسة لعام 2013، وحققت دولة الإمارات إنجازات قياسية في قطاع التعليم العالي، إذ يوجد في دولة الإمارات اليوم أكثر من (80) جامعة وكلية و معهد عال، إذ أصبحت مركزاً عالمياً في التعليم العالي ، و تمكنت دولة الإمارات من استقطاب أرقى الجامعات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لفتح فروع لها، وأعدّ مجلس الوزراء في العام 2011، أجندة التربية والتعليم حتى العام 2020، والتي تسعى إلى تطوير جوانب التعليم كافة، و إعادة هيكلة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة [2]، ويبين الجدول (21) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي.

[1] علي محمد حسن الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 54_ص55.

[2] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013، مصدر سبق ذكره ، ص222_ص223.

جدول (21)

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليار دولار)

النشاط الاقتصادي	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة وصيد الأسماك	2 ،5	0 ،5	9 ،3	0 ،8	9 ،7	3 ،8	9 ،10	4 ،5
العقارات	29 ،8	83 ،10	59 ،12	79 ،14	29 ،16	42 ،19	13 ،23	82 ،25
الصناعة التحويلية	22 ،3	48 ،3	75 ،3	94 ،5	78 ،6	78 ،7	44 ،8	62 ،9
الكهرباء والغاز والماء	61 ،4	46 ،1	61 ،1	70 ،1	78 ،1	87 ،1	91 ،1	30 ،2
التعليم	81 ،0	90 ،1	25 ،9	98 ،63	71 ،66	184	29 ،0	30 ،0
الصحة	17 ،5	07 ،7	80 ،9	14 ،20	254	74 ،2	28 ،0	29 ،0
النقل والاتصالات	31 ،0	24 ،1	22 ،1	35 ،0	50 ،0	42 ،1	48 ،1	53 ،1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر 2009، المركز الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، 2012، ص26.

_المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر2012، المركز الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، 2013، ص20.

_ المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر2015، المركز الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، 2015، ص6.

رابعاً: قطاع السياحة:

رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها في صناعة السياحة العالمية؛ نظراً لما تتمتع به من المقومات التي تؤهلها لنجاح السياحة فيها، و في مقدمة تلك المقومات الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي الذي يربط بين مختلف قارات العالم، والطقس المتميز طوال أكثر من ستة أشهر من العام ، فضلاً عن البنية التحتية المتطورة، والتي تكفل خدمات راقية

للسائحين والزائرين من مطارات و موانئ و شبكة طرق و وسائل اتصالات وفنادق حديثة وعالية المستوى ومراكز تسوق عالمية، وكذلك اجتذاب المؤتمرات والمعارض العالمية سنوياً[1]، ويُعّد قطاع السياحة من أهم وأكثر القطاعات الاقتصادية تطوراً ونمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجميع الإمارات تُعّد قطاع السياحة عنصراً مهماً في عملية التطوير المستقبلية، إذ يُعّد قطاع السياحة من أبرز القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تعمل دولة الإمارات على توسيعها وتطويرها لجعلها من ابرز القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي[2].

كما شهد قطاع السياحة تطورات كبيرة، إذ انضمت دولة الإمارات إلى منظمة السياحة العالمية في العام 2013[3]، و احتلت دولة الإمارات المركز(30) عالمياً من بين (139) دولة شملها تقرير التنافسية للسياحة والسفر للعام 2011، واحتلت المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط في قائمة الدول الأكثر تطوراً في قطاع السياحة والسفر، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة التاسعة في حجم الاستثمار السياحي على مؤشر مجلس السياحة والسفر العالمي ، إذ تبين ان حجم استثمارات دولة الإمارات في القطاع السياحي بلغ نحو (25، 2) مليار دولار في العام 2013[4]، و حسب إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي حلت دولة الإمارات في المركز (25) عالمياً ، والثانية على مستوى الشرق الأوسط بـ مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، اذ يسُهم قطاع السياحة بنحو (8، 4%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت المساهمة الإجمالية للإمارات (34، 4) مليار دولار في العام 2014، وارتفعت قيمة الاستثمارات في قطاع السياحة في الإمارات بنسبة (13، 5%) لعام 2015، لتصل إلى(26، 1) مليار دولار مقارنة مع (23) مليار دولار للعام 2014[5]، إذ

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010، لندن، شركة ترايدنت برس ليمتد ، 2010، ص357.

[2] علي محمد حسن الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص69.

[3] World tourism organization، annual report 2014 ، Madrid ،spain، 2015، p70.

[4] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره ، ص172_173.

[5] رشا طبيلة، الإمارات الثانية شرق أوسطيا في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، صحيفة الاتحاد، نشر في تاريخ 5/أبريل/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=33326&y=2015&article =full ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

تصدرت دبي قائمة المدن العشرين الأولى بالعالم في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي: الفندقة والسياحة بين العامي (2003_2013)، محتلة المركز الأول متقدمة بذلك على لندن وشنغهاي وبكين[1].

وقد استحوذت دولة الإمارات على(41%) من إجمالي الاستثمارات السياحية في الشرق الأوسط، إذ تُشير التقديرات إلى ارتفاع عدد السياح الوافدين لدولة الإمارات إلى (39، 9) مليون سائح بحلول العام 2024، فيما استقبلت دولة الإمارات (16، 5) مليون سائح للعام 2015، وحقق القطاع السياحي عائد بمقدار (18، 1) مليار دولار[2]، إذ يستحوذ القطاع السياحي والفندقي والمطاعم على الحصة الأكبر من التوجهات الاستثمارية، كما تُعّد دولة الإمارات وجهة جاذبة للاستثمار السياحي في العالم ، فضلاً عن ذلك خطة دبي لبناء موقع اكسبو لعام 2020 والعديد من الفنادق والمراكز التجارية المحيطة به مثل عامل جذب إضافي للقطاع السياحي، ومن المتوقع أن يستقطب معرض اكسبو الدولي نحو(25) مليون زائر، ويحقق عائداً نحو(38) مليار دولار[3].

كذلك تُعّد دولة الإمارات مركزاً لتنظيم وعقد المؤتمرات والمعارض التجارية ، وعملت سلطات دولة الإمارات على تقديم الدعم لصناعة المؤتمرات والمعارض الثقافية ، إذ تُضييف دولة الإمارات العديد من المؤتمرات الدولية المهمة مثل: معرض الدفاع الدولي (ايديكس) ومؤتمر ومعرض أبو ظبي الدولي للبترول ومعرض الشرق الأوسط للسيارات

[1] وائل الخطيب ، دبي الأولى عالمياً في الاستثمار المباشر للسياحة والفندقة ، صحيفة البيان الإماراتية ، نشر بتاريخ: 20/شباط/2014، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2014-02-20-1.2065250 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

[2] المصدر نفسه.

[3] رضا هلال وحسان النعيمي، الاستثمار السياحي في الإمارات طوح بلا حدود، مجلة سياحة الإمارات، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.emiratestourismmag.com/ar/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

[1]، وتعمل دولة الإمارات على افتتاح متحف اللوفر بأبوظبي في العام 2016، وذلك لتعزيز قدراتها السياحية ، إذ تبلغ تكلفة إنشاؤه نحو (650) مليون دولار أمريكي، ووافقت شركة التطوير والاستثمار السياحي على دفع مبلغ إضافي بقيمة (520) مليون دولار مقابل العلامة التجارية لمتحف اللوفر [2].

مما تقدم يتبين أهمية القطاع السياحي لدولة الإمارات، وعملها الدائم على تطويره بشكل مستمر، وذلك لما له من أهمية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

خامساً: قطاع النفط والطاقة:

تُعّد الطاقة إحدى مقومات التنمية الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وذك لكونها تجهز قطاع الصناعات التحويلية وبقية القطاعات بالكهرباء والمشتقات النفطية، و يحتل النفط المرتبة الأولى من بين مصادر الطاقة الرئيسة، ويستخدم في العديد من المجالات، فضلاً عن استخداماته المتنوعة كمواد أولية في العديد من الصناعات ، لذا تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في العديد من دول العالم و اقتصاداتها[3].

و قد كان لاكتشاف النفط دوراً أساسياً في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى ذلك الأساس يتمتع النفط بمكانة إستراتيجية مهمة في هيكل الاقتصاد العام للدولة ، إذ يُعّد المساهم الرئيس في بناء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي كانت قد شهدتها الإمارات منذ تأسيسها في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وتستثمر دولة الإمارات عوائدها النفطية في بناء هياكل اقتصادية جديدة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي[4]، وقد تم اكتشاف النفط لأول مرة بإمارة أبو ظبي في العام (1958)، و في إمارة دبي تم اكتشاف النفط بكميات تجارية عام (1966)، ثم إمارة الشارقة في العام (1972)، ثم

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة ،لمحة خاطفة لعلم 2006 ، شركة تراينت برس ليمتد، لندن ،2006. ص54.

[2] كريستوفر . م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية ، الطبعة الأولى ، بيروت، مركز اوال للدراسات والتوثيق ، 2014، ص 174.

[3] هيثم عبد الله سلمان و امجد صباح عبد العالي ، تقييم استراتيجيات التصنيع في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (1990_2007) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (18) ، البصرة ، جامعة البصرة،، 2010 ، ص116.

[4] إبراهيم ، اثر النفط على قيام دولة الإمارات ، مصدر سبق ذكره ، ص118.

إمارة رأس الخيمة في العام (1983)[1]، وتمتلك دولة الإمارات احتياطات ضخمة من النفط والغاز ، إذ تتمتع بقدرة إنتاجية كبيرة، إذ يعّد النفط حجر الأساس في الاقتصاد الإماراتي، ويتمركز (94%) من احتياطيات البلاد من النفط في إمارة أبوظبي، وتُعّد دولة الإمارات خامس اكبر احتياطي في العالم[2].

و قد انضمت إمارة أبو ظبي إلى منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) في العام (1966)، إلا ان إمارة دبي بقيت خارجها ومستقلة عن قراراتها [3]، وكان الإنتاج في بادئ الأمر يعتمد على شركات النفط الأجنبية فقط ، وكانت واردات دولة الإمارات ضئيلة، وظلت الشركات مسيطرة على جميع مراحل صناعة النفط حتى العام(1974)، إذ حصل تغير في علاقة الحكومة مع الشركات، وتم بموجبها تملك الدولة لـ(60%) من الامتيازات، وتقاسمت الشركات الأجنبية النسبة المتبقية، وفي العام (1971)، تم تأسيس شركة بترو لأبوظبي الوطنية(ادنوك)[*]، والتي يعهد إليها تنفيذ كل جوانب السياسة البترولية لإمارة أبو ظبي، وكذلك أسست شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك) في العام 1984، بهدف المشاركة بفرص الاستثمار المتاحة دولياً في شركات النفط والطاقة والبتر وكيمياويات [4]، وشهدت إمارة أبوظبي منافسة قوية بين الشركات العالمية للحصول على الامتيازات الجديدة في حقول شركة (أدنوك) ، إذ وقعت شركة أبو ظبي الوطنية للبترول (ادنوك) اتفاقية تعاون استراتيجي مع (شركة بترول الصين الوطنية) في 17/ كانون

[1] عاطف سليمان ، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008، ص7.

[2] مجموعة باحثين ، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007 ،ص236،

[3] يوسف خليفة اليوسف ، الإمارات على مفترق طرق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص101.

[*] شركة ادنوك: تم إنشاؤها بموجب قانون رقم(4) لعام 1971، وأنشأت على شكل شركة تجارية بالرغم من ان جميع أسهمها مملوكة للحكومة وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة. انظر عاطف سليمان، مصدر سبق ذكره، ص73.

[4] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013، مصدر سبق ذكره، ص159.

الثاني/2012، وتهدف إلى التعاون في مجالات الإنتاج والمصب في منطقة أو أكثر من المناطق غير المطورة ، وكذلك وقعت أبو ظبي مذكرة تفاهم واسعة النطاق تتعلق بالتعاون في قطاع النفط والغاز ، و قد حصلت شركتان كوريتان على عقد تطوير ثلاثة حقول نفطية في إمارة أبو ظبي يقدر مخزونها نحو (570) مليون برميل من النفط الخام، كما وقعت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ادنوك) مع شركة النفط الكورية (كنوك) وشركة (جي ، اس، كالتكيس) الكورية اتفاقية مشاركة لتطوير مناطق نفطية غير مطورة في إمارة أبو ظبي وكذلك مع شركة (اونتر شال ميدل ايست) الألمانية و شركة (اوام) النمساوية[1].

وتشير البيانات إلى أن احتياطي دولة الإمارات من النفط قد سجل (97، 8) مليار برميل نهاية العام (2010)، وهو ما يمثل نحو(9، 6) من الاحتياطي العالمي مما يجعل دولة الإمارات رابع اكبر دولة عربية من حيث الاحتياطي[2]، وكما مبين في الجدول (22)، وعلى الرغم من أهمية القطاع النفطي وضخامة العوائد الناجمة عنه ، إلّا إنّه لا يشكل سوى (30%) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقابل (70%) للقطاعات الاقتصادية غير النفطية [3]، وارتفعت حجم الصادرات البترولية من (67، 88) مليار دولار في العام 2009، إلى نحو (122، 9) مليار دولار في العام 2013[4]، إذ تقدر الطاقة الإنتاجية للإمارات من النفط (2، 7) مليون برميل يومياً، كما مبين في الجدول(22)، إذ تسعى دولة الإمارات إلى رفع الإنتاج في عام 2017، إلى (3، 5) مليون برميل يومياً[5].

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2013، مصدر سبق ذكره، ص155_156.

[2] وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005_2010) ،الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد، 2012، ص63.

[3] مجموعة باحثين، الخليج 2013 الثابت والمتحول، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص110.

[4] الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الطاقة، العدد(1)، وزارة الطاقة، ابو ظبي،2015، ص19.

[5] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013، مصدر سبق ذكره ، ص153.

جدول (22)

إنتاج واحتياطي النفط للعام 2014 لدول الخليج العربي

الدولة	إنتاج النفط(مليون برميل /يوم)	احتياطي النفط(مليار برميل/ سنة)
السعودية	**7127 ،9**	**578 ،266**
العراق	1105 ،3	143، 069
الكويت	8 ،866 ،2	101، 500
الإمارات	7940 ،2	97، 800
عمان	1 ،856	5، 151
قطر	2 ،709	25، 244
البحرين	3 ،206	0، 12

Resource: Oraganization of the petroleum Exporting countries(OPEC) ، Annual Statistical Bulletin ، Edition 50th ،2014 ،Table (3.1) (3.6) ، 2015 ، p 22_28.

ولا يقل الغاز الطبيعي أهمية عن النفط كواحد من مصادر الطاقة الرئيسة في العالم، إذ تتجسد أهمية الغاز الطبيعي عن طريق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما يُعّد الغاز المصدر الثاني بعد النفط في الأهمية الإستراتيجية للدولة ، وتحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة بين البلدان العربية من حيث احتياطيها من الغاز الطبيعي، إذ تبلغ إجمالي احتياطات الغاز في دولة الإمارات بنحو (6، 091) مليار متر مكعب في العام 2014، منها نحو(91، 4%)، في إمارة أبو ظبي[1]، وكما مبين في الجدول (23)، وتقوم أبو ظبي بتطوير مشاريع غاز ضخمة لإنتاج الغاز الطبيعي بمعدل (500) مليون قدم مكعب يومياً[2].

[1] عاطف سليمان ،مصدر سبق ذكره، ص41.

[2] مجموعة باحثين ، الخليج 2013الثابت والمتحول ، مصدر سبق ذكره ، ص112.

جدول (23)

إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي في دول الخليج العربي للعام 2014

الدولة	إنتاج الغاز الطبيعي(مليون متر مكعب)	احتياطي الغاز(مليار متر مكعب)
قطر	174، 056، 7	24، 531، 3
السعودية	102، 380، 0	8، 488، 9
الإمارات	54، 244، 6	6، 091
العراق	904، 4	3، 158
عمان	30، 897، 0	950
البحرين	17، 244، 6	92

Resource: : Organization of the petroleum Exporting countries(OPEC) ،Annual Statistical Bulletin ،Edition 50th ،2014 ،Table (8.3) (8.1) ،2015 ،p94_96.

أما في مجال الطاقة المتجددة، فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة من البلدان الرائدة في مجال الاهتمام بالطاقة المتجددة والنظيفة، إذ تُعّد دولة الإمارات احد البلدان المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا)[*]، كما موجود في دولة الإمارات مدينة مصدر، كما تُعّد مدينة مصدر من أكثر مدن العالم استدامة ، فهي مركز للطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، وتتوفر بدولة الإمارات كذلك مقومات إنتاج الكهرباء من الطاقة، وتم إطلاق إستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة في العام 2030، والعام 2011، كموجه استراتيجي للإمارة في سعيها لتأمين إمدادات مستدامة للطاقة[1].

[*]الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا): وهي منظمة حكومية دولية لتشجيع اعتماد الطاقة المتجددة على نطاق العالم تهدف إلى: تسهيل نقل التكنولوجيا والطاقة المتجددة وتوفير الخبرة للتطبيقات والسياسات ، وقد تشكلت في عام 2009، من جانب (75) دولة ، واختيرت أبو ظبي في العام 2009 ، مقراً مؤقتاً لها، وتم في العام 2011 اختيار أبوظبي كمقر دائم للمنظمة إذ تُعّد تلك المرة الأولى التي تقوم فيها وكالة دولية باختيار مدينة في الشرق الأوسط كمقر لها، للمزيد ينظر: International Renewable Agency، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.irena.org/Menu/index.aspx?PriMenuID=13&mnu=Pri، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/29.

[1] تقرير حالة الطاقة 2014، الإصدار الأول، دبي، المجلس الأعلى للطاقة، 2014، ص49_51.

سادساً: قطاع المصارف:

تمارس المصارف دوراً رئيساً في مجالات الاقتصاد كافة، إذ تسُهم و بفاعلية في عملية التطور الاقتصادي، كما تسُهم في توفير التمويل للشركات، مما يؤدي ذلك إلى نمو الاقتصاد بصورة عامة ، إذ يعود تاريخ العمل المصرفي في الإمارات إلى العام 1946، حينما قام البنك البريطاني للشرق الأوسط بفتح أول فرع له في الإمارات متخذاً من دبي مركزاً له، وخلال مدة السبعينيات، ومع ازدياد الاكتشافات النفطية في دولة الإمارات، وارتفاع أسعار النفط وما ترتب عليه من ازدياد العوائد النفطية، شهدت الساحة الاقتصادية في الإمارات توسعاً في عدد المصارف التجارية[1]، كما يسُهم القطاع المصرفي في دولة الإمارات بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق حشد الموارد المالية الضرورية، وتوفير التمويل اللازم لها للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخلق الاستثمارات المطلوبة لذلك، وتأسس اتحاد مصارف الإمارات في عام 1982 كهيأة مهنية تضم (50) عضواً من البنوك الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة [2] وارتفع عدد البنوك العاملة في دولة الإمارات في العام 2014، إلى (1004) فرع أجنبي مقارنة بالعام 2013، أما البنوك الإسلامية وعلى الرغم من أن عددها لم يتجاوز ثمانية بنوك محلية، إلاّ إنّ عدد فروعها قد بلغ (310) فرع في العام 2014[3]، واستحوذ القطاع المالي على النسبة الأعلى من الاستثمار الأجنبي، إذ بلغت قيمته نحو(97، 8) مليون دولار بنسبة بلغت (52%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي في العام 2013[4].

[1] نجيب عبد الله الشامسي ، القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الإمارات العربية المتحدة (1946_1998) ، الطبعة الأولى ، الشارقة، المسار للدراسات والاستشارات والنشر ، 1999، ص20_21.

[2] اتحاد مصارف الإمارات ،التقرير السنوي 2014، أبو ظبي، اتحاد مصارف الإمارات ، 2014، ص7.

[3] المصدر نفسه، ص14.

[4] المركز الوطني للإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي ، المركز الوطني للإحصاء ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، أبو ظبي ،المركز الوطني للإحصاء، 2015، ص43.

سابعاً: قطاع التشييد والبناء:

يُعّد نشاط الإنشاء من الأنشطة الرائدة في اقتصاد الإمارات، إذ يتميز بأنّه يرتبط بروابط قوية مع غيره من الأنشطة، لذا يُعّد من الأنشطة المؤثرة في الاقتصاد. وقد شهدت دولة الإمارات، وخاصة إمارة أبـو ظبـي، دبي، الشارقة، عجمان طفرات عمرانيـة كبـيرة، وذلـك تلبيـة لاحتياجـات الزيـادة السـكانية و نمـو مختلـف الأنشطة الاقتصادية [1]، ويعد الاستثمار في ذلك القطاع من ابرز وأهم المجالات التـي يتجـه نحوهـا القطـاع الخاص، إذ يُعّد ذلك القطاع احد المجالات التـي تسـتحوذ عـلى نسـبة كبـيرة مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة[2]، وبلغت مساهمة الأنشطة العقارية بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين في العـام 2012، نحـو(24، 3%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت في العام 2013، إلى (26%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر[3]، ويعود سبب ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع إلى الزيادة بعدد الأجانب المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذين يمثلون أكثر من (80%) مـن سـكان الدولـة، مـما أدى ذلـك إلى زيـادة الطلب على العقارات السكنية والتجارية في الدولة [4]، إذ شهدت إمارة دبي طفرة عمرانية كبـيرة، وصـدر قانون حسابات ضمان التطوير العقاري في إمـارة دبي رقـم (8) لسـنة 2007، والـذي يسـعى إلى: ضـمان حقـوق المشـترين، ويحـول دون التلاعـب بـأموال مـن يرغبـون في شراء عقـار في الإمـارة، وتطبيـق

[1] علي سيف علي المزروعي ، اثر الأنفاق العام في الناتج المحلي الإجـمالي دراسـة تطبيقيـة عـلى دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة خلال السنوات (1990_2000) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العـدد(1)، دمشـق، جامعـة دمشق،2012، ص630.

[2] وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005_2010)، مصدر سبق ذكره ، ص69.

[3] التقرير الإحصائي السنوي 2014، المركز الوطني للإحصاء ، مصدر سبق ذكره، ص45.

[4] شيخة سيف الشامسي، مصدر سبق ذكره، ص9.

قـوانين عقاريـة واضـحة وشـفافة، وتـوفير خـدمات عقاريـة متميـزة جاذبـة للاسـتثمارات ، ونشر المعرفـة العقارية[1].

وقد أسهم قطاع العقارات في العام 2014، بنسبة (13، 3%) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، إذ بلغت قيمة مساهمة القطاع العقاري في إجمالي الناتج المحـلي الإجـمالي(26) مليـار دولار في عـام 2009 ومن ثم ارتفعت في عام 2012، لتبلغ (29) مليـار دولار، أمـا في العـام 2011، فقـد بلغـت نحـو(30) مليـار دولار، وارتفعت في العام 2014، لتبلغ نحو (32) مليـار دولار[2]، و سـيؤثر افتتـاح معـرض اكسـبو في العـام (2020)، على قطاع العقار بصورة مباشرة آو غير مباشرة ، و من ذلك يتبين أهمية قطاع التشـييد والبنـاء في استقطاب اكبر شركات الاستثمار العقـاري الأجنبيـة في العـالم، ولاسـيما في إمـارة دبي و أبـوظبي الأجانـب في الاقتصاد الإماراتي .

ثامناً: قطاع النقل والاتصالات:

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحد ببنيـة تحتيـة متطـورة في مجـال الاتصـالات السـلكية واللاسلكية، ففي العام 1976، تأسست مؤسسة الإمارات للاتصالات التي تُعّد واحدة من أفضل خمسمائة شركة في العالم على وفق معايير السـوق كمؤسسـة وطنيـة تسُـهم فيهـا الحكومـة، و بنسبة (60%)، والقطاع الخاص بنسبة (40%)[3]، وتمتلك دولة الإمـارات شـبكة اتصـال سريعـة وفعالة تنظمهـا الهيئـة العامـة للاتصـالات التـي تـم إنشـاؤها بموجـب قـانون رقـم (3) لسـنة

[1] قانون رقم (8) لسنة 2007 بشأن حسابات ضمان التطـوير العقـاري في إمـارة دبي ، دائـرة الأراضي والأمـلاك ، حكومـة دبي.

[2] سامح عوض الـلـه ، نمو الناتج المحلي لدبي يتجـاوز المعـدل العـالمي لعـام 2014، صـحيفة الإمـارات اليـوم ، دبي ، نشر بتـاريخ : 14/كـانون الأول/2015، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //www.emaratalyoum.com/business/local/2015-12-14-1.849591، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/30.

[3] دولة الإمارات المتحدة لمحة خاطفة 2006، مصدر سبق ذكره ، ص67.

2003، و تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ويكون مقرها في أبو ظبي[1]، حيث تخدم القطاع شركتا اتصالات: (مؤسسة الإمارات للاتصالات"اتصالات"، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو")، واحتلت دولة الإمارات المركز الأول من بين الدول العربية في اثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في الخدمات والمنتجات الجديدة والتواصل مع المشتركين، وكذلك احتلت المركز الأول في عدد براءات الاختراع في تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعلى الصعيد الدولي احتلت دولة الإمارات المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف المحمول، والمركز الأول في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات [2]، وعملت حكومة الإمارات على إطلاق أول حكومة الكرتونية[*]في العالم العربي، وهي حكومة دبي الإلكترونية[3].

وأولت دولة الإمارات إهتماماً كبيراً لذلك القطاع، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال التي تم استثمارها في تنفيذ مشاريع القطاع خلال المدة (2005_2010) نحو (40) مليار دولار. ولقد شمل ذلك شراء معدات ووسائل النقل وإنشاء العديد من الشركات التي تخدم أنشطة القطاع [4].

ويستقطب ذلك القطاع جزءً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المعلومات والاتصال (30، 9) مليون دولار في العام 2010، و ارتفع

[1] القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات ، المادتين (6) و(7) ، هيئة تنظيم الاتصالات ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، ص12.

[2] التقرير السنوي 2013، أبوظبي،هيئة تنظيم الاتصالات، 2013، ص21.

[*] الحكومة الإلكترونية : يقصد بـ (الحكومة الإلكترونية): ان تؤدي المصالح الحكومية وظائفها ومهماتها إزاء ما يتعلق بخدمة الجمهور او فيما بينها بطريقة الكرتونية عن طريق تسخير تقنية المعلومات و وسائل الاتصال الحديثة أي ان تكون الحكومة قادرة على توفير الخدمات العامة للأفراد والشركات عن طريق توظيف تكنولوجيا الاتصال . ينظر: شريفة رحمة الله سليمان ، دور الاتصال والعلاقات العامة في الحكومة الإلكترونية (دراسة حالة على إمارة دبي) ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009، ص52.

[3] شريفة رحمة الله سليمان، مصدر سبق ذكره ، ص51.

[4] وزارة الاقتصاد ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره ، ص72.

في عام 2011، ليبلغ (50، 4) مليون دولار ، وبلغت إجمالي نفقات الاستثمارات الخاصة بشركات الاتصالات الإماراتية إلى ما يزيد عن (54، 4) مليون دولار في العام 2015[1].

أما قطاع المواصلات فقد تبوأت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليميا والحادية عشر عالمياً في مجال جودة البنية التحتية لوسائل النقل ، وواصلت دولة الإمارات جهودها في تنفيذ شبكة واسعة من المطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران العالمية فضلاً على سكك الحديدية والمترو والطرق الخارجية والداخلية الحديثة، إذ يوجد في دولة الإمارات سبعة مطارات دولية في كل من: (دبي، وأبو ظبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة ، والعين) ، علاوةً على وجود أكثر من (26) ميناء بحري في دولة الإمارات، وافتتح في العام 2009، مترو دبي بتكلفة (7، 89) مليار دولار، ويُعّد مترو دبي أول شبكة مترو آلي بدون سائق في منطقة الشرق الأوسط [2]، ويقدر حجم الاستثمارات في مجال النقل والمواصلات بحدود (27) مليار دولار، واسهم قطاع النقل والاتصالات بنسبة (15، 5) من الناتج المحلي الإماراتي .

[1] عبد الرحمن إسماعيل ، الاتصالات في الإمارات الأرخص خليجياً ومعقولة إقليميا و دولياً، صحيفة الاتحاد، نشر بتاريخ : 23/شباط/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=18839&y=2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/30.

[2] الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010، لندن ، شركة ترايدنت برس ليمتد ، 2010، ص189_190.

الفصل الثالث

قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مع الإشارة إلى العراق)

الفصل الثالث

قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مع الإشارة إلى العراق)

تمهيد:

تهتم الباحثة في هذا الفصل بمعرفة مؤشرات القوة في للاقتصاد الإماراتي ، وكذلك تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عن طريق قياس اثر الاستثمار الأجنبي في بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الإماراتي، ومن ثم سنتناول واقع الاستثمارات الأجنبية في العراق، ومدى إمكانية استفادة العراق من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فضلاً عن مقومات الاقتصاد العراقي، والمحددات التي تقف دون دخول الاستثمارات الأجنبية إلى العراق ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2000_2014).

المبحث الثاني: العراق والاستثمارات الأجنبية المباشرة (مدى إمكانية استفادة العراق من التجربة الإماراتية).

المبحث الأول

التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة(2000_2014)

لقد تم الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يمثل احد أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية، ويعتمد في سبيل ذلك أكثر من علم، فهو يعتمد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء ومحاولة دمجها في أنموذج واحد للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة، وتقدير معالمها، ومن ثم التنبؤ بتلك الظاهرة.

لقد جاء الجانب التطبيقي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالإمارات العربية المتحدة في نموذج انحدار خطي متعدد ، وقد ضم هذا المبحث التطبيقي خمس مطالب ، إذ تطرقت الباحثة في المطلب الأول إلى توضيح مؤشرات القوة للاقتصاد الإماراتي، أما المطلب الثاني فقد تطرق إلى الإطار النظري للجانب القياسي، وكذلك تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج، أما المطلب الثالث فقد تم تحديد وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد ، كما تطرقت الباحثة في المطلب الرابع إلى نتائج التقدير لدوال الأنموذج، في حين تطرقت الباحثة في المطلب الخامس إلى التنبؤ بقيم كل من (متوسط دخل الفرد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد السكان ، والتجارة الخارجية) لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما يمكن الأخذ بالاهتمام تأثير التجارة الخارجية وعدد السكان كمتغيرات مستقلة في النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام بيانات سنوية للمدة ما بين العامي(2000-2014) ، واعتمدت الدراسة في تقدير النتائج عن طريق تطبيق برنامج التحليل الإحصائي(Eviews).

المطلب الأول

رؤية في مؤشرات القوة

تؤكد التقارير والمؤشرات الدولية التي تصدرها المعاهد والمؤسسات الدولية المعنية بتقييم اقتصادات دول العالم إلى قوة الاقتصاد الإماراتي عن طريق المراتب المتقدمة التي أحرزتها دولة الإمارات في تلك المؤشرات، إذ اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات التنويع الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن العشرين ، مما أدى ذلك إلى تقليل اعتمادها على النفط إلى (30%) في العام 2014، أما القطاعات الأخرى فتسُهم بنحو (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يُشير إلى مدى القوة والتنوع الذي يحظى به الاقتصاد الإماراتي، فضلاً عن مجموعة من العوامل الأخرى التي تُعّد مؤشرات قوة للاقتصاد الإماراتي، والتي سنتناولها فيما يلي :

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يُعّد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة ، إذ يشمل: السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد كافة ناقص مستلزمات الإنتاج ، كما يعرف: بأنّه القيمة المضافة للاقتصاد من قبل المنتجين المقيمين خلال العام [(1)].

إذ يُعّد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات القوة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ استطاع اقتصاد دولة الإمارات التكيف والتوازن مع المتغيرات العالمية، فعلى الرغم من الأوضاع والأزمات التي واجهت المنطقة نتيجة انخفاض أسعار النفط بعد أحداث 11/أيلول/2001[(2)]، و كما مبين في الجدول(24)، فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من (104) مليار دولار في العام 2000، إلى (180) مليار دولار في العام 2005، بالأسعار الجارية، ومن ثم بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 نحو (253) مليار دولار، إذ انخفضت نتيجة الأزمة الاقتصادية لعام 2008، بعد أن

[(1)] كريم مهدي الحسناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص189.

[(2)] وزارة الاقتصاد ،تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة (2000_2005)، مصدر سبق ذكره ، ص10.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008، نحو (315) مليار دولار، و تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول ذات المعدل العالي للدخول الفردية، إذ بلغ نحو (34) ألف دولار في العام 2000، ومن ثم ارتفع ليبلغ نحو (45) ألف دولار، وحقق اقتصاد دولة الإمارات نمواً كبيراً في القطاعات الاقتصادية كافة، ويعود ذلك النمو إلى تطور القطاعات غير النفطية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تركيز الدولة في التنمية الاقتصادية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية مستفيدة من ارتفاع عائدات النفط، إلّا إنّ ذلك النمو تباطأ بشكل ملحوظ؛ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ كان لها أثر كبير في الوضع الاقتصادي بالبلد بشكل عام، وفي إمارة دبي بشكل خاص[1]، إذ انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009، ليبلغ (32) ألف دولار، إلاّ إنّ الحالة الاقتصادية للبلد استعادت وضعها النشط بشكل تدريجي ، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (399) مليار دولار في العام 2014، و ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو(43) ألف دولار في العام 2014، أما من حيث مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت مساهمة الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط والغاز نحو(34%)، كما أسهمت ككل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ (11، 3%)، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال بنحو (10، 3%)، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات جدول التحويلية فقد بلغت 9% تقريباً لكل منهما [2] .

[1] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الحماية الاجتماعية كعنصر لتنمية الملامح الوطنية : الإمارات العربية المتحدة ، نيويورك ، 2015، ص3_4.

[2] التقرير الإحصائي السنوي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014،أبو ظبي، المركز الوطني للإحصاء، ص20.

جدول (24)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2014)

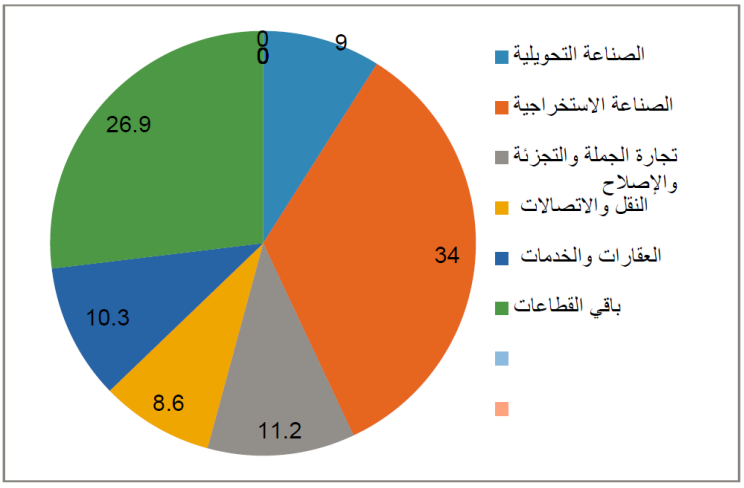
العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)
2000	337 ،104	34، 207، 5
2001	311 ،103	32، 205، 6
2002	816 ،109	32، 355، 4
2003	346 ،124	34، 294، 9
2004	824 ،147	37، 179، 7
2005	617 ،180	40، 298، 5
2006	105 ،222	42، 950، 1
2007	916 ،257	42، 913، 8
2008	474 ،315	45، 720، 0
2009	547 ،253	32، 905، 1
2010	049 ،286	34، 341، 9
2011	526 ،348	39، 901، 2
2012	429 ،373	41، 712، 1
2013	192 ،387	42، 831، 1
2014	451 ،399	43، 962، 7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ البنك الدولي، متوفر على الرابط الآتية: http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP MKTP.CD/countries.، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/14.

_البنك الدولي، متوفر على الرابط الآتية: http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY GDP.PCAP.CD.، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016 /4/14.

شكل رقم (12)يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

_التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ، أبو ظبي، صندوق النق العربي ، 2014، ملحق(3/2).

كما يوضح الشكل (12) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ويتبين: انّ قطاع الصناعة الإستخراجية يمثل الجزء الأكبر، فدولة الإمارات تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط ، وتنويع مصادر الدخل عن طريق وضع خطط اقتصادية مستقبلية.

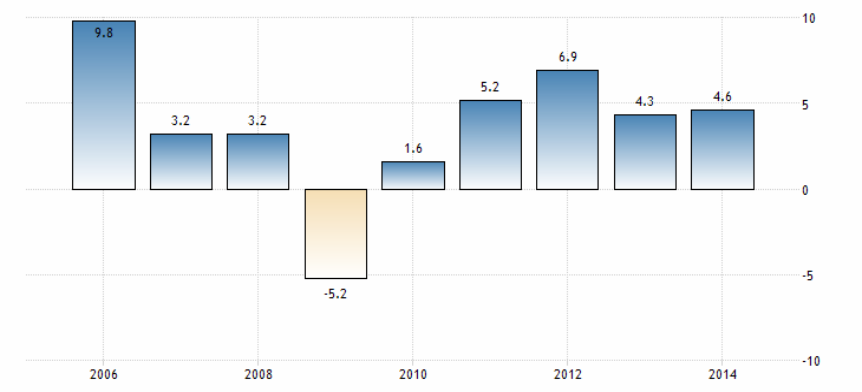
ثانياً: النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي المتسارع نوعاً ما مؤشر قوة للاقتصاد الإماراتي، إذ استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أدت التدفقات المرتفعة للاستثمارات الأجنبية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولاسيما الاستثمارات الكبيرة في قطاعات النفط، والتي أسهمت بشكل كبير بزيادة معدل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات، و تمكنت دولة الإمارات من تنويع قاعدة مواردها الاقتصادية بما يمكنها من تجنب انعكاسات تذبذب أسعار النفط ، وانخفض معدل النمو الاقتصادي لدولة الإمارات من (10، 9) في العام 2000، إلى

(3، 2) في العام 2008[1]، كذلك انخفض جراء الأزمة العالمية الاقتصادية ليبلغ نحو(-5، 2) في العام 2009، وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، تمكن الاقتصاد الإماراتي من تحقيق معدل نمو بنحو (6، 9) في العام 2012، ومن ثم بلغ (4، 6) في العام 2014. وكما موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم (13)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2014_2006)



المصدر: Trading Economics، متوفر على الرابط الآتي:http: //ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/gdp-growth،

ثالثاً: التضخم:

يُعّد التضخم واحد من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به، ولا يُعّد بالضرورة حالة مرضية إلاّ بعد أن يتجاوز حدوده، ويستخدم التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة، مثل: (الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار ، أو الارتفاع في الدخول النقدية آو عنصر من عناصر الدخل النقدي، مثل: الأجور أو الأرباح، ارتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية)[2]، ومؤشر التضخم يحمل خلفه حقائق قد تكون سلبية

[1] مجموعة باحثين ، الخليج الثابت والمتحول ، مصدر سبق ذكره ، ص109.

[2] Gottfried Haberler، Inflation Its Cause and Cures ، American Enterprise Association ،Washington ، D. C. ، 1960 ، P 3.

أو إيجابية، ويُعّد من المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة، إذ ينعكس على التجارة والاستثمار والمستوى المعيشي للأفراد، وان السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات ترتكز في الاقتصاد الحر، وان عملية السعر تحددها آلية السوق مبنية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ولكون الاقتصاد الإماراتي من أكثر الاقتصادات اندماجاً مع حركة الاقتصاد العالمي، لذلك فالاقتصاد يتأثر بواقع حال الأسواق المحلية والعالمية، أي ان مستويات التضخم تتحدد باتجاهين: محلي ؛ وخارجي بسبب الارتباط الاقتصادي الشديد مع العالم [1]. لقد تراوحت معدلات التضخم في دولة الإمارات بين الارتفاع والانخفاض، إذ ارتفع معدل التضخم في دولة الإمارات من (1، 3)في العام 2000، إلى (12، 3) في العام 2008.

متأثرة بحركة النشاط الاقتصادي وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت لها على مستويات الأسعار عالمياً ومحلياً، ومن ثم بلغ معدل التضخم نحو (0، 7) في العام 2012، ومن ثم معدل التضخم في العام 2014 ليبلغ نحو (2، 3) ، كما مبين في الشكل (13).

جدول (25)

نمو الناتج المحلي و معدل التضخم السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2014) (%) نسبة مئوية

العام	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	التضخم
2000	9 ،10	3 ،1
2001	4 ،1	8 ،2
2002	4 ،2	9 ،2
2003	8 ،8	1 ،3
2004	6 ،9	0 ،5
2005	9 ،4	2 ،6
2006	8 ،9	2 ،9

[1] وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010)، مصدر سبق ذكره ، ص58.

2007	2 ،3	1 ،11
2008	2 ،3	3 ،12
2009	2 ،5-	6 ،1
2010	6 ،1	9 ،0
2011	2 ،5	9 ،0
2012	9 ،6	7 ،0
2013	3 ،4	1 ،1
2014	6 ،4	3 ،2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ البنك الدولي، متوفر على الرابط الآتية:

http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14، /2016/4.

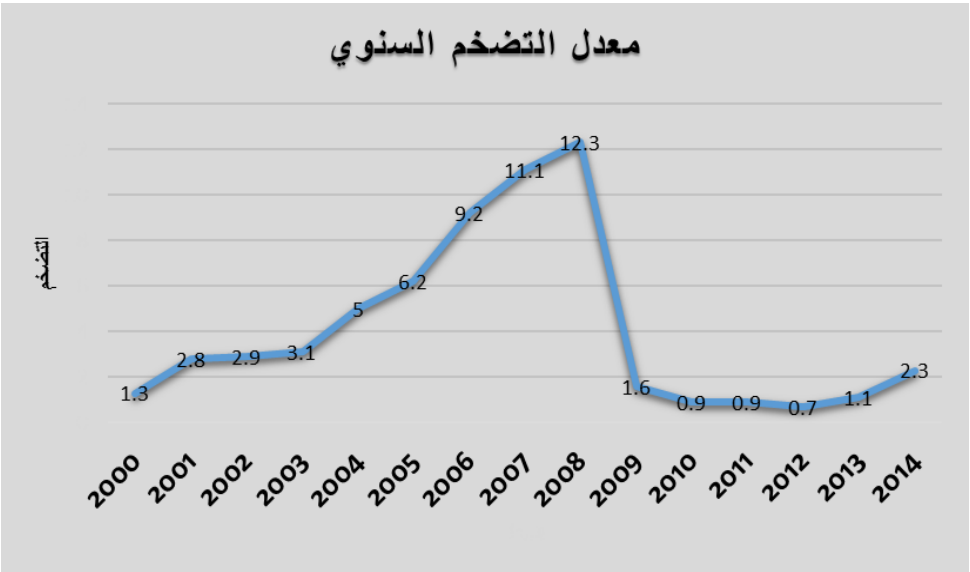
_ صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، جدول(3)، ابـوظبي، صـندوق النقـد الدولي، 2009، ص18.

_ صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2014 ، جدول (3)، ابوظبي، صـندوق النقـد العربي ، 2014، ص26.

_صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، جدول (3)، ابـوظبي، صـندوق النقـد العربي ، أبو ظبي، 2015، ص34.

شكل (14)

معدل التضخم السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2014)



المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (25).

رابعاً: البطالة:

تُعّد البطالة من الظواهر الاقتصادية المهمة، إذ تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويريده، ويقبل به عند مستوى الأجر السائد. لكنه لا يجد ذلك العمل، وتعني البطالة أيضاً: عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية لأوضاع خارجة عن إرادتهم، وعلى الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه والبحث عنه[1]، إلا إنّ معدل البطالة في دولة الإمارات الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك يُعّد من مؤشرات القوة للدولة، إذ إنّ سوق العمل الحكومي أو الخاص في دولة الإمارات يشهد فرصاً وفيرة يمكن ان تستوعب بطالة المواطنين، لكن ما يعوق ذلك يعود إلى أسباب عدة: أولها العمالة المواطنة التي لا تقبل على كل أنواع

[1] حنان عبد الخضر وآخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والعلاجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، ، العدد 16،الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص58.

الوظائف، بل تركز في العمل في الجهات الحكومية أو الأعمال الإدارية، فضلاً عنان القطاع الخاص لا يقدم المزايا المالية التي يقدمها القطاع الحكومي، اذ بلغ معدل البطالة العام (4، 1)في العام 2011، لذلك عملت الهيئات الحكومية المتخصصة إلى عقد وتنظيم العديد من معارض التوظيف التي تهدف إلى خفض معدلات البطالة بين المواطنين، ورفع نسبة التوطين في القطاع الخاص [1]، إذ بلغ معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة نحو(3، 6) في العام 2014، و كما مبين في الجدول (26)، إذ تحتل دولة الإمارات المرتبة الثانية عربياً في انخفاض معدلات البطالة حسب تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، وجاءت دولة قطر في المرتبة الأولى[2]، ويعود ذلك إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من أن المواطنين في دولة الإمارات يفضلون العمل في القطاع الحكومي لما له من مميزات، إلّا إنّ الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات عمل على توفير فرص عمل كبيرة، وعملت على تقليل معدل البطالة في الدولة بشكل كبير بين أفراد المجتمع، ومن ذلك يتبين لنا: الدور الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل معدل البطالة في الدولة، إذ يُعّد معدل البطالة المنخفض لدولة الإمارات عامل قوة للاقتصاد الإماراتي، وبالوقت نفسه عامل جذب للمستثمر الأجنبي .

[1] مجموعة باحثين ، الخليج الثابت والمتحول 2013 ، مصدر سبق ذكره ، ص114.

[2] بسام عبد السميع ،الإمارات بالمركز الثاني عربياً في معدل انخفاض البطالة بين السكان ، صحيفة البيان ، نشر بتاريخ 26/كانون الثاني /2014، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=7556&y=2014&article=full ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/15.

جدول (26)

معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي(2000_2014)(%) نسبة مئوية

العام	معدل البطالة (من إجمالي القوى العاملة %)	البطالة من الإناث (من إجمالي القوى العاملة%)	البطالة من الذكور (من إجمالي القوى العاملة%)
2000	3 ،2	8 ،5	8 ،1
2001	2 ،3	2 ،9	4 ،2
2002	2 ،3	9 ،8	4 ،2
2003	7 ،2	5 ،6	1 ،2
2004	1 ،3	2 ،7	5 ،2
2005	1 ،3	0 ،7	5 ،2
2006	3 ،3	7 ،7	5 ،2
2007	4 ،3	4 ،8	6 ،2
2008	0 ،4	9 ،12	4 ،2
2009	2 ،4	6 ،9	2 ،3
2010	2 ،4	5 ،9	2 ،3
2011	1 ،4	4 ،9	2 ،3
2012	0 ،4	1 ،9	0 ،3
2013	8 ،3	9 ،8	9 ،2
2014	6 ،3	6 ،8	7 ،2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

_ محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2015، ص45.

_ البنك الدولي ، متوفر على الرابط الآتي:

http: //data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/15.

خامساً: التجارة الخارجية:

يُعّد الانتعاش المتواصل للتجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال الأعوام الماضية تجسيداً للمكانة التي تحظى بها على الساحة التجارية العالمية، كونها تمثل أحد أبرز المحاور الرئيسة للتجارة في المنطقة والعالم، فضلاً عن استفادتها من سياسة الانفتاح الاقتصادي و التجاري التي تتبناها، إذ تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام تجاري حر، وتُعّد من الدول المنفتحة في مجال التجارة الخارجية، و يتم صوغ السياسات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى كل إمارة ، إذ تهدف إلى تحسين وصول منتجاتها إلى الأسواق عن طريق اتفاقيات تجارية حرة متعددة الأطراف، واتفاقية تجارية ثنائية وإقليمية[1]، ويمارس الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، اذ أدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الإمارات في زيادة قدرتها التصديرية، وغزو أسواق عالمية جديدة، ومن ثم تحقيق فائض في ميزانية دولة الإمارات، إذ نلحظ من الجدول أدناه مقدار الفائض في الميزان التجاري، ولاسيما الاستثمارات في قطاعي النفط والمعادن، اذ عملت على زيادة الصادرات النفطية للدولة بشكل كبير، إذ تقوم دولة الإمارات بمبادلات تجارية مع ما يزيد عن (200) سوق حول العالم ، وتُعّد دولة الإمارات وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية في العام 2014، من بين أهم عشرين دولة مصدرة ومستوردة في العالم ، حيث حلت في المركز السادس كأهم سوق عالمي في جانب الصادرات السلعية، و المرتبة (20) في جانب الواردات السلعية و في المركز (44) كأهم سوق عالمي في جانب الصادرات الخدمية، و المرتبة الثامنة عشر في جانب الواردات من الخدمات[2].

[1] احمد الكواز ، هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، 2010، ص40.

[2] وزارة الاقتصاد ، تقرير التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الافتا ، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2014، ص4-5.

وكذلك احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً، والسادسة عشر عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام 2014، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يغطي(138) دولة[1]، وذلك يُعّد عاملاً قوة للاقتصاد الإماراتي، وبالنسبة لجانب قيمة الصادرات والواردات، فيتضح تطورها بشكل يميل نحو التصاعد عن طريق البيانات المتوفرة أدناه، كما أن التجارة الخارجية للإمارات شهدت نمواً غير ملحوظاً، إذ بلغت حجم الصادرات الإجمالية لدولة الإمارات نحو (239) مليار دولار في العام 2008، في حين بلغ حجم الواردات نحو(176) مليار دولار، وارتفعت لتبلغ نحو (380) مليار دولار في العام 2014، مقابل ارتفاع حجم الواردات إلى (253) مليار دولار، وبلغ مقدار الفائض في الميزان التجاري عام 2011 نحو(72، 105، 1) مليار دولار، ومن ثم ارتفع عام 2012 ليبلغ نحو(131، 983، 0) مليار دولار.أما في العام 2013، فقد بلغ (137، 152، 9) مليار دولار، وانخفض مقدار الفائض ليبلغ نحو (126، 764، 0) في العام 2014، بسبب انخفاض أسعار النفط، وكما هو مبين في الجدول (27) .

[1] Margareta DrzeniekHanouz and others،The Global Enabling Report 2014 ، World Economic Forum ،2014، p10.

جدول (27)

الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي(2000_2014) (مليار دولار)

العام	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري
2000	49، 834، 2	30، 807، 8	19، 062، 4
2001	48، 774.0	32، 817، 2	15، 956، 8
2002	52، 163، 4	37، 533، 0	14، 630، 4
2003	67، 134، 1	45، 824، 4	21، 309، 7
2004	82، 750، 2	54، 197، 4	28، 552، 8
2005	117، 288، 0	74، 494، 2	42، 793، 7
2006	145، 587، 5	88، 049، 0	57، 538، 5
2007	178، 630، 4	132، 108، 9	46، 521، 4
2008	239، 212، 7	176، 287، 8	62، 924، 9
2009	192، 192، 9	150، 052، 6	42، 140، 3
2010	213، 539، 0	164، 561، 2	48، 977، 8
2011	302، 037، 0	229، 931، 9	72، 105، 1
2012	149، 482، 4	217، 499، 3	131، 983، 0
2013	378، 660، 3	241، 507، 4	137، 152، 9
2014	380، 374، 0	253، 583، 0	126، 764، 0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، ملحق (1/9)، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2005، ص392.

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ملحق(1/9)، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2010، ص393.

_ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ملحق (1/9) ، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2015، ص493.

سادساً: الموازنة العامة:

يقصد بالموازنة العامة: الإيرادات والنفقات العامة المجمعة للحكومات المحلية ، فضلاً عن إيرادات ونفقات الحكومة الاتحادية، وتتكون الهياكل المالية للدولة من ميزانيات الحكومات المحلية الخاصة بكل إمارة، فضلاً عن الحساب الموحد الذي يتضمن الموازنة العامة للحكومة الاتحادية وحكومات كل من: (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة)، ورسوم الخدمات التي تقدمها الجهات الاتحادية وعوائد أرباح استثمارات الحكومة الاتحادية[1]، ويتصف النظام النقدي في الإمارات بتخصيص مخصصات للأهداف نفسها من قبل الحكومة الاتحادية ، ومن كل إمارة على حدا، والى جانب الميزانية الاتحادية كل إمارة لها ميزانيتها الخاصة التي تتصرف بها، اذ تمتلك أبو ظبي ودبي الدخل الكافي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون مساعدة الميزانية الاتحادية، وكذلك إمارة الشارقة تمتلك الإمكانيات نفسها بعد اكتشاف النفط فيها، أما بقية الإمارات فهي تعتمد بشكل رئيس على الميزانية الفدرالية[2]، إذ تؤدي السياسة المالية دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات، وذلك عن طريق تأثيرها في مستوى النشاط الاقتصادي، وعن طريق توجيه الموارد نحو قطاعات معينة[3]، وبلغت الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2014، نحو(112، 970)[*] مليار دولار ، في حين بلغ الإنفاق العام نحو (94، 298) مليار دولار، مما حقق فائض يقدر بنحو (18، 673) مليار دولار، ويبين الجدول (28) موقف الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك يوضح العجز والفائض للموازنة.

[1] نجيب عبد الله الشامسي ، اقتصاديات الإمارات حقيقة الواقع وأفاق المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص66_67.

[2] مصطفى رفيق عبد الرزاق ، الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة والعراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(33)، الكوفة ، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015، ص32.

[3] محمد سعد عميرة ، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002 ، ص11.

[*] تم تحويل العملة المحلية الإماراتية (الدرهم الإماراتي) إلى الدولار الأمريكي وذلك استناداً الى سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، صندوق النقد العربي ، ملحق (11/9) ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2015، ص507.

جدول (28)

حجم النفقات العامة والإيرادات العامة والعجز والفائض لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000_2014)(مليار دولار)

العام	الإنفاق العام	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي(%)	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي(%)	العجز(-) أو الفائض(+)
2000	22، 891	32، 46	20، 255	28، 72	2، 636-
2001	25، 993	37، 38	18، 688	26، 87	7، 305-
2002	23، 585	31، 16	15، 580	20، 58	8، 005-
2003	24، 180	27، 28	20، 513	23، 14	3، 666-
2004	24، 905	23، 99	25، 349	24، 41	444
2005	28، 436	20، 8	39، 184	28، 7	10، 748
2006	34، 918	20، 1	54، 651	31، 5	19، 733
2007	43، 492	21، 3	62، 120	30، 4	18، 628
2008	52، 014	20، 7	67، 109	26، 6	15، 094
2009	52، 572	23، 3	58، 664	26، 0	6، 092
2010	90، 682	31، 7	77، 461	27، 1	13، 221-
2011	93، 570	26، 9	97، 889	28، 2	4، 319
2012	98، 036	26، 3	103، 263	27، 7	5، 228
2013	101، 663	25، 3	110، 954	27، 6	9، 291
2014	94، 298	22، 5	112، 970	26، 9	18، 673

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ملحق (1، 6)، (2، 6)، (3، 6)، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2005، ص366_367.

_ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ملحق (1، 6)، (2، 6)، (3، 6) ، أبوظبي، صندوق النقد العربي ، 2010، ص365_ص367.

_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ملحق(1، 6)، (2، 6)، (3، 6)، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2015، ص449_ص454.

المطلب الثاني

الإطار النظري والمتغيرات الاقتصادية للأنموذج القياسي

يقسم هذا المطلب إلى قسمين، إذ سنتناول في القسم الأول: الإطار النظري للجانب القياسي أما القسم الآخر سوف يتم من خلاله تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في الأنموذج.

أولا: الإطار النظري للجانب القياسي:

يقسم الجانب النظري إلى قسمين: الأول مرحلة اختبارات الأنموذج، والثاني: مشكلات الأنموذج القياسي.

أولاً: مرحلة الاختبارات:

في هذه المرحلة سيتم الكشف إحصائياً عن مدى إمكانية الاعتماد على المعلمات التي تم تقديرها في الأنموذج، ومن تلك الاختبارات نذكر:

1_ اختبار معامل التحديد (R^2) Coefficient Of determination[1]:

يمكن التعبير عن مفهوم (R^2): بأنّه نسبة التغير في المتغير التابع (Y) الذي سببها التغيير في المتغير المستقل (X) أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية، وبعبارة أخرى يوضح النسبة المئوية من التغيرات الكلية في المتغير المعتمد، والتي يمكن توضيحها عن طريق التغيرات المستقلة ، و التي تتمثل بصيغته الرياضية على وفق الآتي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{Y}^2}{\sum Y^2}$$

[1] عادل عبد الغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى، بغداد ، كلية المنصور الجامعة ، 1998، ص69.

2_اختبار معامل التحديد المصحح (: Adjust Determination of Coefficient)

يستخدم الإحصائيون معامل التحديد المصحح، وذلك للأخذ بالاعتبار: أن (R^2) لا يأخذ النقص في درجات الحرية الناجم عن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى الدالة ، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة (R^2)، و الذي يتمثل بالصيغة الآتية[1]:

$$\bar{R}^2 = 1-(1-R^2)\frac{n-1}{n-K}$$

3_ اختبار F test (F):

ويتم عن طريقه اختبار جوهرية معامل التحديد (R^2)، واختبار معنوية المعادلة ككل، ويبين فيما إذا كان الانحدار ذو معنوية إحصائية من عدمه، وله قيمتان: إحداهما تحتسب من نتائج تقدير الأنموذج والأخرى جدولية تعتمد على عدد المتغيرات ودرجة الحرية، فإذا كانت قيمة (F) الجدولية اكبر من المحسوبة تكون المعادلة معنوية والعكس صحيح[2]

4_اختبار(T) معنوية المعالم T_ Statistics:

ويستخدم في اختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة للمتغيرات الاقتصادية للأنموذج، فإذا كانت مطلق قيمة (t)المحتسبة اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية و درجة حرية (N_K_1) دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة[3].

[1] المصدر نفسه ، ص75.

[2] عدنان داود العزاوي ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010، ص45.

[3] حمزة محمد دودين ، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدامSPSS، الطبعة الثانية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2013، ص61.

ثانياً: مرحلة مشكلات الأنموذج القياسي:

وفي هذه المرحلة يتم توضيح بعض المشكلات التي تعترض بناء الأنموذج القياسي عند الإخلال في بعض فروض معالم الأنموذج باعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير، وسنتناول فيما يلي بعض المشكلات، وذلك على وفق النحو الآتي:

1_ مشكلة الارتباط الذاتي: تظهر مشكلة الارتباط الذاتي نتيجة لحذف بعض المتغيرات المستقلة، أي نتيجة للتشخيص غير الدقيق للعلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، أو قد تكون هناك عوامل عشوائية تؤثر في القيم المتتالية للخطأ، ومن أهم الطرق لاكتشافها هي: اختبار داربن واتسن(Durbin Watson_test)، والذي يُعّد من الاختبارات الشائعة في اكتشاف الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي ، وذلك لسهولة إجراءه ، ويستخدم اختبار (داربن واتسن) في حالة الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى فقط [1].

ويتم الاختبار باستخدام (D.W) المحسوبة، ومقارنتها بالقيمة الجدولية الإحصائية (D.W)، إذ أن(D.W) المحسوبة هي عبارة عن مجموع مربع الفرق بين الخطأ العشوائي المقدر الحالي، والخطأ العشوائي المقدر لمشاهدة سابقة مقسوماً على مجموع مربعات الخطأ العشوائي المقدر الحالي.

ويتم استخدام اختبار (داربن واتسون) لإيجاد القيمة الجدولية، ومقارنتها مع القيمة المحسوبة ليتم رفض أو قبول وجود الارتباط الذاتي، إذ إنّ القيمة الجدولية هي عبارة عن قيمتين إحداهما(DL) وهي : القيمة الصغرى، والأخرى(DU)، وهي القيمة العليا ، فإذا كانت (D.W) المحسوبة اقل من (4_DU)، واكبر من (DL)يدل ذلك على قبول فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي [2].

[1] اموري هادي كاظم و باسم شليبه مسلم ، القياس الاقتصادي المتقدم (النظرية والتطبيق) ، الطبعة الأولى، بغداد ، مطبعة الطيف ،2002، ص165_ص166.

[2] حسام علي داود ، و خالد محمد السواعي ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص316_317.

2_مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

ويعني ثبات تباين حد الخطأ، وهي إحدى الفرضيات التي يعتمد عليها في تقدير الانحدار ، وتعني ان الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر يكون لها التباين نفسه بحيث أن[1]:

$$E(u^2)=\sigma^2$$

والثابت في التباين (U^2) يعود إلى عدم اعتماد حد الخطأ على قيم المتغير التوضيحي (X) ؛ لان حد الخطأ يقرره المتغير التابع (Y)، وذلك لأنّ المتغير التابع هو متغير عشوائي، وبسببه يظهر المتغير العشوائي، وعند اعتماد الخطأ على المتغير (X)، فأنّ تباين حد الخطأ سيزداد مع تزايد قيمة (X) والعكس صحيح. وقد تمت الاستعانة باختبار وايت (WhiteTest) لغرض اختبار ثبات تجانس التباين من عدمه في نماذج الدراسة، إذ يستند ذلك الاختبار على مضاعف لاكرانج(LM) على وفق الصيغة الآتية[2]:

$$\mathbf{LM= n^*R^2}$$

n: تمثل عدد المشاهدات

ويمكن المقارنة بين قيمة LM مع قيمة Chi-Square الجدولية، فإذا كانت قيمة LM اكبر نستنتج: ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس والعكس بالعكس، وتمت الاستعانة كذلك باختبار VIF، لاختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج.

[1] المصدر نفسه ، ص274.

[2] عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، ط1، بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، 2015، ص ص40-41.

ثانياً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في الأنموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، لا بد من تحديد، ووصف المتغيرات في ذلك الأنموذج عن طريق الآتي:

أولا: المتغيرات المستقلة:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو: المتغير المستقل الرئيس في الأنموذج، ويُعّد من المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي ، إذ يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع النمو الاقتصادي ، لذا تفترض الباحثة ارتفاع النمو الاقتصادي في حالة ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد أخذ ذلك المتغير رقماً مطلقاً، وبملايين الدولارات الأمريكية.

2- التجارة الخارجية، وهو: المتغير المستقل الثاني في الأنموذج، إذ تم التعبير عن ذلك المتغير بصافي الصادرات والاستيرادات الإماراتية، أي(X – M) ، إذ تمثل(X)الصادرات، وتمثل (M) الواردات أو الاستيرادات، إذ تُعّد التجارة الخارجية من المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي ، وترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع النمو الاقتصادي ، وقد أخذ ذلك المتغير رقماً مطلقاً ، وبملايين الدولارات الأمريكية.

3- عدد السكان: إنّ عدد السكان له أثر كبير في النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع ذلك العدد أو انخفاضه . وقد تم التعبير عنه بوحدة (مليون نسمه).

ثانياً: المتغير التابع: لقد تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، لان النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وقد استخدمت الباحثة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقيمة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

ثالثاً: المتغير العشوائي: يمثل المتغير العشوائي المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها: كالعادات والتقاليد والأذواق الاجتماعية.

المطلب الثالث

تحديد وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد

يمكن تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي: كمتغير تابع، و (الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الخارجية، وعدد السكان) كمتغيرات مستقلة، لغرض تسليط الضوء على توصيف النماذج الاقتصادية القياسية، ولتقدير تأثير تلك المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد في تقدير الأنموذج على الانحدار الخطي المتعدد كأفضل تقدير لذلك الأنموذج، وتأخذ صيغة معادلة الانحدار الشكل الآتي:

$$Y_i = B_O + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + U_i$$

وبتعويض متغيرات الأنموذج القياسي في المعادلة أعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالآتي:

$$Gdp_{pc} = B_O + B_1 FDI + B_2 T + B_3 P + U_i$$

إذ حيث إنّ:

B_O: تمثل ثابت التقاطع الرأسي.

Gdp_{PC}: تمثل متوسط دخل الفرد.

FDi: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

T: تمثل التجارة الخارجية.

P: تمثل عدد السكان.

U_i: تمثل المتغير العشوائي.

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في نموذج الدراسة ، وان التقديرات عند مستوى(5%)، فضلاً عن الاستعانة بالأنموذج في اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يستخدم لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في الظاهرة المدروسة.

المطلب الرابع

نتائج التقدير لدوال الأنموذج

سنتطرق في هذا المطلب، إلى نتائج دوال الأنموذج القياسي المعتمد للدراسة، وتفسير تلك النتائج إحصائيا واقتصادياً لتوضيح آثار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وسيتم ذلك على وفق الآتي:

أولاً: اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي

إذ تكون نتائج التقدير كالآتي:

$$\mathbf{Gdp_{pc} = 33.03 + 0.0005\ FDI + 8.80\ T - 5.81\ P}$$

t =	**16.19**	**4.23**	**3.16**	**-1.20**
VIF		**1.08**	**3.52**	**3.42**

$\mathbf{R^2 = 0.76}$ $\mathbf{F = 15.97}$ $\mathbf{R^2 = 0.81}$

D.W = 1.873LM (White)= 13.85

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الـ $\mathbf{Gdp_{pc}}$ كمتغير تابع، والـ FDI)، (T.P كمتغيرات مستقلة، وقد بينت تلك العلاقة عن طريق تحليل الانحدار ان (B_O) موجبة، مما يدل ذلك إلى أن قيمة الـ($\mathbf{Gdp_{pc}}$) تبلغ (33.03) عندما تكون (FDI)، T.Pمتساويان للصفر، ويتضح من الأنموذج أعلاه، أن الـ FDI يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح عن طريق معدل التغير الموجب الذي بلغ (**0.0005**) ، إذ يلحظان قيمة(t) المحتسبة مرتفعة، والبالغة (**4.23**)، وهي اكبر من(t) الجدولية، والبالغة (2.131) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على أن الـ (FDI) له تأثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثاني (T)، فقد بينت تلك العلاقة عن طريق تحليل الانحدار أن الـ (T) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (8.80)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة مرتفعة، والبالغة (3.16)، وهي اكبر من (t) الجدولية، والبالغة (2.131) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على أن الـ(T) له تأثير إيجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة إلى المتغير المستقل الثالث (P)، فقد بينت تلك العلاقة عن طريق تحليل الانحدار ان الـ(P) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح عن طريق معدل التغير السالب الذي بلغ (**5.18**-) ، إذ يلحظ: أن قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (**1.20**-) وهي اقل من (t) الجدولية والبالغة (2.131) عند مستوى معنوية(5%)، وهذا يدل على أن الـ(P) له تأثير سلبي وغير معنوي في النمو الاقتصادي.

ويتضح من الأنموذج في ما تقدم: ان قيمة معامل التحديدR^2(0.81)، وهي تشير إلى ان نسبة (81%) من التقلبات التي تنتاب المتغير التابع تعزى إلى تقلبات (T ،FDI) ، وان ما تبقى من تلك النسبة من التقلبات ، وهي (19%) تعزى الى عوامل أخرى لم يحددها الأنموذج، في حين بلغ معامل التحديد المصحح (0.76) R^2 أي بنسبة (76%) ، وبلغت قيمة F المحسوبة (15.97)، وهي اكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.29) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، مما يدل ذلك على معنوية الأنموذج بصورة كلية والذي يعني: وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . أما (D.W)، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.87) ، وهي اكبر من(DU) الجدولية، والبالغة (1.750).واصغر من(4-DU)، والبالغة (2.25) ، مما يدل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي .أما بالنسبة إلى مشكلة تجانس التباين عن طريق اختبار (White)، إذ نلحظ: عدم وجود مشكلة تجانس التباين؛ لان قيمة Chi-Square(9) الجدولية للفجوة الزمنية التاسعة تبلغ (16.91) ، وهي اكبر من قيمة LM (White)= 13.85، وأما بالنسبة إلى معامل تضخم التباين (VIF)، فيشير إلى: عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة FDI)، T، (P، لان معاملات VIF للمتغيرات المستقلة اقل من (10)، إذ يشير البروفيسور (Myers)، إذا كانت (VIF>10) ، فهنالك إشارة إلى وجود التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

ثانياً: اختبار الانحدار المتسلسل:

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا في النفقات العامة ($\mathbf{Gdp_{pc}}$) من بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (FDI، T، P) نستخدم اختبار الانحدار المتسلسل (Stepwise Regression) الذي يستخدم لمعرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في الظاهرة المدروسة (النمو الاقتصادي) وتحديدها بغية الوصول إلى أفضل أنموذج إنحدار خطي يمثل الظاهرة المدروسة خير تمثيل، لذا أجرينا اختبار (Stepwise) لمعرفة أي المتغيرات الثلاثة أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي ، ويمكن توضيح نتائج (Stepwise) عن طريق الجدول الأتي :

جدول (29)

نتائج اختبار الانحدار المتسلسل

المتغيرات المستقلة	VIF	المتغير التابع	D-W	$\%R^2$	$\overline{\%R^2}$	F المحتسبة	التفسير
FDI		Gdp_{pc}	0.902	0.53	0. 49	14.68	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للأنموذج	$Gdp_{pc} = 33.56 + 0.0007$ FDI						
T		Gdp_{pc}	1.038	0.48	0.44	12.01	يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع
المعادلة المقدرة للأنموذج	$Gdp_{pc} = 33.96 + 7.87$ T						
FDI	1.086	Gdp_{pc}	1.715	0.78	0.75	22.41	يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع
T	1.086						
المعادلة المقدرة للأنموذج	$Gdp_{pc} = 31.09 + 0.0005$ FDI $+ 6.01$T						

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

- قيمة(F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، ودرجة حرية (1.15) = 4.54

- قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ، ودرجة حرية (2.15)= 3.68

يتضح من الجدول أعلاه: أن المتغير الأكثر تأثيراً في متوسطِ دخل الفرد الإماراتي هو: الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الـ(ـ **Gdp_{pc}**) كمتغير تابع،

والـ (FDI) كمتغير مستقل. وقد بينت تلك العلاقة الخطية عن طريق تحليل الانحدار، وانّ قيمة الـ (B_O) موجبة، والتي تبلغ (**33.56**)، مما يدل ذلك على ان قيمة الـ ($\mathbf{Gdp_{pc}}$) تبلغ (33.56) عندما يكون (FDI) متساوي للصفر، ويتضح من الأنموذج أعلاه، ان الـ (FDI) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (**O.OOO7**) ، وبلغت قيمة معامل التحديد له(53%) ، وهي تشير إلان نسبة (53%) من التقلبات التي تحدث في متوسط دخل الفرد تعزى الى تقلبات (**FDI**)، وان ما تبقى من تلك النسبة من التقلبات وهي (47%) تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها الأنموذج ، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (**14.68**) ، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية، والبالغة (4.54) عند مستوى معنوية (5%) ، وهو ما يشير إلى: أن قيمة (F) المحتسبة معنوية، مما يدل ذلك على معنوية الأنموذج بصورة كلية ، والذي يعني وجود تأثير معنوي من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع ، و أما(D.W)، فقد بلغت قيمته المحتسبة (**0.902**)، وهي اكبر من الصفر، واصغر من (DL) الجدولية، والبالغة (1.077) ، مما يدل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي ، وان المتغير الثاني المؤثر في متوسط دخل الفرد بعد الاستثمار الأجنبي المباشر هو التجارة الخارجية على وفق ترتيب (Stepwise)، إذ تمثل المعادلة علاقة خطية بين الـ ($\mathbf{Gdp_{pc}}$) كمتغير تابع والـ (T) كمتغير مستقل، وقد بينت هذه العلاقة الخطية عن طريق تحليل الانحدار، أن قيمة الـ B_O موجبة والتي تبلغ (**33.96**)، مما يدل ذلك إلى أن قيمة الـ ($\mathbf{Gdp_{pc}}$) تبلغ (33.96)عندما يكون (T) متساوي للصفر، ويتضح من الأنموذج أعلاه: أن الـ(T) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (**7.87**)، وبلغت قيمة معامل التحديد له (48%)، وهي تشير إلى ان نسبة (48%) من التقلبات التي تحدث في متوسط دخل الفرد تعزى إلى تقلبات (**T**)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات، وهي (52%) تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها النموذج ، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (**12.01**)، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية، والبالغة (4.54) عند مستوى معنوية (5%) ، وهو ما يشير إلى أن قيمة Fالمحسوبة معنوية ، مما يدل ذلك على معنوية الأنموذج بصورة كلية ،

والذي يعني وجود تأثير معنوي من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع .أما (D.W) ، فقد بلغت قيمته المحسوبة (**1.028**)، وهي اكبر من الصفر، واصغر من (DL) الجدولية، والبالغة (1.077)، مما يدل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي. وقد تم حذف متغير عدد السكان (P) من النموذج بحسب نتائج (Stepwise)، أما بالنسبة إلى الأنموذج المتعدد الذي يضم المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة، فهناك تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة FDI)، (T في الأنموذج ككل، إذ نلحظ عن طريق الجدول (1): أن معادلة الانحدار تمثل خطية بين متغير متوسط دخل الفرد كمتغير تابع، وFDI)، (T كمتغيرات مستقلة. وقد بينت تلك العلاقة عن طريق تحليل الانحدار أن (B_O) موجبة، مما يدل ذلك على ان قيمة متوسط دخل الفرد تبلغ (31.09) عندما تكون FDI)، (Tمتساويان للصفر .

ويتضح من الأنموذج: أن الـ(FDI)يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وذلك يتضح عن طريق معدل التغير الموجب الذي بلغ (0.0005) .أما بالنسبة إلى متغير(T)، إذ نلحظ عن طريق الجدول (29) أن معادلة الانحدار تمثل علاقة خطية بين متوسط دخل الفرد كمتغير تابع والتجارة الخارجية كمتغير مستقل، وقد بينت تلك العلاقة عن طريق تحليل الانحدار: أن (T) يرتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع ، وذلك يتضح عن طريق معدل التغير الموجب الذي بلغ (6.01)، وبلغت قيمة(F) المحتسبة للنموذج (22.41) وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، لاسيما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.68)، مما يدل ذلك على معنوية الأنموذج بصورة كلية، والذي يعني وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة FDI)، (Tبالنمو الاقتصادي، فيما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.78)، وهي تشير إلى أن نسبة (78%) من التقلبات التي تنتاب متوسط دخل الفرد تعزى إلى تقلبات FDI)، (T ، وان ما تبقى من تلك النسبة من التقلبات، وهي (22%) تعزى إلى عوامل أخرى لم يحددها الأنموذج ، في حين بلغ معامل التحديد المصححR^2(0.75) ، أي بنسبة (75%)، وأما D.W، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.715)، وهي اكبر من dU الجدولية والبالغة (1.543) ، واصغر من (4-du) ، والبالغة (2.457)، مما يدل ذلك

على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي، أما بالنسبة إلى معامل تضخم التبـاين (VIF)، فيشـير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغـيرات المسـتقلة FDI)، (T، لان معـاملات (VIF)للمتغـيرات المستقلة أقل من 10 كما هو موضح في الجدول (29).

المطلب الخامس

التنبــؤ

بغية التنبؤ بقيم: (متوسط دخل الفرد، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الخارجية، وعدد السكان) إلى الزمن كمتغير مستقل، سيما أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من قيم المشاهدة لظاهرة معينة في مدة زمنية محددة، وغالباً ما تكون متتالية، إذ تحتوي السلسلة الزمنية متغيرين: الأول: المتغير المستقل، وهو: (الزمن)(t)، والثاني: المتغير المعتمد الذي يمثل قيم الظاهرة المدروسة المراد التنبؤ بقيمها مستقبلاً[1]، وقد تم استخدام البيانات المنشورة للمدة من العام 2000 إلى 2014.

جدول (30)

نتائج اختبار السلاسل الزمنية

المتغيرات المستقلة	الرمز	المتغير المعتمد	الرمز	قيمة معامل التحديد R^2%	قيمةF المحتسبة	التفسير
الزمن	t	الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	0.08	1.28	لا يوجد تأثير معنوي للزمن في FDI
المعادلة المقدرة	FDI= -660538.0 + 332.64 t					
الزمن	t	التجارة الخارجية	T	0.78	48.10	يوجد تأثير معنوي للزمن في T
المعادلة المقدرة	T= -16688994.0 + 8344.23 t					
الزمن	t	عدد السكان	P	0.95	307.47	يوجد تأثير معنوي للزمن في P
المعادلة المقدرة	P= -1.04 + 521078.1 t					
الزمن	t	متوسط دخل الفرد	Gdp_{pc}	0.36	7.48	يوجد تأثير معنوي للزمن في Gdp_{pc}
المعادلة المقدرة	Gdp_{pc}= -1256.88+ 0.645 t					

([1])اموري هادي، طرق قياس الاقتصادي، الطبعة الأولى ، بغداد، جامعة بغداد، 1988، ص 284_294.

قيمة(F) الجدولية عند مستوى معنوية(0، 05) ودرجة حرية (1.15) = 4.54 يتضح من الجدول أعلاه : ان هنالك علاقة غير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والزمن، حيث بلغت قيمة (F) المحتسبة (1.28)، وهي غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، لاسيما أنها أصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54) ، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (0.08).

أما بالنسبة إلى متغير التجارة الخارجية، فهناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في التجارة الخارجية بالإمارات العربية المتحدة ، إذ نلحظ من الجدول (30): أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (48.10)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، لاسيما أنّها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54)، وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على التجارة الخارجية، فيما سجلت قيمة معامل التحديد (0.78) ، وهو ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي للتنبؤ بقيم التجارة الخارجية.

أما بالنسبة إلى متغير عدد السكان، فهناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على عدد السكان بالإمارات العربية المتحدة، إذ نلحظ من الجدول (30): أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (307.47) ، وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، لاسيما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية، البالغة (4.54)، وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في عدد السكان، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (0.95) ، وهو ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي للتنبؤ بقيم عدد السكان.

أما بالنسبة إلى متغير متوسط دخل الفرد المعوض عن النمو الاقتصادي، هناك تأثير ذو دلالة معنوية للزمن على متوسط دخل الفرد في الإمارات العربية المتحدة ، اذ نلحظ من الجدول (30): أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (7.48) ، وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، لاسيما أنها أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.54)، وهو ما يؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية للزمن في متوسط دخل الفرد، في حين سجلت قيمة معامل التحديد (0.63)، وهو ما يؤكد كفاية الأنموذج الخطي للتنبؤ بقيم متوسط دخل الفرد الإماراتي.

يتضح من الجدول (31) في أدناه القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة خلال المدة ما بين العامي (2015و2030)، على وفق نماذج تحليل السلاسل الزمنية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (31)

القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة للمدة ما بين العامي (2015-2030) (ألف دولار)

السلسلة الزمنية	FDI	T	P	GDP_{PC}
2015	6 ،9731	45 ،124629	70 ،10499723	42 ،79
2016	24 ،10064	68 ،132973	49 ،10504934	43 ،44
2017	88 ،10396	91 ،141317	27 ،10510145	44 ،08
2018	52 ،10729	14 ،149662	05 ،10515356	44 ،73
2019	16 ،11062	37 ،158006	83 ،10520566	45 ،37
2020	8 ،11394	6 ،166350	61 ،10525777	46 ،02
2021	44 ،11727	83 ،174694	39 ،10530988	46 ،66
2022	08 ،12060	06 ،183039	17 ،10536199	47 ،31
2023	72 ،12392	29 ،191383	95 ،10541409	47 ،95
2024	36 ،12725	52 ،199727	73 ،10546620	48 ،6
2025	13058	75 ،208071	51 ،10551831	49 ،24
2026	64 ،13390	98 ،216415	30 ،10557042	49 ،89
2027	28 ،13723	21 ،224760	08 ،10562253	50 ،53
2028	92 ،14055	44 ،233104	86 ،10567463	51 ،18
2029	56 ،14388	67 ،241448	64 ،10572674	51 ،82
2030	2 ،14721	9 ،249792	42 ،10577885	52 ،47

تم التنبؤ بتلك القيم على افتراض: أن نمط (P، T، FDI) في (GDP_{PC})يستمر النمط نفسه والاتجاه للمدة من العام (2000_2014) .

يتضح من الجدول أعلاه: أن النتائج التنبؤية تؤكد أن المتغيرات المستقلة للدراسة (P، T، FDI) ستظل مؤثرة بشكل كبير في متوسط دخل الفرد الإماراتي ما بين العامي (2015_2030)، إذ أنّ كل المتغيرات التنبؤية المستقلة في النماذج تتناسب طردياً مع (GDP_{PC})، وعلى هذا الأساس نجد أن الزيادة في (FDI) بلغ (4655، 2) للمدة التنبؤية (2015_2030) ، وهو باتجاه متصاعد بدون انخفاضات خلال مدة السلسة الزمنية، و من ثم بمعدلات نمو موجبة .أما بالنسبة إلى الزيادة في T فقد بلغت (123028، 9) للمدة التنبؤية ما بين العامي (2015_2030)، وهو باتجاه متصاعد وبدون انخفاضات خلال مدة السلسلة

الزمنية، وبمعدلات نمو موجبة، أما بالنسبة إلى متغير(P) فقد حقق زيادة بلغت (1491746، 42) للمدة التنبؤية ما بين العامي (2015_2030)، وهو باتجاه متصاعد بدون انخفاضات خلال مدة السلسلة الزمنية و بمعدلات نمو موجبة، في حين بلغت الزيادة في (GDP_{PC}) (8، 5) للمدة التنبؤية(2000_2014)، وهو باتجاه متصاعد بدون انخفاضات خلال مدة السلسلة الزمنية، وبمعدلات نمو موجبة .

نستنتج مما تقدمان (GDP_{PC}) هو من المؤشرات التي تدل على قياس النمو الاقتصادي، لذا وعن طريق النتائج نتوصل إلى أن متغيرات (T، FDI) ستظل مؤثرة في النمو الاقتصادي وبشكل إيجابي.

المبحث الثاني

العراق والاستثمارات الأجنبية المباشرة

(مدى إمكانية استفادة العراق من التجربة الإماراتية)

ستتناول الباحثة في هذا المبحث المناخ الاستثماري بالعراق، ومدى إمكانية استفادة العراق من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق تطبيق القوانين المحفزة والمشجعة للاستثمار الأجنبي، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وذلك عن طريق توفير الاستقرار السياسي، إذ يؤدي الاستقرار السياسي إلى استقرار أمني ، ومن ثم استقرار اقتصادي واجتماعي، وهو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي ، وتتوفر في العراق العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي في ظل الأوضاع الطبيعية التي لم تتاح له منذ مدة طويلة ، إذ شهدت الاستثمارات الأجنبية في العراق تراجعاً كبيراً بسبب جملة من العوامل السياسية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل الأمنية وتفشي الفساد الإداري والمالي، مما انعكس ذلك سلباً على الواقع الاقتصادي العراقي، ولأجلان يكون الموضوع أكثر وضوحاً، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: مدخل تاريخي للعلاقة بين العراق والاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق.

المطلب الثالث: مسوغات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

المطلب الرابع: دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

المطلب الأول

رؤية تاريخية للعلاقة بين العراق والاستثمارات الأجنبية

الاستثمار الأجنبي في العراق ليس جديداً، بل تعود ارتباطاته بالعراق إلى اكتشاف النفط في العام (1927)، إذ تعمقت العلاقة على أثر استكشاف النفط، وفيما يلي سنوضح تاريخ العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد العراقي عن طريق المراحل الآتية:

اولاً: المرحلة الأولى (1927_1960):

اتسمت تلك المرحلة بوجود علاقة إيجابية مع الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما في المراحل الأولى لنشأة الدولة العراقية في العام (1921)، إذ تعمقت تلك العلاقة مع اكتشاف النفط، ونظراً لضعف إمكانات الدولة العراقية في ذلك الوقت، فقد اعتمدت على الاستثمار الأجنبي في استخراج النفط وتسويقه عن طريق ما يسمى بـ (عقود الامتيازات النفطية)، وعقدت في ذلك الوقت اتفاقية مناصفة أرباح النفط مع الشركات الأجنبية في العام (1952)، وزادت تلك التعاملات خلال مدة الخمسينيات من القرن العشرين، وتحديداً بعد إنشاء مجلس الإعمار بموجب القانون رقم (33) لسنة 1950[1]، إذ دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة من التطور والإنماء، واستعان العراق بالشركات الأجنبية واستثماراتها لتنفيذ المشاريع التنموية فيه ، وتبنت الحكومة العراقية سياسات مرنة مع الشركات الأجنبية، إذ أبرمت عدد من العقود مع عدد من الشركات الأجنبية، أهمها:

(شركة كودفان لي فرانك، شركة كوينر، شركة يني ويلسن، شركة بران كوبر، شركة ناينتيشن، وشركة وايت، وشركة زبلن الألمانية التي أقامت مشروع الثرثار، وشركة سوسايتي ايويتم هرسايت الفرنسية التي أقامت مشروع الحبانية، وشركتي : جورج ومبيوكومسترا الإيطالية التي أقامت طريق بغداد _البصرة ، وشركة دومينوز الفرنسية التي أقامت مشروع دوكان، فضلاً عن شركات أخرى عدة أمثال شركة سايت انفيسكشن للمسح المعدني

[1] سامي حميد عباس ، أهمية الاستثمار الأجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (4)،جامعة الانبار ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010 ، ص3.

وشركة رالف ام بارني وشركة اريدس وشركة امبريثيون ترونـدهايم الألمانيـة المغربيـة آنـذاك ، وكـذلك شركـة بولشكسي وزول الإيطاليتين وغيرها) [1].

ومما تقدم نقول أن العراق في تلك المرحلة تفاعل مع الاستثمار الأجنبي والشركـات الأجنبيـة إذ يمكـن وصف تلك المرحلة بأنها مرحلة وئام مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: المرحلة الثانية(1960_1980):

اتسمت تلك المرحلة بعلاقة سـلبية مـع الاسـتثمارات الأجنبيـة والشركـات الأجنبيـة ، إذ انطـوت تلـك المرحلة على تغيير سياسي على أثر الانقلاب العسكري الـذي قـام بـه عبـد الكـريم قاسـم في العـام (1958)، وسقوط النظام الملكي ، إذ إنّ التوجهات الاقتصادية للدولـة آنـذاك تبنـت سياسـة بالضـد مـن الاسـتثمارات الأجنبية، إذ باشر النظام بالتوجه نحو مصادرة وتأميم الشركات الأجنبية، وإنهاء حالة الاحتكارات الدولية في العراق ، إذ صدر قانون (80) لسنة (1961)* ، وقامت الحكومة آنذاك بمصادرة المنـاطق الخاصـة بامتيـازات الشركات النفطية في الأراضي العراقية، مما أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين أصحاب القرار العراقـي والشركـات الأجنبية الغربية، واتجهت الدولة في تلك المرحلة نحو الدول الاشتراكية في تنفيـذ المشـاريع التنمويـة، وكـان تغيير موقف الحكومة الاقتصادي واتجاهها نحو الدول الاشتراكية أثار حفيظة الدول الغربية وشركاتها التـي ضربـت امتيازاتهـا في العـراق[2]، وعليـه يمكـن ان نصـف تلـك المرحلـة بأنّهـا مرحلـة قطيعـة بـين العـراق والاستثمارات الأجنبية.

[1] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص127.

*نصت المادة الخامسة من قانون رقم (8) لسنة 1961، على الشركات أن تقدم خلال ثلاثـة أشـهر مـن تـاريخ نفـاذ هـذا القانون إلى الحكومة مجاناً جميع المـواد والمعلومـات و الجيوفيزيائيـة وجميـع المعلومـات والأمـور المتعلقـة بالهندسـة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة . للمزيد ينظر: بـارق شـبر ، شـبكة الاقتصـاديين العـراقيين ، قـانون رقـم (80) لسـنة 1961، قانون تعـين منـاطق الاسـتثمار لشركـات الـنفط ، متـوفر عـلى الـرابط الآتي : http: //iraqieconomists.net/ar /2014/12/08/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-80-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1961-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/15.

[2] اونراوزلو ، تنمية واعدة بناء الاقتصاد العراقي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، دار الحوراء للتجارة والطباعـة والـنشر ، 2006، ص24_26.

ثالثاً: المرحلة الثالثة(1980_2003):

بدأت تلك المرحلة مع بداية الحرب العراقية _الإيرانية، وخلال تلك المرحلة نلحظ عودة العلاقات بين العراق والاستثمارات الأجنبية إلى التحسن ، نظراً لإدراك العراق لحاجته إلى الأسلحة والمعدات، إذ عملت الشركات الأجنبية على إمداد العراق بكل احتياجاته، وبنظام البيع بالأجل دون مراعاة فروض التنمية الاقتصادية ومتطلباتها الأساسية، وعمل العراق على توجيه كل موارده المالية نحو التمويل العسكري؛ بسبب زيادة النفقات العسكرية مقابل الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وبلغت خسائر الحرب نحو (482، 9) مليار دولار، منها خسائر في إيرادات النفط بلغت نحو (197، 7) مليار دولار[1]، واستعان العراق بالشركات الأجنبية لتوفير مستلزمات الحياة من الخارج ، وقد بلغت قيمة استيرادات العراق من السلع الرأسمالية والوسيطة نحو (74%)، و انخفض حجم الاستثمار المحلي نتيجة انخفاض حجم الادخار، مما أدى ذلك إلى انخفاض حجم الناتج الإجمالي للبلد من (9، 4%_1، 7%) [2]، وكما موضح في الجدول (32)، إذ إنّ الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة الحرب انخفض من (19046، 4) مليون دينار في العام 1980، إلى (18826، 2) مليون دينار في العام (1989). وقد أخذ معدل النمو السنوي بالانخفاض إلى أن وصل إلى (-0، 01%) في العام 1988، وكذلك انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان (1، 43880) مليون دينار في العام 1980، انخفض إلى (1، 08022) مليون دينار في العام 1989، وذلك يعود إلى الأوضاع التي مر بها العراق خلال مرحلة الحرب العراقية _الإيرانية، أما الدخل القومي فقد بلغ (11962، 1) مليون دينار في العام 1989، وانخفض معدل النمو السنوي من (-49%) في العام 1980الى (-11%) عام 1989.

[1] Kamiranmofaid، the economic consequencesof the Gulf war،London;riutled،1990، p133.

[2] زين العابدين محمد عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص137.

جدول (32)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والدخل القومي وعدد السكان خلال المدة ما بين العامي (1980_1989) مليون دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	عدد السكان	الدخل القومي	معدل النمو السنوي	حصة الفرد من الناتج المحلي	حصة الفرد من الدخل القومي
1980	4 ،19046	-	13238	4 ،9544	-	1، 43880	98 ،720
1981	1 ،18908	7 ،0-	13669	5 ،9112	49-	1، 38328	65 ،666
1982	4 ،19557	4 ،3	14110	3 ،8126	10-	1، 38606	92 ،575
1983	6 ،17000	13-	14586	1 ،8600	6	1، 16554	61 ،589
1984	1 ،16748	4 ،1-	15077	0 ،9312	8	1، 11083	63 ،617
1985	6 ،16991	4 ،1	15585	1 ،9195	1-	1، 09025	99 ،589
1986	3 ،17781	6 ،4	16116	0 ،10203	10	1، 10333	09 ،633
1987	9 ،19435	3 ،9	16335	7 ،12240	20	1، 18983	59 ،761
1988	2 ،19432	01 ،0-	16882	0 ،13478	11-	1، 51106	37 ،798
1989	2 ،18826	1 ،3-	17428	1 ،11962	11-	1، 08022	37 ،686

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الآتي:

_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة ، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

واصدر العراق مجموعة من القوانين التي منعت بشكل تام أي نشاط اجنبي أو مشاركة في الاقتصاد العراقي تحت مسوغات فك الارتباط بالدول المتقدمة، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي ، اذ اصدر العراق قانون رقم (36) لسنة 1983، والذي تم بموجبه منع تأسيس أو مساهمة أي شركة عراقية مع شركة عربية فيها مساهمة لرأس مال اجنبي مهما كانت نسبته، وكذلك منع أي مساهمة للشركات أو المستثمرين الأجانب باستثمار الأموال أو تملك الأسهم في الشركات العراقية[1].

[1] المادة (12)، قانون الشركات العراقية رقم (36) لسنة 1983، صحيفة الوقائع العراقية، العدد(2935)، 1983.

ومع دخول العراق إلى الكويت عام (1990)، وفرض الحصار الاقتصادي، دخل العـراق في حالـة عزلـة تامة مع العالم الخارجي، وتم إصدار قانون رقم (25) لسنة1991، الذي تم بموجبـه منـع أي مغـترب يحمـل الجنسية العراقية من الاستثمار في العراق أو أي شركة عربية، وعلى الـرغم مـن أن العـراق أجـاز للمسـتثمر العربي المساهمة في الشركات العراقية، إلّا أنّه تم إيقاف العمل بذلك القانون، ومنع حتـى المسـتثمر العـربي من الاستثمار أو التملك في الاقتصاد العراقي بموجب القانون رقـم (23) لعـام 1994، وذلـك عـلى اثـر أزمـة العلاقات التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية، ورداً على موقف الدول العربية تجاه العراق [1].

لذا يتبين في تلك المرحلة: أن العراق قد عاش حالة من القطيعة والرفض التامين للاسـتثمارات الأجنبيـة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليـه، والنظـر إلى الاسـتثمارات الأجنبيـة عـلى أنهـا وسـيلة للرأسـمالية العالمية والاستعمار الغربي.

لكن بعد العام (2003)، نلحظ: تحسن علاقة العراق مع الاستثمارات الأجنبية بصورة كبـيرة ، ولاسـيما بعد إصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة 2006، الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار، والذي تـم بموجبه فتح الباب قُبالة الاستثمارات الأجنبية، وتضمن إعطاء حقوق وامتيازات كبيرة للمستثمر الأجنبـي[2]، إذ يوضح الجدول(33) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق منذ العـام 2006، وقـد بـدأت تتـدفق الاستثمارات بنسبة قليلة، وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم كردستان العراق ، وذلك يعـود إلى توفر الاستقرار السياسي والأمني، وتمتع الإقليم بالعديد مـن المنـاطق السـياحية الجاذبـة، وإصـدار القـوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار الأجنبي، وتوفير مناخ ملائم للاسـتثمار، وإزالـة المعوقـات أمـام المسـتثمرين، واصدر الإقليم قانون الاستثمار رقم (89) لسـنة (2004)، لتنظـيم الجوانـب المختلفـة لعمليـات الاسـتثمار ، ومن ثم تبعه إصدار قانون رقم (4) لسنة (2006)، والذي قـدم تسـهيلات مختلفـة للمسـتثمرين الأجانـب

[1] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص128.

[2] الهيئة الوطنية للاستثمار، قانون رقم (13) لسنة 2006، صحيفة الوقائع العراقية، العدد (4031) ، 2007.

لتشجيعهم على الاستثمار في إقليم كردستان العراق [1]، إذ يوضح الجدول فيما يلي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

جدول (33)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق للمدة ما بين العامي(2006_2015) مليون دولار

السنة	حجم الاستثمار الداخل	حجم الاستثمار الخارج
2006	383	305
2007	458	149
2008	488	181
2009	1598	72
2010	1396	125
2011	1882	366
2012	3400	490
2013	5131	227
2014	4782	242
2015	3469	153

Resources: World Investment Report (2009 ،2016)، table B1 ،2.

[1] عبد اللطيف شهاب زكري وتغريد سعيد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن إقليم كردستان)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2014، ص17.

المطلب الثاني

محددات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق

ان مناخ الاستثمار في البلد المضيف يعتمد على محددات معينة، وأهمها: المحددات السياسية والمحددات الاقتصادية والمحددات القانونية، و في ضوء ذلك لا بد من دراسة تلك المحددات وفقاً لوضع الاقتصاد العراقي، لمعرفة إذا كانت هذه المحددات تجري لمصلحة البيئة الاستثمارية في العراق أم لا، وسنتناول أهم تلك المحددات على وفق ما يأتي:

أولاً: المحددات السياسية:

هنالك العديد من المحددات السياسية التي تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد العراق، وسنتناول أهمها فيما يلي:

1_ عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يميل المستثمر الأجنبي بصورة عامة إلى البلد المستقر سياسياً الذي يوفر الحرية والكفالة لحقوق الإنسان، إذ يمثل ذلك مطلب رئيس لتكوين بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، و يتمثل الاستقرار السياسي بحالة الهدوء وعدم وجود تذبذب في القرارات السياسية، وكذلك مدى استقرار النظام السياسي للبلد، إذ عدم وجود استقرار سياسي في البلد يُعّد عامل كابح للمستثمر الأجنبي، إذ يعرف الخطر السياسي أو عدم الاستقرار السياسي بأنّه: مجموعة العوامل السياسية التي من الممكن أن تؤثر في أرباح المستثمر الأجنبي، ومنعه عن تحقيق الأرباح، إذ يُعّد عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن في العراق عامل طرد لدخول الاستثمار الأجنبي إلى العراق[1].

وتعاني البيئة السياسية العراقية من عدم وجود استقرار حقيقي للحكومة، فضلاً عن التعددية السياسية والحزبية وانعدام الأمن الداخلي وضعف البنية السياسية بصورة عامة وذلك يُعّد عامل كابح للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يخاطر برأس ماله في دولة لا يتوفر فيها استقرار سياسي وأمني بصورة كبيرة، إذ يبحث المستثمر المحلي والأجنبي عن البيئة

[1] موفق احمد حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد(80)، بغداد، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010، ص147.

المستقرة سياسياً، فنراه يحجم عن تلك البلدان التي تتعرض بين مدة و أخرى إلى انقلاب عسكري أو سياسي، لان ذلك بدوره يؤدي إلى تغيير السياسة الاقتصادية، ومنها: تغيير النظرة إلى الاستثمار والقوانين والإجراءات ، وذلك بالتأكيد يؤدي إلى أضعاف الحافز على الاستثمار ، وعند تحليل الواقع السياسي في العراق قبل العام (2003)، نلحظ إنّه يمتاز بعدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن المقاطعة الدولية التي تمثلت في فرض حصار اقتصادي استمر من السنوات (1991_2003)، مما أدى إلى أضعاف البنية الاقتصادية للدولة، أما بعد العام (2003)، نلحظ إنّ الوضع السياسي ما يزال يعاني اضطراباً ملحوظاً، إذ على الرغم من ان العراق شهد أول انتخابات حرة في العام (2005)، وإقرار دستور جديد، إذ يُعّد ذلك مؤشراً نحو تحسن الوضع السياسي ، والتفاؤل بانتشار الديمقراطية و سيادة القانون، إلّا أنّه يمكننا القول: إنّ تلك الآمال باءت بالفشل ، ولأسباب عدة ، وأهمها: عدم وجود بيئة سياسية مكتملة الملامح وديمقراطية حقيقية وعلاقة متوازنة بين الأحزاب السياسية ومكافحة الإرهاب والتطرف وإقامة المؤسسات التي تضمن سلامة الاستثمارات، وتضمن الحقوق والامتيازات للمستثمر الأجنبي، فضلاً عن وجود تنظيم (داعش) في بعض مناطق العراق، والتهديد الذي يشكله على الأمن العام للبلد ، والذي تسبب في انهيار أمني دفع باتجاه وقف عملية التطور الاقتصادي، مما حال ذلك دون تفضيل الاستثمارات الأجنبية أو المحلية للبيئة الاستثمارية العراقية، وعلى الرغم من وجود بعض المشاريع الاستثمارية والشركات الأجنبية في العراق، إلّا إنّنا نلحظ: أن تلك الشركات تستعين بشركات حماية متخصصة في شئون الأمن والحماية للقيام بذلك الغرض[1].

ويشير المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، والذي يقيس (140) دولة من ضمنها: (18) دولة عربية إلى أن العراق يقع ضمن الفئة الخامسة والأخيرة، أي يقع ضمن فئة (الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً)، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية: تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية، والذي يشكل نسبة (50%)

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيج حسن ، مناخ الاستثمار في العراق ، البصرة ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، 2015 ، ص93_95.

من المؤشر المركب، ومؤشر تقويم المخاطر المالية ، والذي يشكل نسبة (25%)، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية[1]، مما يدل ذلك على أن البيئة السياسية في العراق غير مستقرة، وطاردة للاستثمارات الأجنبية .

2_ افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق:

ان وجود مؤسسات فاعلة وقوية من الممكن ان تكون عامل مساعد في تطوير اقتصاد السوق، اذ تعكس تلك المؤسسات قوة وكفاءة الدولة ، وكذلك فلسفة النظام السياسي القائم ، ويشكل وجود تلك المؤسسات الفاعلة عامل من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذا فإنّ افتقار العراق إلى مثل تلك المؤسسات يُعّد عاملاً من العوامل الكابحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات الأجنبية[2].

ثانياً: المحددات الاقتصادية:

ترتبط تلك المحددات بالسياسات النقدية والمالية والمحاسبية المناسبة في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً على حجم السوق والقدرة الاستيعابية للاقتصاد ووجود أسواق مالية متطورة، وغيرها من المحددات التي تشكل عوائق تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق ، وسنتناول أهمها فيما يلي :

1_ محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي:

ان ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي تشكل احد الكوابح التي تقف بوجه دخول الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى الاقتصاد العراقي ، إذ يمتاز الاقتصاد العراقي بصورة عامة انه ذو قدرة استيعابية ضعيفة ، إذ إنّ القيام بالاستثمارات لا يتطلب رؤوس أموال فقط، وإنّما يتطلب كذلك عوامل أخرى مثل (مواد البناء ، الإداريين، المقاولين ، المهندسين، والبنى التحتية المتطورة)، إذ إنّ عدم توفر تلك العوامل تؤدي إلى ارتفاع كلفة المشروع، وان

[1] باسم عبد الهادي حسن ، دور الموازنة العامة في تحفيز الاستثمار الأجنبي العراق حالة دراسية (2006_2012) ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (29) ، بيت الحكمة، 2013، ص62.

[2] حيدر عليوي شامي الساعدي ، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(33)الكوفة، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، ، 2015، ص89.

هذا الارتفاع سيؤدي إلى تقليل العائد المتوقع للاستثمار، ومن ثم يؤدي ذلك إلى جعل المشروع قليل الجدوى، وبالنتيجة تنخفض الرغبة على الاستثمار في البيئة الاقتصادية العراقية لعدم وفرة تلك العوامل [1].

فالعراق يعاني تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل: (النقل والمواصلات، والكهرباء، والموانئ والمطارات والطرق، والتعليم والصحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية)، إذ أنّ عدم وجود بنية تحتية متطورة، وإهمال ذلك الجانب بشكل كبير يُعّد احد عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما انخفاض كفاءة البنية الأساسية، وبالأخص إنتاج الكهرباء في البلد سينعكس بشكل سلبي على مجمل القطاعات الأخرى، ونظراً لحاجة المشاريع إلى وحدات الطاقة الكهربائية وضعف ذلك القطاع، وتدني مستوى التوزيع فيه، فإنّ على القطاع الخاص إيجاد البديل من المولدات الكهربائية الخاصة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الكلفة للمشروع للحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة، والتي تنعكس بشكل مباشر على المشاريع الإنتاجية عن طريق رفع كلفة الإنتاج، وعليه، يمكن القول: ان انخفاض مستوى كفاءة البنية الأساسية يُعّد احد العوائق الرئيسية للاستثمار، فضلاً عن النقص الحاد في العمالة الماهرة من الناحية النوعية، وليست الكمية، وضعف الحافز المالي والمصرفي وغيرها من العوامل الكابحة والطاردة للاستثمار الأجنبي بشكل كبير [2].

2_معدلات التضخم المرتفعة:

يُعّد التضخم من المشكلات الرئيسة التي يُعانيها الاقتصاد العراقي، والتي تُعّد من أهم العوامل الكابحة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعطل التضخم آلية الأسعار، مما يعمل ذلك على تشويه عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، وتؤدي تلك الارتفاعات الكبيرة في

[1] المصدر نفسه ، ص88.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيج حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص100.

الأسعار إلى عدم قدرة المستثمر الأجنبي على التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة، وبمن ثم تؤدي إلى تراجع الرغبة لدى المستثمر الأجنبي في إدخال استثماراته الأجنبية [1].

مما تقدم يمكن القول أن معدلات التضخم المرتفعة التي يُعانيها الاقتصاد العراقي تُعّد من العوامل التي تحد من دخول الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، وقد سجل معدل التضخم الأساس الذي يُعّد مقياساً لمتوسط التغير في الأسعار بعد استبعاد العناصر غير الثابتة، أي التي تتأثر بالعوامل الخارجية، مثل: (أسعار النفط) مما شكل تراجعاً في العام 2014، إذ بلغ نحو (1، 6) مقابل (2، 4) في العام 2013، وسجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ارتفاعاً في العام 2014، إذ بلغت نحو (145، 9) مقابل (142، 7) في العام 2013، وكما مبين في الجدول (34).

[1] سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (9) ،الكوفة جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص200.

جدول رقم (34)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم الأساس في العراق للمدة ما بين العامي(2004_2014)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
2004	6 ،8815	27
2005	8 ،12073	37
2006	8 ،18500	2 ،53
2007	5 ،24205	8 ،30
2008	2 ،24851	7 ،2
2009	1 ،24155	8 ،2-
2010	24759	9 ،2
2011	26134	5 ،6
2012	11926	6 ،5
2013	7 ،142	4 ،2
2014	9 ،145	6 ،1

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2014، ص80.

3_ عدم وجود أسواق مالية متطورة:

أن افتقار البلاد إلى سوق مالية متطورة يشكل احد عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تمثل السوق المالية أهمية كبيرة لتحفيز الاستثمار، إذ تستند السوق المالية إلى مؤسسات متعددة ومتنوعة من البنوك وشركات التأمين، وتحتاج السوق إلى أدوات مالية متنوعة ومتطورة، إذ تسهل السوق المالية المتطورة على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة، والقدرة على توظيفها عند الضرورة، إذ تُعّد الأسواق المالية المتطورة الممول الرئيس لشركات قطاع الأعمال، أي أن وجود أسواق مالية قوية وفاعلة تنطوي على سهولة في

تداول الأوراق المالية ، تيسر عملية تراكم الأموال في السوق المالية [1]، وعليه فإنّ وجود أسواق مالية متطورة يُعّد من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، إذ تمكن المستثمرين من إمكانية التنبؤ للاستثمار الأجنبي ، إذ تتكون السوق المالية في العراق من سوق واحد هو: سوق العراق للأوراق المالية، وتم تأسيس تلك السوق في العام (1992)، بأسم سوق بغداد للأوراق المالية بموجب قانون رقم (24) لسنة 1991، وأعيد افتتاحه في العام (2004)، بموجب القانون المؤقت المرقم (74) لسنة 2004، وشهد قيام سوق العراق للأوراق المالية تطوراً ملحوظاً بعد العام 2004، إذ بلغ عدد الشركات المدرجة بالسوق في عام 2004، نحو(80) شركة، وبلغ عدد الأسهم(14، 393) مليار سهم، وكان حجم التداول (127، 950) مليار دينار عراقي، وفي العام 2005، ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى (85) شركة، في حين ارتفع عدد الأسهم المتداولة (55، 600) مليار سهم ، وبلغ حجم التداول نحو (366، 8) مليار دينار، واستمر الارتفاع في عدد الأسهم ليبلغ نحو (876) مليار سهم، إذ بلغ حجم التداول للعام نفسه (2845) مليار دينار، وبلغ حجم الشركات المدرجة في السوق (83) شركة، و في العام 2014، كان عدد الأسهم المتداول (743) مليار سهم بقيمة (901) مليار دينار، أي انخفض عن العام 2013، وبلغ حجم التداول (898، 315) مليار دينار، وكما مبين في الجدول (35) ، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد العراقي منذ عام (2014) بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط وغيرها من التراكمات الاقتصادية الأخرى التي أدت إلى تحجيم دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب الاستثمارات، ودعم الاقتصاد الوطني، وعليه، يُعد افتقار العراق، إلى سوق مالية متطورة من أهم العوائق التي تقف دون دخول الاستثمارات الأجنبية إلى العراق وتقلل من درجة اليقين لدى المستثمر الأجنبي.

[1] إياد حماد عبد و احمد حمدي احمد ، دور سوق العراق للأوراق المالية في تخفيض نسبة البطالة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(2)، الأنبار ،جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2008، ص3_5.

جدول (35)

عدد الأسهم وحجم التداول وإعداد الشركات العقود المنفذة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ما بين العامي (2004_2014)

السنة	عدد الأسهم (مليار سهم)	حجم التداول (مليار دينار)	عدد الشركات المدرجة	عدد العقود
2004	14، 393	127، 950	80	19324
2005	55، 600	366، 8	85	55062
2006	57، 974	146، 891	93	38627
2007	153	427	94	30885
2008	150، 8	301، 350	94	31108
2009	211، 290	411، 928	91	49339
2010	255	339	85	71722
2011	492	784	87	123574
2012	626	894	85	136039
2013	876	2845	83	126904
2014	743	898، 315	83	104983

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، نشرات مختلفة ، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي: http: //www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html.

4_الفساد الإداري وانعدام الشفافية:

يعاني العراق من آفة الفساد الإداري بصورة كبيرة، وذلك يُعّد عاملاً طارداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، إذ يوجد في العراق جميع أنواع الفساد: (الرشوة، اختلاس، محسوبية و منسوبية، فساد العقود، تهرب كمركي وضريبي، غسيل أموال وغيرها)[1].

[1] زين العابدين محمد عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص136.

وكان العراق قد عانى من الفساد قبل العام (2003)، نتيجة الحصار الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة، إلّا إنّ تلك الظاهرة نمت بصورة كبيرة بعد دخول الاحتلال الأمريكي للعراق، وما نجم عنه من تدمير وتخريب لمنظومة القيم الأخلاقية والمجتمعية، وغياب الدولة بمؤسساتها كافة لمدة غير قليلة، وكذلك غياب المساءلة والشفافية، وضعف الهياكل التنظيمية، و عن طريق استقراء ظاهرة الفساد في العراق نلحظ إنّها نمت بسبب عوامل داخلية وخارجية، إذ تتمثل العوامل الداخلية بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي مثلت الأرض الخصبة لنمو تلك الظاهرة وانتشارها، فضلاً عن دخول عدد كبير من المفسدين والعقود والمشاريع الوهمية بعد الاحتلال، وانكشاف السوق العراقية على الأسواق العالمية، إذ أنّ وجود الفساد الإداري ، بتلك الصورة الكبيرة يضر بالنمو الاقتصادي، ويحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، وذلك عن طريق زيادة التكاليف المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص، وهذا ما يقلل من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، و يستشري الفساد في مؤسسات الدولة العراقية بصورة كبيرة، وبأنواعه المختلفة سواء كان فساد سياسي أم اقتصادي أم إداري أم مالي أم قضائي، فضلاً على الروتين الإداري القاتل، والمدة الزمنية الطويلة، وطبيعة الإجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار، والتي تمثل أبرز وجوه الفساد، وهو بدوره يؤدي إلى: عدم ثقة المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري في البلد ، و من ثم يُعّد أحد أهم العوامل المحددة والكابحة للاستثمار الأجنبي[1] .

أما الشفافية فيقصد بها: المعلومات التي تعين المستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بأوضاع البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن في ضوئها صياغة وتوجيه قرار الاستثمار ، إذ تُعّد الشفافية من أهم العوامل التي تؤثر في القرار الاستثماري لدى المستثمرين [2].

[1] بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد(5)، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013 ، ص56.

[2] سامي عبيد التميمي ، مصدر سبق ذكره، ص212.

وعلى الرغم من الانفتاح المعلوماتي في العراق على اثر التغيير السياسي في العـراق بعـد العـام (2003)، إلّا إنّ مستوى الشفافية ما تزال دون المستوى المرجو في العراق، ويستدل عـلى ذلـك عـن طريـق المـؤشرات التي تعتمدها منظمة الشفافية العالمية، وأبرزها:

1_مؤشر مدركات الفساد في العراق:

حسب مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية العالمية ، والذي دخل العراق ضمنه بعد العام (2003)، وذلك لصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات في ظل النظام السياسي السابق ، ومنذ دخوله احتل العراق نسب عالية جداً في مدركات الفساد، اذ احتل العراق المرتبة (129) في العام 2004، من بين (145) دولة ضمن المؤشر[1]، وفي العام 2005 ، احتل العراق المرتبة (137) ، وهـو الاسـوء عربيـاً .أمـا في العام 2006، فقد احتل المرتبة (160) من بين (163) دولة ضمها التقرير ، وفي العام (2007)، كان في المرتبـة الثانية على مستوى العالم من بين أكثر الدول فساداً ، إذ احتل المرتبة (178)، واستمر بانتشار الفسـاد حتـى العام 2015، إذ احتل العراق المرتبة (161) عالمياً من بين (168) دولة شملها المؤشر، وكما موضـح بالجـدول (36)، ويتدرج المقياس من (0_100)، إذ تعادل الدرجة (0) أدنى مستويات الفساد ، وتشـير الدرجـة (100) إلى أعلى مستوى من مستويات الفساد[2]، وذلك يُشير إلى مـدى نمـو ظـاهرة الفسـاد وانتشـارها في العـراق، والتي تُعّد أحد أبرز العوائق التي تقف دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

[1] حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشـفافية العالميـة ، مجلـة النزاهـة والشـفافية للبحوث والدراسات ، العدد(6) ، بغداد، هيئة النزاهة، 2013، ص72.

[2] Transparency International ،متـــوفر عـــلى الـــرابط الاتي: ، https: //www.transparency.org/cpi2015/results#map-container،تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2016/8/8.،

جدول (36)

مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة ما بين العامي (2004_2015)

السنة	الترتيب عالمياً
2004	129
2005	137
2006	160
2007	178
2008	178
2009	176
2010	175
2011	175
2012	169
2013	171
2014	170
2015	161

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_ حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية العالمية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد(6)، بغداد، هيئة النزاهة، 2013، ص72.

_Transparency International ، Corruption Perceptions Index 2015 ،2015، p 7.

2_ مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

دخل العراق في ذلك المؤشر لأول مرة في العام 2005، ويقيس ذلك المؤشر الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في بيئة أداء الأعمال، إذ تدل القيمة العليا على بيئة غير جيدة مناسبة والعكس صحيح ، و على وفق ذلك المؤشر احتل العراق المرتبة (114) في العام 2005، من بين (155) اقتصاد يشمله المؤشر، ومن ثم تراجع مركز العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في العام 2006، إذ احتل المرتبة (145) من أصل (175) دولة ضمها المؤشر، وتراجع بعدها إلى (146) عام 2007[1]، إذ نرى أن العراق يحتل مراتب متأخرة ضمن ذلك المؤشر، فقد احتل المرتبة (150) في العام 2008، من بين (183) اقتصاد يشمله المؤشر، وفي العام

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيج حسن ، مصدر سبق ذكره ، 125.

2009، احتل العراق المرتبة (153) ، ومن ثم احتل المرتبة (159) في العام 2010، واستمر العراق بالتراجع ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال حتى العام 2015، إذ احتل المرتبة (161) ، وكما مبين في الجدول (37)أدناه:

جدول (37)

موقع العراق في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للمدة (2005_2015)

السنة	الترتيب عالمياً
2005	114
2006	145
2007	146
2008	150
2009	153
2010	159
2011	164
2012	155
2013	151
2014	160
2015	161

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_نبيل جعفر عبد الرضا وخولة رشيج حسن ، مناخ الاستثمار في العراق، الطبعة الأولى، العراق _البصرة ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، 2015، ص125.

_البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية ، ممارسة الأعمال في العراق ، مذكرة إصلاح، 2011، ص4.

_البنك الدولي، متوفر على الرابط الآتي: http: //arabic.doingbusiness.org/rankings، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/8/11 .

5_ أسعار الصرف:

ان سعر الصرف لدولة ما هو ألاّ انعكاس لمدى متانة اقتصاد البلد، وتناسق الأداء الاقتصادي فيه، وحجم المدخلات والمخرجات المحلية والأجنبية، أذ يُعّد سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تؤدي دوراً مهمً ومؤثراً في اقتصاديات البلدان ، إذ يُعّد سعر الصرف احد العناصر المهمة لتكوين المناخ الاستثماري، ويرتبط سعر الصرف بعلاقة وثيقة مع الاستثمار الأجنبي، فكلما كان سعر الصرف مستقراً في البلد، كان ذلك عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك عملت السلطة النقدية العراقية على إيجاد سعر صرف توازني بعد تغيير نظام سعر الصرف من أسعار الصرف الثابتة التي تم إتباعها قبل العام (2003)، والتي هدفت الحكومة في حينها إلى عزل المستوى العام للأسعار عن تقلبات أسعار الصرف المرنة الى نظام أسعار الصرف المرنة، إذ كان سعر الصرف للدينار العراقي قبل العام (2003)، يعادل (3، 3) دولار في ثمانينيات القرن العشرين[1].

وفي بداية العام (2003)، شهد سعر الصرف تدهوراً نوعاً ما نتيجة لبدء العمليات العسكرية على العراق، إذ وصل إلى (2541) للدولار الواحد ، وبعد العام (2004) ، شهد سعر الصرف تحسناً نتيجة لاستقرار الطلب ، وقيام سلطات التحالف بتغطية الجزء الأكبر من مصروفاتها بالدولار، فضلاً على دفع رواتب الموظفين بالدولار أيضا، وصدور قانون البنك المركزي الجديد، وبدء المزادات على النقد الأجنبي، وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب على الدولار، و عرض الدولار، وإيجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار، واستقرار الأسعار، إذ أن سياسة البنك المركزي تجاه تحسين سعر الصرف للدينار العراقي تهدف إلى: استقرار الوضع النقدي للاقتصاد العراقي، مما ينعكس على تحسين البيئة الاستثمارية بشكل أكثر وضوح وشفافية، إذ إنّ نظام سعر الصرف الحر يحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال ، ويشجع على دخولها للحصول على فوائد من ارتفاع القيمة

([1]) وليد عيدي عبد النبي ، دراسة بعنوان "مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي" ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، د. ت، ص2_ وص5.

الحقيقية لرؤوس الأموال في الداخل، وعلى الرغم من ذلك إلّا إنّ الاقتصاد العراقي لم يشهد استثمارات حقيقة سوى في قطاع المصارف والاتصالات [1].

وعلى الرغم من أن أسلوب المزاد المتبع في البنك المركزي له مزايا عدة، إلّا إنّ عملية تقييم العملة المحلية بأكثر من قيمتها على وفق أسلوب المزاد سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وذلك نظراً للشعور السائد بعدم قدرة البنك المركزي على الاستمرار في سياسة دعم الدينار العراقي ، ومن ثم ضعف الحافز على الاستثمار في ظل تلك الأوضاع . ويبين الجدول (38) سعر الصرف للدينار العراقي.

جدول (38)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (سعر السوق) خلال المدة ما بين العامي(2000_2015)

العام	سعر الصرف
2000	1930
2001	1929
2002	1957
2003	1936
2004	1435
2005	1472
2006	1475
2007	1267
2008	1203
2009	1182
2010	1185
2011	1196
2012	1233
2013	1232

(1) نبيل جعفر عبد الرضا وخولة رشيج حسن، مصدر سبق ذكره ، ص126.

2014	1214
2015	1120

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

_البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لعام 2007، بغداد، البنك المركزي العراقي ، 2008، ص8.

_البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2010، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2011، ص81.

_ البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لعام 2014، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2015، ص86.

ثالثاً: المحددات القانونية:

تعاني البيئة القانونية في العراق من انعدام لبعض القوانين وضعف البعض الآخر، مثل: (قانون المنافسة ومنع الاحتكار ، قانون حماية المنتج الوطني ، قانون حماية المستهلك ، قانون الملكية الفكرية ، قانون التعريفة الكمركية، قانون دعم الصادرات ، قانون العلامات التجارية ، قانون تسجيل الشركات ، والقوانين الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية والجودة) ، وان تلك المجموعة من القوانين عند تفعليها ستفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وتعطي صورة إيجابية للمستثمر الأجنبي، وان عدم تشريع تلك القوانين أو عدم فاعليتها ستعطي صورة سلبية للمستثمر الأجنبي، وهذا ما حدث في العراق، إذ أن هنالك بعض القوانين شرعت، إلا أنها لم تفعل مثل (حماية المستهلك، والتعريفة الكمركية، وحماية المنتج، ومنع الاحتكار) مما أدى إلى انخفاض درجة اليقين لدى المستثمر الأجنبي في البيئة الاستثمارية العراقية، إذ يعد وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر الأجنبي حوافز الاستثمار من قوانين الضرائب والكمارك والحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم والمصادرة وغيرها من الحقوق والضمانات التي تساعد قدرة البلد المضيف على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إذ أن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالاستثمار ، ومن الضروري أن يتصف النظام القانوني بالديناميكية وليس بالجمود، وان يكون قابلاً للتطور ومواكباً لحركة المتغيرات في المجتمع [1].

وقد صدر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد رقم (13) لسنة 2006، ليحل محل القانون السابق الصادر عن الدولة تحت مسمى قانون الاستثمار رقم (62) لسنة 2002، وقد

[1] بلاسم جميل خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص55.

انطوى قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لعام 2006 على حريات كبيرة للمستثمر الأجنبي في العمل داخل العراق ، وبما يضمن حقوقه وامتيازاته، وسنلقي فيما يلي نظرة عامة على أهم فقرات قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة 2006 :

1_ أهداف القانون الرئيسة:

نصت المادة (2) على ان أهداف القانون تتركز بما يلي:

أ. تشجيع الاستثمارات ، ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق.

ب. المساهمة في تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق عن طريق توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية ، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع.

ج. العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

د. توسيع الصادرات، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي[1].

وكذلك نصت المادة التاسعة من القانون على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية، وتحفيز الاستثمار فيها ، والعمل على تبسيط إجراءات التسجيل والإجازة للمشاريع الاستثمارية ، ومتابعة المشاريع القائمة منها ، وإعطاء الأولوية لها في الإنجاز لدى الجهات الرسمية، واستكمال إجراءات إجابة طلبات المستثمرين، واستحصال الموافقة اللازمة للمستثمر والمشروع، وكذلك إنشاء نافذة واحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم، و المحافظات تضم مندوبين مخولين من الوزارات وأعضاء ترشحهم مجالس الأقاليم والمحافظات حسب الجهات ذات العلاقة، و تتولى منح الإجازة، والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى على وفق القانون ، وكذلك تقديم المشورة والمعلومات والبيانات للمستثمرين، ووضع برامج لترويج الاستثمار في مناطق العراق المختلفة لجذب المستثمرين وتنفيذها، وكذلك العمل على إقامة مناطق استثمارية آمنة، فضلاً عن تشجيع المستثمرين العراقيين بتوفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية بالتنسيق

[1] قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لعام 2006 ، المادة رقم (2) ، صحيفة الوقائع العراقية ، العدد (4013) ، 2007.

مـع وزارة الماليـة ، والاسـتعانة بالمؤسسـات المصرفيـة مـع شرط أن يقـوم المسـتثمر الحاصـل عـلى القـرض باستخدام عدد من العراقيين العاطلين عن العمل بما يتناسب مع حجم القرض .

ومن ذلك يتضح لنا: إنّ قانون الاستثمار عمل على توفير قـوانين محفـزة للمسـتثمر الأجنبـي في بعـض النواحي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما في القطاعـات السـياحي والصـناعي والخـدمي، نظـراً لحاجـة العراق للاستثمار في ذلك المجال.

2_ المزايا والضمانات[1]:

يتمتع المستثمر على وفق ذلك القانون بالعديد من المزايا والضمانات، وهي:

أ. يحق للمستثمر الأجنبي إخراج رأسماله الذي ادخله للعراق بعملة قابلـة للتحويـل بعـد تسـديد التزاماته و ديونه كافة .

ب. يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للأوراق المالية، وتكوين المحافظ الاستثمارية.

ج. للمستثمر الحق في استئجار الأراضي اللازمة للمشروع لمدة لا تزيد عن (50) عاماً، وقد عدل ذلك الحق ليمثل امتلاك الأراضي في قطاع الإسكان حصرياً.

د. يستطيع المستثمر التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين محلية أو أجنبيـه يعّـدها مناسبة.

ه. يحق للمستثمر فتح حسابات بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى إحدى المصارف داخـل العـراق أو خارجه.

و. يضمن للمستثمر عدم المصادرة ، والتأميم للمشروع الاستثماري المشمول على وفق ذلك القـانون كلاً أو جزءً باستثناء ما يصدر من حكم قضائي بات.

فضلاً عن ذلك يتمتع المسـتثمر بمزايـا إضـافية تتمثـل بحـق المسـتثمر في اسـتخدام ايـدي عاملـة غـير عراقيين في حالة عدم إمكان استخدام عمال عراقيين يمتلكون المؤهلات اللازمة ، وكـذلك مـنح العـاملين غـير العراقيين الحق في الإقامة بالعراق، وتسهيل الدخول إلى البلد ، والخروج منه ، وتحويل تعويضاتهم وراتـبهم إلى الخارج .

[1] المادة (10) ، (11) ، (12) ، (15) ، قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة 2006، صـحيفة الوقـائع العراقيـة ، العـدد (4013)، 2007 .

3_ الإعفاءات:

يمنح القانون عدداً من الإعفاءات للمستثمرين تتمثل بإعفاء المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة من الضرائب والرسوم لمدة عشر أعوام من تاريخ بدء التشغيل التجاري على وفق المناطق التنموية التي أوعز مجلس الوزراء إلى هيأة الاستثمار على تحديدها مع إمكانية زيادة مدة الإعفاء إلى (15) عاماً في حالة مشاركة مستثمر عراقي بنسبة تتجاوز (50%)، فضلاً عن إعفاء الموجودات المستوردة للمشروع من الرسوم لمدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام من تاريخ منح الإجازة، وكذلك إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة تلك القطع عن (20%) من قيمة الموجودات وشرائها ، وكذلك منح القانون مشاريع الفندقة والسياحة والمستشفيات ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية إعفاءات إضافية من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لغرض التحديث لمدة واحدة كل أربعة أعوام [1] .

ويحقق ذلك القانون للمستثمر العديد من المزايا الأخرى بغض النظر عن جنسيته بجميع التسهيلات والضمانات، كما يحقق للمستثمر العراقي والأجنبي مجموعة من المزايا والضمانات تشجيعاً من الدولة للمستثمر، وبدورها ستؤثر تلك المزايا إيجابياً في البيئة الاقتصادية، و عن طريق ذلك يتضح لنا إنّ المزايا والضمانات والتسهيلات والإعفاءات التي قدمها قانون الاستثمار العراقي تُعّد ملائمة لتفعيل النشاط الاستثماري في البلد من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة منها، إلّا إنّه هذا القانون يُعّد نوعاً ما صارماً في بعض المجالات، ولاسيما فيما يتعلق بالتمليك، ونسبة الشراكة، والإعفاء من الضرائب، إذ إنّ بنود ذلك القانون وضعت حسب حاجة العراق، وذلك على وفق الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد، إذ عاش العراق نحو (15) عاماً من العزلة الاقتصادية [2]، وتركت العديد

[1] المادة رقم (16) ، (17) ، قانون الاستثمار الأجنبي رقم(13) لسنة 2006، صحيفة الوقائع العراقية ، العدد (3 401) ، 2007.

[2] موفق احمد ، حلا سامي خضر ، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (80) ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010 ، ص151، ص151.

من الآثار السلبية في الاقتصاد العراقي، لذا فإنّ المناخ الاستثماري اليـوم في العـراق بحاجـة إلى العديـد مـن القوانين المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.

وهنالك عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها العراق كخطـوة إيجابيـة لتحسـين المناخ القانوني للاستثمار من ضمنها اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار، و وقع العـراق عـلى تسـع اتفاقيـات متعددة الأطراف ضمن الجامعة العربية فيما يتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار، وكـذلك وقـع العـراق (32) اتفاقية ثنائية دولية، فضلاً عن اتفاقية التجارة الحرة، إذ وقع العراق مع كل من: الإمارات العربية المتحـدة، وعمان، وقطر، والجزائر، ومصر، والأردن ، ولبنان ، وسوريا، وتونس ، واليمن ، والسودان، كـما وقـع العـراق والولايات المتحدة الأمريكية في العام (2005)، اتفاقية لتحديد إطار عمل للاستثمار والتجارة، وذلك من أجل إيجاد تجارة محررة ، فضلاً عن زيادة التدفق الاستثماري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] علي حسن الشيخ حبيب ، معوقات ومقومات الاستثمار في العراق ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مركز الرافدين للدراسـات والبحوث الإستراتيجية ، 2012، ص7.

المطلب الثالث

مسوغات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق العديد من المنافع الاقتصادية للبلد المضيف، إذ يقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة، و تنمية رأس المال البشري، و تقليل الفجوة الادخارية، وكذلك يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تسريع عملية النمو الاقتصادي، و زيادة الاستثمارات المحلية عن طريق توفير فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة صادرات البلد المضيف، و زيادة المدخرات المحلية، و من ثم زيادة الاستثمار المحلي، وبما أن العراق يعاني فجوة في رأس المال نتيجة لضآلة المدخرات المحلية، وكذلك يعاني انخفاض معدلات النمو الاقتصادي منذ مدة طويلة؛ بسبب تخبط السياسات الاقتصادية، فضلاً عن النقص في التكنولوجيا، و عدم توفر رأس مال بشري متطور، لذلك فإنّه بأمس الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإعادة الحياة الاقتصادية فيه، وسنوضح فيما يلي أهم مسوغات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق:

1_ضعف التراكم الرأسمالي (فجوة رأس المال):

إن انخفاض مستوى الدخل في العراق، وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم رأس المال الضروري، فضلاً عن هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وانهيار البنية التحتية لاسيما بعد العام 2003، وان ذلك التراجع يحتاج إلى أموال للقيام بالاستثمارات، وضرورة توفير الموارد المالية الاستثمارية للإعمار، وبما أن المدخرات المحلية غير كافية للقيام بالأعمار، لذلك فإنّ من الضروري اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسد النقص الحاصل في رأس المال، وعليه ، فهناك فجوة استثمارية يمكن معالجتها عن طريق الاستثمارات الأجنبية، إذ إنّ الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد ، وهو عنصر فعال في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية، ويزيد من معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية، وعليه، فإنّ من شأن

الاستثمار الأجنبي أن يعمل في المساهمة على التقدم التكنولوجي وتدريب العمالة الفنية والإدارية بمختلف المستويات [1].

2_ارتفاع معدلات البطالة:

إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليل البطالة في العراق، وذلك عن طريق توفير فرص عمل، إذ يقدر معدل البطالة في العراق لعام 2014، بنحو (28، 5%)، وارتفعت في العام 2015، لتبلغ (30%) [2]، وذلك يُعّد نسبة كبيرة وخطرة تؤدي إلى آثار سلبية في الاقتصاد العراقي، إذ كلما ازداد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنّه يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة القيمة المضافة للإنتاج، وخلق فرص عمل كثيرة لتشغيل الأيدي العاملة، وتقليل البطالة في العراق، فضلاً عن زيادة خبرة المهارة العاملة، و زيادة كفاءتها، لذلك فإنّ من أهم مسوغات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق هو: نسبة البطالة المرتفعة التي يعانيها الاقتصاد العراقي ، والتي تشكل آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

3_الحصول على التكنولوجيا المتقدمة:

يعاني العراق فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة ، ولاسيما بعد (13) عاماً من الحصار الاقتصادي الذي جعل العراق في عزلة عن العالم ، إذ عانى العراق بسبب الحصار الاقتصادي فجوة تكنولوجية بينه و بين بلدان العالم الأخرى ، و أدى ذلك إلى عدم وجود تكنولوجيا ووسائل إنتاج متطورة إلى إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدرتها التنافسية[3]، مما أدى لى عدم احتلال العراق إلى مواقع متقدمة في المنافسة الدولية ؛ لان

[1] كمال البصري ، الفجوة الاستثمارية ودور هيأة الاستثمار ، واشنطن ، معهد الشيرازي للدراسات الدولية ،2011، متوفر على الرابط الآتي : http: //www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/851.htm ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/15.

[2] البنك الدولي ، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.albankaldawli.org/ar/country/iraq و تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/17.

[3] ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية في العراقية ، مجلة دراسات أولية العدد(44)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد،2010، ص149.

مستوى تطوره التكنولوجي منخفض ، ومن ثم فإنّ تعاظم الفجوة التكنولوجية يؤدي إلى عدم إمكانية دخول العراق عضواً فعالاً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي، وعليه، فإنّ العراق بحاجة ضرورية إلى التكنولوجيا المتقدمة، و إنّ عدم إمكانية العراق توفير قاعدة علمية و بحثية وطنية، ويعود ذلك إلى الشروط المقيدة التي يضعها مالكي هذه التكنولوجيا ، وكذلك القيود المالية ، إذ يعاني العراق من فجوة مالية كبيرة ، فضلاً عن الديون الخارجية، و عدم امتلاك العراق للمهارات البشرية، أي الافتقار إلى الملاكات البشرية المدربة والمهيأة تقنياً، وكذلك غياب مؤسسات البحث والتطوير في العراق، وعدم توفر هياكل إدارية وتقنية قادرة على الإبداع والابتكار التكنولوجي ، وأمام كل تلك العوائق، لابد للعراق من نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك فإنّ أهم مسوغات اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى العراق هو من اجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة[1]

[1] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص159_160.

المطلب الرابع

دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق

يتمتع العراق ببيئة مناسبة للاستثمار في حال توافرت الأوضاع الطبيعية له والمناخ المشجع للاستثمارات الأجنبية، وعلى الرغم من وجود العديد من العوائق التي تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية، إلّا إنّ العراق يتمتع ببعض الخصائص التي تُعّد جاذبة للاستثمارات الأجنبية، إذ يتجه الاستثمار الأجنبي نحو البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر الأجنبي من زيادة أرباحه وتقليص تكاليفه، ولعل أهم تلك المزايا موقع العراق الجغرافي، إذ يحتل العراق موقع استراتيجي وسيط بين دول العالم، فهو قريب من الأسواق العالمية ونقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة الدولية، فضلاً عن وجود المنافذ البرية والموانئ البحرية، حيث يُعّد العراق وسيلة ربط بين الأسواق الخليجية والأوربية والآسيوية[1]، وكذلك يتمتع العراق بوجود الموارد الطبيعية وحجم السوق الكبير والتكلفة المنخفضة للعمل، فضلاً عن الحوافز والضمانات التي يقدمها البلد، وسنتناول فيما يلي أهم المميزات التي تتمتع بها السوق العراقية:

1_ طبيعة السوق العراقية:

يشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد أهم العوامل الأساسية الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وذلك لتصريف مشاريع المستثمر فيها سواء كانت سلع أم خدمات، وكذلك يساعد على توطين الشركات الأجنبية، إذ أنّ الشركات المتعددة الجنسية تحاول دائماً الحصول على الأسواق؛ لأنه في حال عدم جدوى المنافسة السعرية، تصبح زيادة نصيب الشركة من الأسواق الدولية أساساً للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين الشركات، وكما تسعى الشركات للحصول على الأسواق لتصريف منتجاتها، ولاسيما أن السوق العراقي يُعّد من الأسواق الكبيرة، إذ إنّه يعتمد على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع

[1] علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) ، بغداد، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، 2011، ص28.

إنتاجية واستهلاكية بشكل كبير على الخارج [1]، فضلاً عن النزعة الاستهلاكية المرتفعة للأفراد عن طريق ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك[*]، وكذلك أن العراق بحاجة إلى إعادة إعمار البنى التحتية، وهو ما يتطلب المزيد من السلع والمنتجات، لذلك يمكن عد السوق العراقية من أهم العوامل المشجعة للاستثمار، فضلاً على سعة السوق، ومدى قابلية استبدال المستورد من السلع بالمنتج المحلي [2] .

2_ السكان والقوة العاملة:

يُعّد وجود القوى العاملة الماهرة والمنخفضة الأجور احد أهم العوامل الرئيسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشرة، إذ يتمتع العراق بوجود قوة عاملة عاطلة عن العمل تمتلك من الخبرات والمهارات والكفاءات ما يؤهلها من العمل لدى الشركات الأجنبية، وبأجور منخفضة مقارنة باليد العاملة الوافدة من الخارج، إذ يُقدر حجم سكان العراق بنحو (37) مليون نسمة في عام (2015)[3]، ويمارس حجم السكان على الاستثمار الأجنبي اثرين أساسين: يتمثل الأول: بزيادة قدرة الطلب السوقية، ومن ثم اتساع حجم السوق، والثاني: فيتمثل بانخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة انخفاض أجور العمل؛ بسبب زيادة عرض العمل في السوق، وهذا ما يفضله المستثمر الأجنبي لتقليل التكاليف [4].

3_الموارد الطبيعية:

يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية، ولاسيما في مجال الطاقة، إذ يُعّد العراق ثالث اكبر الدول المنتجة للنفط بعد المملكة العربية السعودية وكندا، إذ يمتلك العراق نحو

[1] حيدر عليوي شامي الساعدي ، مصدر سبق ذكره ، ص87.

[*] الميل الحدي للاستهلاك : يقصد به التغير في الاستهلاك (ΔC) مقسوما على التغير في الدخل (ΔY) ، أيان: MPC = ΔC/ΔY. للمزيد ينظر: عبد السلام ياسين الإدريسي ، مصدر سبق ذكره ، ص214.

[2] سهاد احمد رشيد، واقع وآثار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ،العدد(20)، مركز دراسات الخليج ، البصرة ، جامعة البصرة، 2011 ، 211.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، ص145.

[4] بلاسم جميل خلف ، مصدر سابق ، ص59.

(115) مليار برميل (60%) منه في الجنوب ، و (40%) منه في الشمال ، وهـو مـا يشـكل نحـو (12%) مـن إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام ، فضلاً عنان النفط العراقي يُعّدمن أفضل أنواع النفط في العالم ، وتكلفة إنتاجه تُعّد الأدنى في العالم إذ تتراوح بين (1_2) دولار و على الرغم مـن الاستكشـافات النفطيـة، إلا انه لم تجري إلاّ على (10%) من مساحة العراق [1].

كما يحتل العراق المرتبة الحادية عشرة في إنتاج الغاز الطبيعي، فضلاً عن توفر المعادن، مثل: الكبريت والفوسفات ومواد البناء الأولية التي تشكل عنصراً مهم من عناصر جذب الاستثمارات، إذ أن وجـود الـنفط والغاز بكميات كبيرة في العراق يشكل حافزاً قوياً يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى توجيه استثماراتهم داخـل البلد، وذلك نظراً للعائد المرتفع الذي يحققه الاستثمار في ذلك القطاع[2].

كذلك يتمتع العراق بإمكانات وموارد طبيعية مختلفة تتألف مـن: المـوارد والأراضي الزراعيـة والمائيـة والصناعة الإستخراجية والتحويلية، إذ يتمتع العراق بوجود المواد الأولية لقيام العديد من الصناعات، مثـل: صناعة (الأخشاب، والصناعات الغذائية المختلفة، وصناعة الأدوية والملابس) وكذلك يتمتع العراق بـالأراضي الزراعية الخصبة، إذ تبلغ مساحتها (48) مليون دونم بما تشكل مـا نسـبته (25، 5%) مـن مسـاحة العـراق الإجمالية، إلّا إنّ المساحة المستثمرة فعلاً لا تتجاوز (23) مليون دونم، أي بنحو (48%) من إجـمالي الأراضي الصالحة للزراعة[3].

[1] احمد عمر الراوي ، دراسات في مستقبل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، بـلا طبعـة ، بغـداد ، دار الـدكتور للعلـوم والنشر ، 2009، ص360.

[2] حيدر عليوي شامي الساعدي ، مصدر سبق ذكره ، ص86.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيج حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

4_ فرص الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى [1]:

يمتلك العراق العديد من المجالات والفرص المتاحة للاستثمار، إذ لا يقتصر على النفط والغاز والزراعة والصناعة فقط ، وإنّما يتمتع العراق بالعديد من المواقع السياحية التي تُعّد من أهم الفرص المتاحة للمستثمر الأجنبي، نظراً لارتفاع الأرباح التي من الممكن تحقيقها عن طريق الاستثمار في ذلك القطاع ، إذ يمتلك العراق العديد من المواقع الدينية ، ويحتضن العديد من مراقد الأنبياء والأوصياء التي تُعّد مزاراً للمسلمين ، فضلاً عن امتلاك العراق للعديد من المواقع الأثرية والحضارية ، مثل: حضارة اور وبابل والوركاء، كما يمتلك العراق العديد من المواقع الترفيهية، مثل : مواقع الجبال الشاهقة والشلالات في شمال العراق والبحيرات والواحات في وسط العراق والأهوار في الجنوب، لذلك فإنّ العراق يتضمن العديد من الفرص الاستثمارية في مجال السياحة، والتي تُعّد من المجالات المهمة للمستثمر الأجنبي .

[1] زين العابدين محمد عبد الحسين، مصدر سبق ذكره ، ص150.

الخاتمة:

مما تقدم يتضح لنا كيف نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإقامة مشاريع تنموية ، إذ أدركت دولة الإمارات أهمية الاستثمار الأجنبي في الانتقال إلى اقتصاد السوق والاقتصاد الحر، لاسيما وان صناع القرار في دولة الإمارات: مقتنعين بأن تلك الاستثمارات تقوم بدعم عملية التنمية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتقليل معدلات البطالة، وتترك آثار إيجابية عدة في الاقتصاد الإماراتي، لذلك اتجهت دولة الإمارات نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى أن أصبحت قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عن طريق العمل على توفير منظومة الاستقرار العام التي ينشدها المستثمر الأجنبي، والتي تتمثل بالمرتكز الاقتصادي: (استقرار اقتصادي)، والمرتكز السياسي: (استقرار سياسي وامني ومدى وجود حرية وديمقراطية ونظام مستقر)، والمرتكز القانوني: (بيئة قانونية وتشريعية مستقرة وقوانين محفزة للمستثمر الأجنبي)، ومن ثم تهيأة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، والمرتكز المؤسساتي، (استقرار مؤسسي فاعل، و عدم وجود روتين إداري ممل) وكل تلك المرتكزات عملت دولة الإمارات على توفيرها بشكل كبير، مما أدى ذلك إلى توافد الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن ثم إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، وعن طريق هذه الدراسة التي تضمنت: محاولة وقياس اختبار تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة تبين لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية وعليه، أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة ما بين العامي (2000_2014)، ومدى التأثير الإيجابي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد ككل بصورة عامة، و في النمو الاقتصادي بصورة خاصة.

وخلصت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

1. تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام سياسي اتحادي، وهو نظام وراثي قائم على النط المشيخي، إذ تعد دولة الإمارات دولة فدرالية مكونة من سبع إمارات قائمة على أساس اتحاد بين الوحدات السياسية للإمارات السبع ، وأنّ السلطة العُليا للدولة تتمثل بالمجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد، إذ يُعّد المجلس الأعلى للاتحاد اعلى سلطة سياسية في الدولة، وتتمثل السلطة التنفيذية والتشريعية بدولة الإمارات في يد كل من: المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه، إذ يتمتعون وفقاً لدستور الإمارات بصلاحيات تشريعية وتنفيذية معاً.

2. ان الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة اثر تأثيراً إيجابياً كبيراً في قرار المستثمر الأجنبي، إذ إنّ المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، لما في ذلك من مخاطر ونتائج سلبية، تنعكس على المشروع الاستثماري ، ومن ثم تؤدي إلى خسارته ، ونظراً لما تتمتع به دولة الإمارات من استقرار سياسي منذ سبعينيات القرن العشرين، لذا يُعّد احد أكثر النظم السياسية استقراراً في المنطقة، مما أدى ذلك إلى توفير مناخ استثماري يتميز بوجود استقرار سياسي وأمني، فضلاً عن زيادة ثقة المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري للدولة، ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يُعّد الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة احد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود بيئة اقتصادية واستثمارية مستقرة ، إذ يُعّد المرتكز الاقتصادي أحد أهم المرتكزات التي يستند أليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراره الاستثماري، وقد عملت دولة الإمارات على توفير المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي والتحسين المستمر للمناخ الاقتصادي، مما يطمأن المستثمر الأجنبي ويشجعه على اتخاذ قراره الاستثماري، وكذلك عملت دولة الإمارات على توقيع العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بتشجيع الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي الذي من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، ووجود البنية التحتية

المتطورة، واستقرار أسعار الصرف، وربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، ووجود العديد من المناطق الحرة التي تمنح امتيازات عدة للمستثمرين، والتي تُعّد من أهم العوامل المشجعة للاستثمار، إذ تقدم مزايا متنوعة للمستثمرين، واعتمدت دولة الإمارات سياسة الحرية الاقتصادية أو الباب المفتوح، وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، و كل تلك العوامل وغيرها أدت إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة، و من ثم زيادة ثقة المستثمر الأجنبي بالنظام الاقتصادي للبلد و زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، نظراً لوجود البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة للاستثمارات الأجنبية.

4. تُعّد دولة الإمارات قبلة المستثمرين على مستوى الشرق الأوسط؛ بسبب ودود بيئة خصبة لأي مستثمر ينوي إدخال استثماراته إلى الدولة، إذ توفر له نظام تشريعي قانوني يحميه دون أن يفكر بمخاطر الاعتداء أو الانتهاك أو التأميم والمصادرة ، فضلاً عن انضمام دولة الإمارات لأغلب الاتفاقيات والمعاهدات الراعية لحقوق الملكية الفكرية، و إنّ كل ذلك أدى إلى زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في المناخ القانوني للدولة.

5. إنّ دولة الإمارات احتلت مراتب متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية (مؤشر الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية، تقرير سهولة ممارسة الأعمال)، إذ احتلت دولة الإمارات المرتبة (23) عالمياً للعام 2015، وحصلت على المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بعد دولة قطر. أما مؤشر الحرية الاقتصادية فقد عملت دولة الإمارات على وضع العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة التي جعلت منها مركزاً عالمياً للكثير من الأنشطة الاقتصادية، إذ احتلت المرتبة (25) على مستوى العالم.أما على مستوى الشرق الأوسط فقد احتلت المرتبة الثانية، وأما تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال فقد أكد إنّ دولة الإمارات احتلت دولة الإمارات في العام 2015 ، المرتبة الأولى عربياً وللعام الثالث على التوالي، والمرتبة (31) عالمياً، وإنّ كل ذلك يشير إلى المناخ الاستثماري الملائم للاستثمارات الأجنبية، ومدى توفر إصلاحات اقتصادية ورقابة على مؤسسات الدولة، لمنع الفساد الإداري والمالي، مما يعطي ثقة اكبر للمستثمر الأجنبي، ومن ثم تزداد التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

6. تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع خطط اقتصادية مستقبلية، من اجل تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، إذ يُعّد ذلك من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيقها، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نحو(30%) لعام 2014.

7. هنالك تأثير إيجابي للاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وفي القطاعات الاقتصادية كافة.

8. تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة مهمة على الساحة التجارية العالمية، إذ تتمتع دولة الإمارات بانتعاش متواصل للتجارة الخارجية، وتتمتع دولة الإمارات بنظام تجاري حر، لذا تُعّد من الدول المنفتحة في مجال التجارة الخارجية، وعملت الاستثمارات الأجنبية على زيادة القدرة التصديرية لدولة الإمارات، فضلاً عن تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري للدولة، كما احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليميا، والمرتبة (16) عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام 2014، وهذا يُعّد عامل قوة للاقتصاد الإماراتي .

9. أما الدراسة القياسية فبينت نتائج الأنموذج القياسي إنّ هنالك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تم تحقيق نتائج إحصائية مطابقة للنظرية الاقتصادية.

10. أما فيما يتعلق بمدى استفادة العراق من التجربة الإماراتية يتبين لنا: ان المناخ الاستثماري في العراق لا يتمتع بأي مؤهلات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، ويعود ذلك إلى ضعف منظومة الاستقرار العام الني ينشدها المستثمر الأجنبي ، إذ يعاني المرتكز السياسي من عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، وتعدد الأحزاب، مما يؤدي ذلك إلى عدم ثقة المستثمر الأجنبي بالبيئة السياسية العراقية، وكذلك المرتكز الاقتصادي نلحظ: انه يعاني من تدهور الوضع الاقتصادي للبلد ، وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن وجود الفساد المالي والإداري الذي يضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وآثاره السلبية التي تؤثر في الاقتصاد ككل، وكذلك ضعف القوانين والتشريعات الضامنة لحقوق المستثمر الأجنبي، ومن ثم إنّ كل تلك المحددات تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وعدم تدفقها إلى داخل البلد .

11. من خلال دراستنا لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية توصلت الدراسة إلى انه من الضروري إتباع العراق مجموعة من الإصلاحات على المستوى العام للبلد من اجل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والقانوني، ومحاولة اتباع بعض الخطوات المهمة التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل النهوض بالمناخ الاستثماري للبلد ، وتوفير بيئة ملائمة للمستثمرين الأجانب، وزيادة ثقتهم في الوضع السياسي والاقتصادي والقانوني، والقضاء على الروتين الإداري الذي يشكل أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمرين، والعمل على تسهيل الإجراءات، وإنشاء العديد من المناطق الحرة التي تقدم امتيازات للمستثمرين، وإصلاح المنظومة القانونية للبلد، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومن ثم تكوين مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات:

يُعّد الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأسباب عدة تطرقنا إليها سابقاً ، لذلك على الحكومة العراقية اتخاذ سلسلة من الإجراءات يمكن عن طريقها تحويل البيئة الاستثمارية العراقية من بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية إلى بيئة جاذبة للاستثمارات، وذلك عن طريق الاستفادة من التجربة الإماراتية، كونها من أفضل الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ هيأت مناخ استثمار ملائم، وعلى مستوى عالي من الثقة، فضلاً عن وضع العديد من الخطط الإستراتيجية التنموية للاقتصاد الإماراتي، وهنالك مجموعة من الإجراءات الضرورية الواجب اتخاذها لتحسين المناخ الاستثماري في العراق، وكالاتي:

1_تنظيم البيئة القانونية والتشريعية:

إن تنظيم البيئة القانونية، والعمل على إصلاحها يُعّد من أهم خطوات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم ذلك عن طريق مراجعة القوانين السابقة التي كانت قائمة قبل العام 2003، وتشريع قوانين جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وان تتوفر فيها الشفافية والوضوح والاستقرار ، وان تطغى على تلك القوانين صفة الاستمرارية والتجدد ، وبما يؤمن تحقيق مصالح مشتركة للبلد المضيف وللمستثمر الأجنبي، فضلاً عن تشريع حزمة من القوانين التي تساعد على تكوين بيئة قانونية جاذبة للمستثمر الأجنبي، مثل: (قانون حماية الملكية المادية والفكرية ، حماية المستهلك ، المنافسة ومنع الاحتكار ، التعريفة الكمركية، دعم الصادرات وقانون المعاملات التجارية)، وغيرها من القوانين التي تزيد من ثقة المستثمر الأجنبي بالبيئة القانونية العراقية، وكذلك ضرورة وجود المؤسسات القضائية، وإنشاء محاكم اقتصادية متخصصة في العراق للنظر بموضوع النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة العراقية.

2_تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:

من الضروري العمل على توفير بيئة سياسية مستقرة ؛لان المستثمر الأجنبي لا يخاطر برأس ماله في بيئة غير مستقرة سياسياً وغير آمنة، إذ يتصف المستثمر الأجنبي: بأنّه سريع

الهروب من البيئة غير المستقرة سياسياً، لذلك لابد من توفير المناخ السياسي المستقر والأمان الداعم لخلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويفضل فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية و عدم وضع مقدرات العمل الاقتصادي رهن أوضاع العمل السياسي، وإقامة علاقات ودية مع اغلب الدول، لذا من الضروري المحافظة على العلاقات الاقتصادية بعيداً عن المتغيرات السياسية .

3_القضاء على الفساد الإداري والمالي:

يُعّد الفساد الإداري والمالي مستشري بصورة كبيرة في مؤسسات الدولة العراقية، لذلك ينبغي العمل على مكافحة جميع أنواع الفساد الإداري والمالي عن طريق تفعيل الأجهزة الرقابية وتعزيزها بالكوادر النزيهة والمتخصصة، وتشديد العقوبات على المخالفين والمرتشين، والعمل بمبدأ(الثواب والعقاب) للقضاء على البيروقراطية الإدارية أو الفساد الإداري والمالي، وتسهيل عمل المستثمرين، مما يسُهم في خلق مناخ استثماري ملائم للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4_ ضرورة استقرار السياسة الاقتصادية الكلية:

إنّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون عن طريق وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي لحل المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية، وتخفيض العجز المالي والتجاري، واستقرار السياسة المالية والنقدية ، والتحكم بالتضخم، وذلك عن طريق وجود الإرادة السياسية التي تتحكم بتلك الإصلاحات، والاستفادة من تجربة دولة الإمارات في ذلك المجال ، وان اعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي يجب ان تسعى إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإنتاج بدلاً من الاعتماد على مورد واحد فقط (النفط).

5_ضرورة تحديد الهدف من الاستثمار:

من المهم تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم للبيئة الاقتصادية العراقية، وذلك لتحقيق زيادة الصادرات، وإشباع السوق المحلي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، واستثمار المواد الأولية الطبيعية ، إذ إنّ التسهيلات والحوافز التي من المفروض أن تقدمها للدولة تكلف

الخزينة عبئاً مالياً، لذلك لابد أن تكون مكاسب تلك الاستثمارات تفوق التكاليف ، وتحقيق الأهداف المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر بأقل التكاليف الممكنة.

6_ضرورة دعم الدولة للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي:

وذلك عن طريق تقليص دور القطاع العام في القطاعات غير الكفؤة اقتصادياً، وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، مع ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعمليات الاستثمار، وذلك لبث روح المنافسة مع القطاع الخاص، فضلاً عن قيام الدولة بتوظيف إمكانياتها المالية والفنية والسياسية والإدارية والعلمية والتكنولوجية لإعادة الخدمات، وتوفير المياه والكهرباء والطرق والمواصلات وغيرها.

7_تفعيل دور الهيأة الوطنية للاستثمار في الترويج الاستثماري:

يسعى الترويج الاستثماري إلى: تسويق الفرص الاستثمارية، وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية واستقطاب المستثمرين، إذ ينبغي العمل على تفعيل دور الهيئة الوطنية للاستثمار، وخلق ثقافة محلية تؤمن بأهمية الاستثمارات في تنشيط الاقتصاد، وتسريع عملية التنمية، وتدريب الكوادر في هيئات الاستثمار على أساليب الترويج الاستثماري، والاعتماد على السفارات العراقية في الخارج للترويج للاستثمار، وكذلك استهداف المستثمرين المحتملين، ومحاولة جذبهم للعراق.

8_ إصلاح السياسة المالية والنقدية:

ينبغي اعتماد الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع إصلاح النظام المصرفي، ووضوح السياسة المالية، وكذلك وضوح السياسة النقدية: (سعر صرف العملة، والديون الخارجية).

9_تطوير عمل القطاع المصرفي والمالي:

وذلك عن طريق إنشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية المحلية والدولية، وإعادة تخصيصها، ورفع كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك العمل على التحرر من القيود والعراقيل ومواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية وزيادة حدة المنافسة بين البنوك واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة

للاتصالات والمعلومات وإعادة هيكلة الصناعة المصرفية لغرض حشد المدخرات المحلية، والحد من ظاهرة هجرة رأس المال، فضلاً عن إمكان جذب جزء من تدفقات الاستثمار الأجنبي، والعمل على تحسين مستوى الرقابة، وتطوير الأنظمة المحاسبية لتتصف بالشفافية والوضوح بدرجة اكبر بالشكل الذي يمكنها من الاندماج مع الأنظمة، والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي من تبادل المعلومات مع المصارف الدولية الأخرى ، وكذلك العمل على إنشاء اتحاد يضم جميع المصارف الخاصة يتمثل باتحاد المصارف العراقية مشابه لاتحاد المصارف العربية ، يعمل على تطوير عمل المصارف الخاصة ، ويعبر عن وجهة نظرها ، وربط القطاع المصرفي الخاص بالقطاع المصرفي الدولي .

10_ إنشاء وتطوير المناطق الحرة:

من الضروري العمل على توجيه الدعم الكافي للمناطق الحرة في العراق عن طريق توجيه الوزارات المعنية على تقديم المساعدات الممكنة ، والعمل على تسهيل عمل الهيأة العامة للمناطق الحرة، وفض الإشكالات التي ترافق نشاط الهيأة، وكذلك تسهيل الإشكالات المتعلقة بعقارات الدولة لتوفير الأراضي اللازمة للتوسع في المستقبل ، والعمل على إنشاء المزيد من المناطق الحرة، وتسهيل إقامة مناطق حرة، وذلك لما لها من آثار اقتصادية ومالية إيجابية إذ أنها تعد من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، ويجب على الهيئة العامة للمناطق الحرة العمل على الترويج لمناطقها والفرص الاستثماري المتاحة عن طريق وسائل الإعلام، وضرورة وجود تنسيق بين الهيئة العامة للمناطق الحرة، والهيئة الوطنية للاستثمار، ولاسيما في مجال الترويج للفرص الاستثمارية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق عموماً، والى المناطق الحرة خصوصاً.

الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحديداً تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق توفير منظومة الاستقرار العام التي ينشدها المستثمر الأجنبي، وتوفير الحماية له، والاطلاع على الإجراءات والقوانين التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتطبيقها بما يخدم الاقتصاد العراقي، ويعمل على تحسين البيئة الاستثمارية ككل.

المصادر

المصادر العربية

_ القرآن الكريم

أولا: المعاجم:

1- جوزيف ألياس ، المجاني المصور ، معجم مدرسي ، ط2، بيروت ، دار المجاني ، 2000.

2- محمد الباشا الكافي، معجم عربي حديث ، بيروت، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992.

ثانياً: الوثائق:

1- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الإسكوا، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة ، نيويورك، الأمم المتحدة، 2008.

2- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971.

3- دولة الإمارات العربية المتحدة، قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، المادة رقم (2)، 2000.

4- شركة تريدنت بريس ليمتد ، دولة الإمارات العربية المتحد لمحة خاطفة 2006، لندن ، شركة تريدنت بريس ليمتد ، 2006.

5- شركة تريدنت بريس ليمتد ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، لمحة خاطفة لعلم 2006 ، شركة تريدنت برس ليمتد، لندن ، 2006 .

6- القانون الاتحادي الإماراتي رقم (4) لسنة 2012، دبي، معهد دبي القضائي، 2012.

7- القانون الاتحادي الإماراتي رقم (8) لسنة 1984، دبي، معهد دبي القضائي، 1984.

8- القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015، بشأن الشركات التجارية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، قسم الدراسات والبحوث، معهد دبي القضائي، 2015.

9- القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2003 ، أبوظبي، هيئة تنظيم الاتصالات ، 2003.

10- قانون الشركات العراقية رقم (36) لسنة 1983.

11- قانون تنظيم الوكالات التجارية الإماراتي رقم (18) لسنة 1981.

12- قانون رقم (8) لسنة 2007، دبي، دائرة الأراضي والأملاك، 2007.

13- الهيئة الوطنية للاستثمار، قانون رقم (13) لسنة 2006.

14- وزارة الثقافة والإعلام، القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006 المعدل لقانون رقم (17) لسنة 2002 بشأن حماية وتنظيم الملكية الصناعية لبراءة الاختراع والرسو والنماذج الصناعية ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

15- وزارة الثقافة والإعلام، القانون الاتحادي رقم (40) لسنة 1992، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإعلام، 1992.

16- وزارة الثقافة والإعلام، القانون رقم (37) لسنة 1992، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإعلام، 1992.

17- وزارة الثقافة والإعلام، القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2002، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة:

1_الكتب العربية:

1- إبراهيم إبراهيم، اثر النفط على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1981.

2- إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العراق والوطن العربي والعالم ، ط1، بيروت، دار الشرق العربي، 1992.

3- احمد الشرقاوي وآخرون، الموسوعة الإماراتية الميسرة ، الجزء الثالث ، القاهرة ، مركز الراية للنشر والإعلام، 2013.

4- احمد الشرقاوي وآخرون، الموسوعة الإماراتية الميسرة ، الجزء الثاني ، القاهرة ، مركز الراية للنشر والإعلام، 2013.

5- احمد خليل عطوي، دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها ، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، 1981.

6- احمد رفيق قاسم، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مطبعة جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1981.

7- احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، ط2، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003.

8- احمد عمر الراوي ، دراسات في مستقبل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، بلا طبعة ، بغداد ، دار الدكتور للعلوم والنشر ، 2009.

9- احمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في التمويل والاستثمار ، ط1 ، بغداد ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 2014.

10- احمد محمد لطفي احمد، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، ط1، القاهرة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2013.

11- إسماعيل محمد بن قافة، اقتصاد التنمية، ط1، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2012.

12- اشرف السيد حامد إقبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي ، ط1، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2013.

13- أشواق بن قندور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول (1965_2005) ، ط1 ، الأردن ، دار الراية للنشر و التوزيع ، 2013.

14- اموري هادي كاظم و باسم شليبه مسلم ، القياس الاقتصادي المتقدم (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، بغداد ، مطبعة الطيف ، 2002.

15- اموري هادي، طرق قياس الاقتصادي، ط1 ، جامعة بغداد ، 1988.

16- جابر فهمي عمران، الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التجارة العالمية، ط1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013.

17- حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2006.

18- حسام الدين الجاد، الجغرافيا السياسية، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2008.

19- حسام علي داود، و خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.

20- حسنين توفيق إبراهيم ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005.

21- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، بلا طبعة ، بغداد، دار الكتب للنشر والتوزيع، 2002.

22- حمـزة حسـن كـريم ، العولمـة الماليـة والنمـو الاقتصـادي ، ط1، عـمان ، دار صـنعاء للـنشر والتوزيع، 2010.

23- حمزة محمد دودين ، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانـات باسـتخدام SPSS، الطبعـة الثانيـة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2013.

24- خالد احمد الملا السويدي ، السياسة الخارجية لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تجـاه ايـران (1971_1992) ، ط1، دمشق ، دار كنان للنشر والتوزيع ، 2010.

25- دريد كامل أل شبيب ، الاسـتثمار والتحليـل الاسـتثماري ، ط1، عـمان، دار اليـازوري العلميـة للنشر والتوزيع ، 2009.

26- دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، ط1، بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

27- رائد قاسم، الإمارات معجزة العرب، ط1، بيروت، دار الإبداع للطباعة والنشر، 2007.

28- رفاه شهاب الحمداني ، نظرية الاقتصاد الكلي ، ط1، الأردن ، دار وائل للنشر ، 2014.

29- زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، ط4، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

30- سالم توفيق النجفي ، علم الاقتصاد، ط1، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

31- ساموبسلون_ نورد هاوس، علم الاقتصاد ، ط1، بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ، 2006.

32- سعد حسين فتح الـلـه ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتـائج، الطبعـة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999.

33- شريفة رحمة الـلـه سليمان ، دور الاتصال والعلاقات العامة في الحكومـة الالكترونيـة (دراسـة حالة على إمارة دبي) ، الطبعة الأولى، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009.

34- شقيري نوري موسى واخرون، إدارة الاستثمار ، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة ، 2012.

35- صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمـة التجـارة العالميـة ، الطبعـة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009.

36- صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، ط1، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2005.

37- صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، الاسـتثمارات الأجنبيـة المسـوغات والمخـاطر ، الطبعة الأولى، بغداد ، بيت الحكمة، 1998.

38- طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط1، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1981.

39- عادل عبد الغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى، بغداد، كلية المنصور الجامعة ، 1998.

40- عاطف سلمان ، التجربة البترولية لأمارةأبوظبي، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والحوث الإستراتيجية ، 2008.

41- عائشة محمد المحياس، الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، شركة المطبوعات للطباعة والنشر ، 2009 .

42- عبد السلام أبو قحف، الأشكال السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

43- عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية المكتب العربي الحديث، 2012.

44- عبد السلام الإدريسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة، 1986.

45- عبد الكريم جابر العيساوي ، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجاً) ، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007.

46- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي و شوكت كاظم طالب الطالقاني، الاستثمار في محافظة النجف الأشرف الواقع والمستقبل، الطبعة الأولى ، بغداد، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014.

47- عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، بيروت، مكتبة حسن العصرية ، 2013.

48- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية (منظماتها ، شركاتها، تداعياتها)، ط1، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2006.

49- عبد الله عبد الكريم ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010.

50- عدنان السيد حسين ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، ط1، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

51- عدنان داود العزاوي ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010.

52- عصام عمر مندور ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (المنهج ، النظرية ، القياس) ، ط1، الإسكندرية ، دار الكتب المصرية ، 2011.

53- عصام عمر مندور ، محددات الاستثمار الأجنبي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، ط1، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي، 2010.

54- علي توفيق الصادق وعلي احمد البلبل، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

55- علي حسن الشيخ حبيب ، معوقات ومقومات الاستثمار في العراق ، الطبعة الأولى ، بغداد ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2012.

56- علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، ط1، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والترجمة ، 1985.

57- علي خليفة الكواري وآخرون، نحو مفهوم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984.

58- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2007.

59- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، ط1، بغداد ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، 2015.

60- عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية و علاجها في الاقتصاد الإسلامي ، ط1، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، 2005.

61- غانم محمد صالح، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات، ط1، بغداد، دار الحكمة للطاعة و النشر، 1990.

62- فاضل محمد العبيدي ، البيئة الاستثمارية ، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2012.

63- فاطمة الصايغ ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات، 2007.

64- فايز محمد علي ، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة، 1979.

65- قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط2، بيروت ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1992.

66- كريستوفر . م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية ، الطبعة الأولى ، بيروت، مركز اوال للدراسات والتوثيق ، 2014.

67- كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط1، بغداد، مكتبة السنهوري، 2012.

68- مازن حسن محمد الباشا ، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2013.

69- مجموعة باحثين، الخليج 2013 الثابت والمتحول، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013.

70- مجموعة باحثين ، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007 .

71- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، ط1، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.

72- محمد بن هويدن، الفيدرالية في الامارت (النظرية والواقع والمستقبل) ، ط2، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014.

73- محمد زكي السيد، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1977.

74- محمد سليم، اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية ، الطبعة الأولى، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

75- محمد صالح العجيلي ، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية ، ط1، أبوظبي، مركز أبوظبي للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2000.

76- محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، ط1، عمان ، دار الإثراء للنشر والتوزيع ، 2010.

77- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية النظرية والتطبيق ، ط2، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2008.

78- محمد عبيد محمد ، سياس التجارة الخارجية الإماراتية في اطار العضوية في منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، 2014.

79- محمد علي إبراهيم العامري ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، ط1، عمان، دار الإثراء للنشر والطباعة ، 2013.

80- محمد فارس الفارس ، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (1862_1965) ، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000.

81- محمد مطر ، إدارة الاستثمارات (الاطار النظري والتطبيقات العلمية) ، ط5، عمان، دار وائل للنشر والطباعة ، 2005.

82- محيي محمد مسعد ، الاستثمار والآزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية) ، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 2010.

83- معروف هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط1، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2005.

84- مفيد الزيدي، التيارات السياسية الفكرية في الخليج العربي (1938_1971) ، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.

85- منذر خدام ، الأسس النظرية للاستثمار ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة ، 2004.

86- منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة (1947_1965)، ط1، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008.

87- موزة غباش، التنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ط1، أبوظبي، منشورات المجمع الثقافي ، 1996.

88- ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركيبة السكانية وأثره على دول الخليج ، مجموعة باحثين ، الخليج : تحديات المستقبل ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2005.

89- نادر فرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.

90- نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2004.

91- نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل ، ط2، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

92- نبيل جعفر عبد الرضا و خولة رشيج حسن ، مناخ الاستثمار في العراق، البصرة ، الطبعة الأولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، 2015.

93- نجيب عبد الله الشامسي ، المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة (المقومات والتحديات والفرص) ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، المسار للدراسات والنشر، 2001.

94- نجيب عبد الله الشامسي ، اقتصاديات الإمارات حقيقة الواقع وآفاق المستقبل ، الطبعة الأولى ، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، المسار للدراسات الاقتصادية والنشر ، 2003.

95- نجيب عبد الله الشامسي ، القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الإمارات العربية المتحدة (1946_1998)، الطبعة الأولى ، الشارقة، المسار للدراسات والاستشارات والنشر ، 1999 .

96- نزيه عبد المقصود مبروك ، صناديق الاستثمار (بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي) ، ط1، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2006.

97- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014.

98- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة (الإطار العام والتطبيقات) ، دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، ط1 ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009.

99- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظريات والتطبيقات) ، ط1، دمشق ، دار الفكر ، 2008.

100- همسة قحطان، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2011.

101- هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين انموذجاً) ، ط1، بغداد، بيت الحكمة ، 2002.

102- وليد محمد مصطفى، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة (1971_1991)، الطبعة الأولى، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة و النشر، 2008.

103- يحيى الجمل ، الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات التجارب الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية ، المتحدة ، الطبعة الثالثة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

104- يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، ط1، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، 1983.

105- يوسف خليفة اليوسف ، الإمارات على مفترق طرق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013.

2_ الكتب المترجمة:

1- اونرواوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، بغداد، مركز العراق للأبحاث، دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، 2006.

2- بول هيرست وجراهام طومبسون، ترجمة: فالح عبد الجبار، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، بغداد ، توزيع منشورات الجمل، 2009.

3- ج جلوريمر ، دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للتوزيع والنشر، 2014.

4- جون ديوك انتوني، دولة الإمارات: القوى الفاعلة في تكوين الدولة، الطبعة الأولى، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

5- جون مينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة : الهام عيداروس، الطبعة الأولى، أبوظبي للثقافة والتراث، 2010.

6- جيل برتان ، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور ، الطبعة الأولى ، بيروت، منشورات عويدات، 1971.

7- ميشيل ب. تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق ، الرياض ، دار المريخ للنشر، 2009.

8- يوجين أ ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة محمد رضا العدل و حمودي رضوان عبد العزيز ، بيروت، دار الرائد العربي ، د.ت.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

1_الاطاريح:

1- هيثم كريم صيوان ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2005.

2_ الرسائل الجامعية:

1. زين العابدين محمد عبد الحسين ، العلاقة بين الفساد المالي والإداري والاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2012.

2. علي محمد حسن الخفاجي ، مقومات البيئة والسياسة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية، 2009.

خامساً: البحوث والدراسات:

1. احمد أبو بكر علي بدوي ، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، 2010.

2. احمد العنانبة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة تحليلية، العدد(1)، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2015.

3. احمد الكواز، هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، 2010.

4. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، بحث منشور في سلسلة "جسر التنمية" التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد (23)، السنة الثانية ، 2003.

5. حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر _ تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية ، العدد (33)، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004.

6. حسن عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (83)، الكويت ، بنك الكويت الصناعي، 2005.

7. شيخة سيف الشامسي، سياسات وآليات لمواجهة الخلل المتفاقم في دول مجلس التعاون الخليجي، سياسات وآليات مواجهة الخلل السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، منتدى التنمية اللقاء السنوي الرابع والثلاثون، الكويت ، 7_8 فبراير، 2013.

8. علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، دراسة بعنوان" الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)" ، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، 2011.

9. محمد احمد زيدان ، حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، جامعة الشلف، 2015.

10. محمد بن فهد العمران ، الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة)، الرياض ، جمعية الاقتصاد السعودية ، 2005.

11. محمد حمو ، دور وأهميه سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية في دولة الإمارات العربي المتحدة ، الجزائر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 2012.

12. محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية ، العدد(24) ، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، 2003.

13. مركز المشروعات الدولية الخاصة، دراسة بعنوان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية_ واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.

14. وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان "مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي "، بغداد، البنك المركزي العراقي، د.ت .

سادساً: الدوريات:

1. احمد محمد الصاوي ، الإطار القانوني لحظر الممارسات المقيدة للمنافسة(دراسة مقارنة في ضوء القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012في شأن تنظيم المنافسة والتشريعات القانونية المقابلة ، مجلة رؤى إستراتيجية ، أبو ظبي، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

2. إياد حماد عبد و احمد حمدي احمد ، دور سوق العراق للأوراق المالية في تخفيض نسبة البطالة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(2)، الأنبار، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

3. باسم عبد الهادي حسن ، دور الموازنة العامة في تحفيز الاستثمار الأجنبي العراق حالة دراسية (2006_2012) ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، العدد 29، 2013.

4. بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(5)، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.

5. بلال لوعيل، تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان(69_70) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015.

6. بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد(3)، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2002 .

7. حافظ بن عمر ، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (442) ، 2015.

8. حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية العالمية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد(6)، بغداد، هيئة النزاهة، 2013.

9. حنان عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والعلاجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد 16، 2010.

10. حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(33)الكوفة، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، ، 2015.

11. دينا احمد عمر، اثر الأسواق المالية العربية في النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، العدد (96)، الموصل، جامعة الموصل، 2009.

12. رغد فوزي الطائي، الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية، جامعة الكوفة، العدد(10)، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، 2008.

13. سامي حميد عباس ، أهمية الاستثمار الأجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(4)، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

14. سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (9)، الكوفة، جامعة الكوفة، 2008.

15. سهاد احمد رشيد، واقع واثار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد(20)، مركز دراسات الخليج ، البصرة ، جامعة البصرة، 2011.

16. سوسن عادل ناجي، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد(42)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2014.

17. ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية في العراقية ، مجلة دراسات أولية ، العدد(44)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، 2010.

18. عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد(4)، أبو ظبي، دائرة التنمية الاقتصادية، 2014.

19. عبد الخالق عبدالله ، تطور النظام الاتحادي في الإمارات، المستقبل العربي ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (311)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

20. عبد الخالق عبد الله، رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية، مجلة المستقبل العربي ، العدد (323)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

21. عبد الرحيم الطويل، الصناعة الإماراتية افاق واعدة رغم التحديات ، صحيفة البيان الإماراتية، العدد (12772) ، دبي ، 2015.

22. عبد اللطيف شهاب زكري وتغريد سعيد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي (دراسة عن إقليم كردستان)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (41) ، بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2014.

23. عدنان غانم ولبنى المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (2)، دمشق، جامعة دمشق، 2003.

24. علي سيف علي المزروعي ، اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990_2000) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد(1)، دمشق ، جامعة دمشق، 2012.

25. علي عباس فاضل و سرمد عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (التحديات والفرص) ، بغداد، وزارة المالية ، 2011.

26. كريم نعمة ، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية ، مجلة علوم إنسانية ، العدد (30)، الجزائر، جامعة محمد خيضر ، 2006.

27. محمد خالد المهايني، دور الضريبة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن ، مجلة جامعة دمشق ، العدد(2)، دمشق، جامعة دمشق، 2003.

28. محمد راضي جعفر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مجلة الخليج العربي، العددان (4/3)، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2011.

29. محمد سعد عميرة ، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002.

30. مصطفى رفيق عبد الرزاق ، الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة والعراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(33)، الكوفة ، جامعة الكوفة، 2015.

31. منور أو سرير و عليان نذير ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد(2) ، الجزائر ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2004.

32. موفق احمد ، حلا سامي خضر ، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (80)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.

33. ميثاق خير الله جلود ، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة التربية والعلوم ، العدد(2) ، جامعة الموصل، كلية التربية، 2010.

34. نادية فاضل عباس فضلي ، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات دولية، العدد(59)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، 2014.

35. هيثم عبد الله سلمان و امجد صباح عبد العالي ، تقييم استراتيجيات التصنيع في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (1990_2007) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (18) ، البصرة ، جامعة البصرة، 2010 .

36. وزارة الطاقة، الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الطاقة، العدد(1)، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة، 2015.

سابعاً: النشرات والتقارير:

1. البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً ، بالجريف ماكميلان، 2009.

2. البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الطبعة (11)، واشنطن، صندوق البنك الدولي، 2013.

3. البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية ، ممارسة الأعمال في العراق ، مذكرة إصلاح، 2011.

4. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2007، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2008.

5. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2010، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2011.

6. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2014، بغداد، البنك المركزي العراقي، 2015.

7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، بغداد، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، 2014.

8. تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة(2005_2010) أبوظبي، وزارة الاقتصاد، 2012.

9. التقرير السنوي 2013، أبو ظبي، هيئة تنظيم الاتصالات ، 2013.

10. التقرير السنوي 2014، أبو ظبي، اتحاد مصارف الإمارات، 2014.

11. تقرير المعرفة العربي لعام 2014، الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ، 2014.

12. التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في الإمارات العربية المتحدة ، مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دبي، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2008.

13. تقرير حالة الطاقة 2014، الإصدار الأول، دبي، وزارة الطاقة، 2014.

14. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير إعلان الحق في التنمية، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام، 1986.

15. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الهيئة الاتحادية للجمارك ، جمارك الإمارات المناطق الحرة، نشرة إحصائية الكرتونية، العدد (21)، أبو ظبي ، الهيئة الاتحادية للجمارك، 2014.

16. سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي لعام 2012 ، سلطنة عمان، مؤسسة البحوث الدولية، 2012.

17. شركة ترايدنت برس ليمتد ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010، لندن ، شركة ترايدنت برس ليمتد ، 2010.

18. شركة ترايدنت برس ليمتد ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013، لندن، شركة تريدنت برس لمتد، 2013.

19. شركة تروث للاستشارات الاقتصادية، تطور قطاع الصناعات التحويلية لإمارة أبوظبي بين الواقع والمأمول ، أبو ظبي، شركة تروث للاستشارات الاقتصادية، 2013.

20. صالح السحيباني و عبد العظيم موسى ، الاندماج والاستحواذ (الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة)، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، إدارة البحوث والاستشارات الاستثمارية، الرياض، شركة الراجحي للخدمات المالية ، 2008.

21. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ، 2015.

22. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2014.

23. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ، 2005.

24. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، ابوظبي، صندوق النقد العربي ، 2008.

25. مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تقرير بعنوان " المسيرة والإنجاز"، الطبعة التاسعة ، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، 2015.

26. محمد إسماعيل ، هبة عبد المنعم ، بطالة الشباب في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2015.

27. المركز الوطني للإحصاء، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، أبو ظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2015.

28. المركز الوطني للإحصاء، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، أبو ظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2015.

29. المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي 2009 ، أبو ظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2009.

30. المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي 2012، ابوظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2013.

31. المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي 2015، أبوظبي، المركز الوطني للإحصاء، 2016.

32. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، التقرير السنوي ، أبوظبي، 2011.

33. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، التقرير السنوي ، أبوظبي، 2014 .

34. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي ، أبوظبي، 2000.

35. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، "عرض عام"، نيويورك وجنيف، 2012.

36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، نيويورك وجنيف، 2013.

37. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014.

38. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011.

39. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لقياس جاذبية الاستثمار في المنطقة والعالم الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013.

40. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007.

41. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية و البيئية للعام 2014، المركز الوطني للإحصاء ، أبو ظبي، 2015.

42. نشرة الإحصاءات الزراعية 2013، المركز الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

43. هيئة الأوراق المالية والسلع ، ، الإمارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي ، أبو ظبي، 2014.

44. هيئة الأوراق المالية، الإمارات العربية المتحدة ، التقرير السنوي ، أبو ظبي، 2013.

45. وزارة الاقتصاد ، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014، الإصدار الرابع، أبوظبي، وزارة الاقتصاد، 2015.

46. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.

47. وزارة تطوير القطاع العام ، ابرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها ، التقرير السنوي الثاني ، عمان ، وزارة الاقتصاد، 2016.

ثامناً: الندوات والمؤتمرات:

1- جون د. سوليفان ، البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد : قيم ومبادئ واداب المهنة و حوكمة الشركات ، واشنطن ، مؤسسة التمويل الدولي ، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، 2008.

2- حسن جميعي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ندوة الويبة الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين ، البحرين ، وزارة الإعلام، 2004.

تاسعاً: المحاضرات الجامعية:

1- هيثم كريم صيوان ، محاضرة لمادة التنمية الاقتصادية ، ألقيت على طلبة الدراسات العليا ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، بتاريخ 2013/2/25.

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت):

1- Trading Economics، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الإمارات العربية المتحدة ، متوفر على الرابط الآتي : http: //ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/ease-of-doing-business

2- Doing Business، قياس أنظمة أنشطة الأعمال، متوفر على الرابط الآتي: http: //arabic.doingbusiness.org/about-us، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/12.

3- International Renewable Agency، متوفر على الرابط الآتي: : http: //www.irena.org/Menu/index.aspx?PriMenuID=13&mnu=Pri، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/29.

4- International، متوفر على الرابط الآتي:

results https: //www.transparency.org/cpi2014/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/4/9

5- TransparencyInternational، متوفر على الرابط التالي: https: //www.transparency.org/cpi2015/results#map-container، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/8/8.،

6- World Bank Group، International Finance Corporation، متوفر على الرابط الآتي/http: //www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_externlcorporate_site/about+ifc_new تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/12.

7- اتفاقيات التجارة الحرة لدولة الإمارات، حكومة أبوظبي الإلكترونية متوفر على الرابط الآتي: https: //www.abudhabi.ae/portal/public/ar/business/international_trade t، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

8- إيناس محيسن ، الزراعة معجزة الإمارات التي أدهشت العالم ، صحيفة الإمارات اليوم، نشر بتاريخ 5/نيسان/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-04-05-1.771779، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/25.

9- بارق شبر، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، قانون رقم (80) لسنة 1961، قانون تعين مناطقالاستثمار لشركات النفط، متوفر على الرابط الآتي: http: //iraqieconomists.net/ar/2014/12/08/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-80-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1961-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/15.

10- البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، متوفر على الرابط الآتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=AE، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/21.

11- البنك الدولي ، متوفر على الرابط الأتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/14.

12- البنـك الـدولي، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016 /4/14.

13- البنـك الـدولي ، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countriesتم الاطلاع عليه بتاريخ 14، /2016/4.

14- البنـك الـدولي، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/15.

15- البنك الدولي، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //www.albankaldawli.org/ar/country/iraq تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/17.

16- البنـك الـدولي، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //arabic.doingbusiness.org/rankings، تـم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/8/11 .

17- البنـك الـدولي، تعـداد السـكان الإجـمالي، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=AE، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/21.

18- جمعية الإمارات للملكية الفكرية ، الملكية الفكرية في قوانين الإمارات العربيـة المتحـدة، متـوفر على الموقع الآتي: http: //www.eipa.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

19- جورج فهيم ، الإمارات الثانية شرق أوسطيا، صحيفة الرؤية ، دبي ، نشر بتاريخ 2/ شـباط/2015، متوفر عـلى الـرابط الآتي: http: //alroeya.ae/2015/02/02/217534/الإمـارات-الثانيـة-شرق-أوسـطياً-في-الحري، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/10.

20- حزب الأمة الإماراتي (بيان التأسيس)، مركز الخليج لسياسـات التنميـة، متـوفر عـلى الـرابط الآتي: https: /www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1117: 2012-01-03-19-52-52&Itemid=266&catid=158: 2012-08-03-07-47-41، تم الاطلاع عليه بتـاريخ 2016/3/4.

21- حسام عبد النبي ، تغييرات إيجابية بقانون الشركات الجديد ، صحيفة الاتحاد الإماراتية، دبي ، تم نشره في تاريخ 12/أيار/2015، متوفر على الرابط الآتي : http: //www.alittihad.ae/deta ils.php?id=46013&y=2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/19.

22- دولة الإمارات العربية المتحدة ، الهيئة العامة للجمارك ، الاتفاقيات الثنائية ، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.fca.gov.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

23- دولة الامارت العربية المتحدة ، موسوعة الإمارات، متوفر على الرابط الآتي: www uaeinteract.com.، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

24- رامي سميح ، مجلة مباشر، الإمارات بصدد إصدار قانون الاستثمار الأجنبي في 2016، أبو ظبي ، تشرين الأول، 2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.mubasher.info/news/2832493/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/21.

25- رشا طبيلة، الإمارات الثانية شرق أوسطياً في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، صحيفة الاتحاد، نشر في تاريخ 5/نيسان/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=33 326&y=2015&article=full، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

26- رضا هلال وحسان النعيمي ، الاستثمار السياحي في الإمارات طوح بلا حدود ، مجلة سياحة الإمارات، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.emiratestourismmag.com/ar/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

27- سامح عوض الله ، نمو الناتج المحلي لدبي يتجاوز المعدل العالمي لعام 2014، صحيفة الإمارات اليوم ، دبي ، نشر بتاريخ : 14/تشرين الثاني/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.emaratal youm.com/business/local/2015-12-14-1.849591، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/30.

28- سوق العراق للأوراق المالية، نشرات مختلفة، متوفر على الرابط الإلكتروني الاتي: http: //www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html.

29- صحيفة البيان ، القطاع الصناعي الإماراتي ينمو بوتائر عالية ومستمرة ، نشر في تاريخ 23/حزيران /2013، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2013-06-23-1.1908674، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/24.

30- عبد الرحمن إسماعيل، الاتصالات في الإمارات الأرخص خليجياً ومعقولة إقليمياً و دولياً، صحيفة الاتحاد، نشر بتاريخ : 23/شباط/2015، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.alittihad.ae/details.php?id=18839&y=2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/30.

31- قانون الشركات التجارية ، حكومة أبوظبي الإلكترونية، تم نشره في تاريخ : 2013/10/13، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.abudhabi.ae/portal/public/ar/business/labour، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/19.

32- قائمة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة، شبكة Focus Business Servicesمتوفر على الرابط الآتي : http: //ae.fbsemirates.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/16.

33- كمالالبصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار، واشنطن، معهد الشيرازي للدراسات الدولية، 2011، متوفر على الرابط الآتيhttp: //www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/851.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/7/15.

34- مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي، العدد16، 2011، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

35- مجموعة البنك الدولي ، doing business، قياس أنظمة نشاط الأعمال، متوفر على الرابط الآتي: http: //arabic.doingbusiness.org/dataarab-emirates تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

36- محمد الموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ص3، بحث منشور على شبكة الإنترنت ومتوفر على الرابط الآتي: http: //www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

37- مصطفى عبد العظيم ، الإمارات تتقدم 23 عالمياً في محاربة الفساد ، دبي ، صحيفة الاتحاد، نشر بتاريخ 28/ يناير/ 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي:

http: //www.alittihad.ae/details.php?id=3871&y=2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

38- معهد الصناديق السيادية ، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي : http: //www.transparency.org/cpi2015/#results-table، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/4/9.

39- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.wipo.int/treaties/ar/ip/paris/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

40- المنظمة العالمية للملكية الفكريةWIPO، قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.wipo.int/wipolex/ar/profile.jsp?code=AE، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 2016/3.

41- الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة على شبكة الإنترنيت، إماراتنا بيئتنا، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.beeatna.ae/ar/web/guest/40، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

42- الهيئة الاتحادية للجمارك، دولة الإمارات العربية المتحدة، الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.fca.gov.ae/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/20.

43- وام وكالة أنباء الإمارات، شبكة دولية متوفر على الرابط الآتي: https: //www.wam.ae، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

44- وائل الخطيب، الإمارات تحتضن اكبر عدد من المناطق الحرة إقليميا صحيفة البيان الإماراتية، نشر في تاريخ 18/أب/2013، متوفر على الرابط الآتي: www.albayan.aeتم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/10.

45- وائل الخطيب ، دبي الأولى عالمياً في الاستثمار المباشر للسياحة والفندقة ، صحيفة البيان ، نشر بتاريخ: 20/شباط/2014، متوفر على الرابط الآتي:

http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2014-02-20-1.2065250، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

46- وائل الخطيب ، دبي الأولى عالمياً في الاستثمار المباشر للسياحة والفندقة ، صحيفة البيان ، نشر بتاريخ: 20/شباط/2014، متوفر على الرابط الآتي: http: //www.albayan.ae/economy/local-market/2014-02-20-1.2065250، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/3/26.

47- وكالة أنباء الإمارات، الإمارات نجحت في ترسيخ مكانتها إقليمياً و دولياً خلال 2015 لتصبح نموذجاً ومنارة للاستقرار في الشرق الأوسط ، نشر بتاريخ 2015/12/26، متوفر على الرابط الآتي: https: //www.wam.ae/ar/report/emirates/1395289637972.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ 201/4/13.

المصادر الإنكليزية

First: Book:

1- Amine SAMIR، Accumulation on world scale ،vol 1 ، NEW YORK ،1974.

2- Gottfried Haberler، Inflation Its Cause and Cures ، American Enterprise Association ، Washington ، D. C. ، 1960.

3- Manuela CianiScarnicci، Determining National Income ، an Endless Journey started 400 years ago ، International journal of Business and social science ،Vol 4 No 12 ، September 2013.

4- Raphael B. Corbi، The components of economic freedom ، income and growth : An empirical analysis ، EST .Econ ،Vol 37 ، 2007.

Second: Report:

1- Gottfried Haberler، Inflation Its Cause and Cures ، American Enterprise Association ، Washington ، D. C. ، 1960.

2- Human Development Report1993 ،United Nations Development Programme، Oxford University Press، New York ،1993.

3- James Gwartney and Robert Lawson، economic freedom of the world ،Annual report 2014 ، 2014.

4- Oraganization of the petroleum Exporting countries(OPEC) ، Annual Statistical Bulletin ، Edition 50th ،2014.

5- UNICTAD ، world investment report ، transnational corporations and the infrastructure challenge، New York ، Geneva ،2008.

6- UNICTAD ، world investment report 2001، promoting linkages ،new york and GENEVA، 2001.

7- UNICTAD، World Investment Report (2002 ،2003 ،2006 ،2008 ،2015) Andex table B1 ، B2.

8- UNICTAD، World Investment Report ، Investor Nationality: Policy challenges ،New York and Geneva ، 2016.

9- UNICTAD، world investment report ، reforming international investment goverance، new york and geneva ،2015 .

10- UNICTAD، World investmentreport ،FDI policies for development : national and international perspectives ،NewYork and Geneva ، 2003.

11- Wasseem Mina، United Arab Emirates FDI outlook ، working paper series ،United Arab Emirates University ، department economics and finanace، 2013.

12- World Bank Group، Doing Business 2016 ،Measuring Regulatory and Efficiency ، United Arab State ، Edition 13 th، 2016.

13- World tourism organization، annual report 2014 ، Madrid ،spain ،2014.

المحتويـات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**9**
الفصل الأول : الاستثمار في إطار التحليل النظري و المفاهيمي:	**17**
المبحث الأول: الاستثمار والنظرية الاقتصادية:	21
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.	21
المطلب الثاني: أصناف الاستثمار.	25
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار.	28
المطلب الرابع: الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.	33
المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي (إطار نظري ومفاهيمي)	39
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي(مفهومه، أنواعه، أهميته)	40
المطلب الثاني: رؤية في المؤشرات العالمية والتطور التاريخي	56
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي.	75
المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي:	81
المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية.	81
المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.	88
المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.	93
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:	**97**
المبحث الأول : الإمارات العربية المتحدة (التاريخ والجغرافيا والمجتمع):	101
المطلب الأول : النشأة التاريخية والتكوين السياسي.	101
المطلب الثاني : الموقع الجغرافي والأهمية الجيو اقتصادية.	108
المطلب الثالث : تركيبة المجتمع الإماراتي.	114
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة (واقع المرتكزات الجاذبة)	121
المطلب الأول: المرتكز السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة.	122
المطلب الثاني: المرتكز الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.	129

المطلب الثالث : الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة.	144
المطلب الرابع : موقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات التنافسية العالمية: (مؤشر الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية ، تقرير ممارسة الأعمال).	158
المبحث الثالث : دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.	169
المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي.	169
المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي.	173
الفصل الثالث : قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مع الإشارة إلى العراق):	**195**
المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة(2000_2014):	199
المطلب الأول: مؤشرات القوة لدولة الإمارات العربية المتحدة	200
المطلب الثاني: الإطار النظري والمتغيرات الاقتصادية للأنموذج القياسي	215
المطلب الثالث: تحديد وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد.	220
المطلب الرابع: نتائج التقدير لدوال الأنموذج.	221
المطلب الخامس : التنبؤ.	228
المبحث الثاني : العراق والاستثمارات الأجنبية المباشرة (مدى إمكانية استفادة العراق من التجربة الإماراتية):	233
المطلب الأول : رؤية تاريخية للعلاقة بين العراق والاستثمارات الأجنبية.	235
المطلب الثاني : محددات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.	241
المطلب الثالث: مسوغات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.	260
المطلب الرابع : دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.	263
الخاتمة.	**267**
الاستنتاجات.	**268**
التوصيات.	**273**
المصادر.	**277**

قائمة الجداول

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
جدول(1)	الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر	47
جدول(2)	حجم الاستثمار العالمي (2000_2014)	65
جدول(3)	حجم الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة (2000-2014) مليار دولار	68
جدول(4)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (2009-2015) مليار دولار	71
جدول(5)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (2000_2014)	74
جدول(6)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية	92
جدول(7)	مساحة الإمارات السبع بالكيلو متر المربع والنسبة المئوية	112
جدول(8)	التوزيع السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2005	118
جدول(9)	السلطات السياسية والقانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة	126
جدول(10)	أسعار الصرف للدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي واليورو للمدة (2001-2014)	135
جدول(11)	توزيع المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة	139
جدول(12)	أداء سوق الإمارات للأوراق المالية خلال المدة (2001-2014).	142
جدول(13)	يوضح مؤشر مدركات الفساد لدولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2015)	160
جدول(14)	الحرية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2016)	164
جدول(15)	وضع دولة الإمارات في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للمدة (2008-2015)	167

جدول(16)	تدفق الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2014) مليار دولار	171
جدول(17)	استثمارات اكبر عشر شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2003-2014)	172
جدول(18)	مساهمة القطاعات الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مليار دولار) (2011-2014)	176
جدول(19)	تطور عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعة خلال العامي 2013 و 2014	177
جدول(20)	يوضح الصادرات والواردات الزراعية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دولار)	179
جدول(21)	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليار دولار)	182
جدول(22)	إنتاج واحتياطي النفط للعام 2014 لدول الخليج العربي	188
جدول(23)	إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي في دول الخليج العربي للعام 2014	189
جدول(24)	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000_2014)	202
جدول(25)	نمو الناتج المحلي و معدل التضخم السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000_2014) (%) نسبة مئوية	205
جدول(26)	معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2014) (%) نسبة مئوية	209
جدول(27)	الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000-2014) (مليار دولار)	212
جدول(28)	حجم النفقات العامة والإيرادات العامة والعجز والفائض لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2000_2014) (مليار دولار)	214

جدول(29)	نتائج اختبار الانحدار المتسلسل	224
جدول(30)	نتائج اختبار السلاسل الزمنية	228
جدول(31)	القيم المتوقعة لمتغيرات الدراسة للمدة من العام (2015-وحتى العام 2030) (دولار)	230
جدول(32)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والدخل القومي وعدد السكان خلال المدة (1980_1989) مليون دينار عراقي	238
جدول(33)	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق للمدة ما بين العامي (2006_2015) مليار دولار	240
جدول(34)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم الأساس في العراق للمدة (2004_2014) جدول(29)	246
جدول(35)	عدد الأسهم وحجم التداول وإعداد الشركات العقود المنفذة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004_2014)	248
جدول(36)	مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة (2004_2015)	251
جدول(37)	موقع العراق في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للمدة ما بين العامي (2005_2015)	252
جدول(38)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة ما بين العامي(2000_2015)	254

قائمة الأشكال

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
شكل(1)	معايير الاستثمار	27
شكل(2)	منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار	37
شكل(3)	الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	46
شكل(4)	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	50
شكل(5)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة والنامية للمدة ما بين العامي (1970-1994) مليار دولار	61
شكل(6)	دورة حياة المنتج	79
شكل(7)	أركان النمو الاقتصادي	84
شكل(8)	أركان التنمية البشرية المستدامة	87
شكل(9)	عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي(2000-2015)	120
شكل(10)	دوائر صنع القرار في الإمارات العربية المتحدة	125
شكل(11)	المسارات الإستراتيجية للتنمية الخضراء	132
شكل(12)	يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2014	203
شكل(13)	يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي(2006-2014)	304
شكل(14)	معدل التضخم السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ما بين العامي (2000-2014)	207

قائمة الخرائط

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
خريطة(1)	موقع دولة الإمارات العربية المتحدة	110